

Distr.: General  
10 January 2019  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

يشرف فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) أن يجيل طيه، وفقاً للفقرة ٢ من القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨)، التقرير النهائي عن أعماله.

وقد قدم هذا التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ونظرت فيه اللجنة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وسيغدو فريق الخبراء ممتناً لو وجه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وإلى التقرير وأصدرها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) توماس بيفولي وانجالا  
منسق فريق الخبراء المعني بالسودان  
المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

(توقيع) بريسيل سيزاي  
خبيرة

(توقيع) فينست داراك  
خبير

(توقيع) نيكولاي دوبرونوفين  
خبير

(توقيع) راجيف ياداف  
خبير



## التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ١٣ آذار/مارس إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وواصل الفريق رصد التطورات في دارفور وفي المنطقة وفقاً لولايته.

وقد تشكلت عملية السلام من خلال عدد من المبادرات التي اتخذت ولكنها لم تفض إلى إبرام اتفاق بين حكومة السودان والحركات المسلحة الدarfورية غير الموقعة على اتفاق السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تطورت الديناميات الإقليمية تطوراً إيجابياً، بما في ذلك علاقات السودان مع البلدان المجاورة. ولا تزال الأزمة في ليبيا تشكل المصدر الرئيسي لاحتمال انتشار النزاع في المنطقة، بما في ذلك دارفور.

وكان التطور الرئيسي في ديناميات النزاع هو استئناف الاشتباكات بشدة في جميع أنحاء منطقة جبل مرة بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. وقد ردت حكومة السودان على هجمات الكر والفر التي شنها جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد بعمليات عسكرية واسعة النطاق تستهدف إخراج الجماعة من معقلها الرئيسية. وأدى القتال المتواصل إلى وقوع عدد كبير من الإصابات في صفوف الجانبين.

وعززت معظم الجماعات المسلحة الدarfورية وجودها في ليبيا. وشارك بعض منها في الاشتباكات التي وقعت بين الجيش الوطني الليبي والقوات المناوئة لهذا الجيش. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية الراهنة في السودان لا تسمح للعناصر الدarfورية الموجودة في ليبيا بشن عملية واسعة النطاق في بلدها الأصلي، فإنها تعزز قدرتها العسكرية حتى يتسنى لها العودة إلى السودان عندما تصبح الظروف أكثر ملاءمة لاتخاذ هذه الخطوة.

وتواصل حكومة السودان نقل العتاد العسكري إلى دارفور لدعم مختلف القوات الأمنية المنتشرة هناك، في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة. وتجرى عمليات النقل المذكورة في خرق لأحكام الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥). ولم تسع حكومة السودان إلى الحصول على موافقة من لجنة الجزاءات قبل إجراء عمليات النقل المذكورة. وانتهكت الجماعات المسلحة أيضاً الحظر المفروض على الأسلحة. وأدت حملة جمع الأسلحة التي نظمتها حكومة السودان إلى حدوث بعض التحسن في الحالة الأمنية في المناطق الحضرية. غير أن الحملة لم تكن شاملة تماماً، ولا تزال الحوادث الأمنية تقع في شكل اشتباكات بين الطوائف مثلاً، ولا سيما في المناطق الريفية.

ولا تزال الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين قائمة. فقد أسفرت الاشتباكات التي وقعت في جبل مرة عن تجدد التشرد والأزمة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان. ولا تزال النساء والفتيات في جميع أنحاء دارفور يتعرضن للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وكانت عودة المشردين داخلياً محفوفة بالتحديات، ومنها النزاعات على الأراضي والافتقار إلى الخدمات الأساسية.

ولا تزال التحديات التي تواجه تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول قائمة. حيث لم تنفذ الحكومة هذه التدابير. وعلى الرغم من تقلص الدعم المقدم من جنوب السودان إلى الجماعات المتمردة الدarfورية في صورة مساعدات مالية ولوجستية، فقد أصبحت ليبيا مصدراً مهماً لتمويل هذه الجماعات. وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد هو الجماعة المتمردة الدarfورية الوحيدة النشطة حالياً داخل دارفور التي تستمد إيراداتها من داخل دارفور.

## المحتويات

## الصفحة

٥	.....	أولا - مقدمة
٥	.....	ثانيا - التعاون مع حكومة السودان
٦	.....	ثالثا - عملية السلام
٦	.....	ألف - ديناميات عملية السلام
٧	.....	باء - التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
٨	.....	جيم - الحوار والتشاور الداخلي في دارفور
٨	.....	دال - الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ
٨	.....	هاء - خطوات أخرى لتحقيق السلام في دارفور
٩	.....	واو - الحوار الوطني
٩	.....	رابعا - الديناميات الإقليمية
١٠	.....	ألف - العلاقات بين السودان ومصر
١١	.....	باء - العلاقات بين السودان وإريتريا، وبين السودان وإثيوبيا
١١	.....	جيم - العلاقات بين السودان وجنوب السودان، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى
١٢	.....	دال - العلاقات بين السودان وتشاد
١٢	.....	هاء - العلاقات بين السودان وليبيا
١٣	.....	خامسا - الحالة في جبل مرة
١٣	.....	ألف - ديناميات النزاع
١٤	.....	باء - الأطراف المتحاربة
١٩	.....	جيم - تمويل جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في جبل مرة
٢٠	.....	دال - انتهاكات حقوق الإنسان وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في منطقة جبل مرة
٢٤	.....	سادسا - الجماعات المسلحة الدارفورية الموجودة في البلدان المجاورة
٢٤	.....	ألف - الجماعات المسلحة الدارفورية الموجودة في ليبيا
٣٢	.....	باء - الجماعات المسلحة الدارفورية في جنوب السودان
٣٨	.....	سابعا - الأسلحة وتحديد الأسلحة
٣٨	.....	ألف - انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة
٤٢	.....	باء - التحليلات العسكرية الهجومية والأنشطة الحكومية
٤٣	.....	جيم - المركبات التي تستخدمها الجماعات المسلحة لدخول دارفور
٤٣	.....	دال - حملة جمع الأسلحة التي تقوم بها حكومة السودان
٤٤	.....	هاء - قوات الدعم السريع والمليشيات
٤٥	.....	واو - دارفور باعتبارها مصدرا للأسلحة في المنطقة
٤٥	.....	زاي - الأنشطة العابرة للحدود

## الصفحة

٤٦	.....	الجهود المحلية والدولية فيما يتعلق بمراقبة الحدود	حاء -
٤٦	.....	تهريب المهاجرين	طاء -
٤٧	.....	حقوق الإنسان والحالة الإنسانية	ثامناً -
٤٨	.....	العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات	ألف -
٤٨	.....	إمكانية لجوء ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء	باء -
٤٩	.....	إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا	جيم -
٥١	.....	العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن	دال -
٥١	.....	التوترات بين المزارعين والرعاة الرحل	هاء -
٥٢	.....	التحديات التي تواجه الحلول الدائمة في دارفور	واو -
٥٢	.....	تحدد احتلال الأراضي في شمال دارفور	زاي -
٥٣	.....	قمع أنصار موسى هلال	حاء -
٥٣	.....	المقاتلون المحتجزون	طاء -
٥٤	.....	حظر السفر وتجميد الأصول	تاسعاً -
٥٤	.....	التنفيذ من جانب الدول الأعضاء	ألف -
٥٤	.....	التنفيذ من جانب حكومة السودان	باء -
٥٤	.....	التحقيقات الجارية بشأن حظر السفر	جيم -
٥٤	.....	تحديث محددات الهوية للأفراد المدرجة أسماؤهم	دال -
٥٥	.....	تمويل الجماعات المسلحة الدarfورية	عاشراً -
٥٥	.....	الجماعات المتمردة في دارفور	ألف -
٥٥	.....	الجماعات المتمردة في جنوب السودان	باء -
٥٧	.....	الجماعات الدarfورية في ليبيا	جيم -
٥٨	.....	المليشيات العربية العاملة في دارفور	دال -
٥٨	.....	الشركات والمؤسسات التجارية التي توفر مصادر الدخل	هاء -
٥٩	.....	تبرعات المغتربين	واو -
٥٩	.....	التوصيات	حادي عشر -
٥٩	.....	التوصيات المقدمة إلى اللجنة	ألف -
٦٠	.....	التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن	باء -
٦١	.....	المرفقات*	

\* تُعمم المرفقات باللغة التي قُدمت بها فقط دون تحرير رسمي.

## أولا - مقدمة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن فريق الخبراء المعني بالسودان بموجب قراره ١٥٩١ (٢٠٠٥). وقد جرى تمديد ولايته منذ ذلك الحين، وكان آخر تمديد لها بموجب القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨). وترد تفاصيل كاملة بشأن ولاية الفريق ومنهجيته في المرفق الأول.
- ٢ - وفي الفقرة ٢ من القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨)، طلب المجلس إلى الفريق أن يقدم إلى المجلس، بحلول ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تقريراً نهائياً بعد مناقشته مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان يضمنه استنتاجاته وتوصياته. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب. وعلى النحو الذي طلبه المجلس، قدم الفريق أيضاً تقريرين فصليين عن آخر المستجدات وتقريراً مؤقتاً إلى اللجنة قبل هذا التقرير النهائي. وعملاً بالفقرة ١٧ من القرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧) والفقرة ٣ (ج) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، أعد الفريق بيانات تعليلية بشأن أفراد يعتبر أنهم يستوفون معايير الإدراج المحتمل في القائمة. وقدمت البيانات التعليلية إلى اللجنة للنظر فيها.
- ٣ - وفي أعقاب تجديد ولاية الفريق، تم تعيين ثلاثة خبراء بدأوا العمل في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وشاركوا في اجتماعات ثنائية في نيويورك وقدموا برنامج عمل الفريق إلى اللجنة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتم تعيين خبيرين آخرين في أيار/مايو ٢٠١٨.
- ٤ - واضطلع الفريق بثلاث بعثات إلى السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي نيسان/أبريل، انضم ثلاثة من أعضاء الفريق إلى بعثة رئيس اللجنة المفودة إلى السودان في الفترة بين ١٣ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وظل أعضاء الفريق في السودان حتى الأسبوع الأول من أيار/مايو ٢٠١٨. واضطلع جميع أعضاء الفريق الخمسة بالبعثتين الثانية والثالثة في حزيران/يونيه - تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وتواصل الفريق أثناء هذه البعثات مع المحاورين الرئيسيين في الخرطوم وفي ولايات شمال وغرب وجنوب ووسط دارفور.
- ٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سافر الفريق إلى إثيوبيا وأوغندا وأيرلندا وبلجيكا وجنوب السودان والسويد وسويسرا وفرنسا وقطر وكينيا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، بغرض متابعة القرائن وإجراء تحقيقات ذات صلة بولايته. وفي آب/أغسطس، قدم الفريق تقريره المؤقت إلى اللجنة.

## ثانيا - التعاون مع حكومة السودان

- ٦ - واصل الفريق العمل مع حكومة السودان من خلال آلية التنسيق الوطنية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وقُدمت معظم المعلومات المطلوبة ونُظمت الاجتماعات المطلوبة مع حكومة السودان. وعلى عكس الولاية السابقة، صدرت لجميع الأعضاء تأشيرات دخول (تأشيرة دخول مرة واحدة). ولم تصدر تصاريح السفر إلى دارفور إلا لدى وصولهم إلى البلد، مما أدى إلى تأخير سفر الفريق إلى دارفور. وفيما يتعلق بالزيارات والبعثات التي توفد إلى دارفور، أصرت حكومة السودان على حضور معظم اجتماعات الفريق بما في ذلك اجتماعاته مع المحاورين غير التابعين للحكومة. ويرى الفريق أن هذا الأمر يشير إشكالية تتعلق باستقلالية عمله.

## ثالثا - عملية السلام

٧ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تشكلت عملية السلام في دارفور أساسا من خلال العوامل التالية:

(أ) عقد اجتماعات مختلفة خارج السودان بين الحركات المسلحة الدارفورية وحكومة السودان والجهات الراعية لعملية السلام، بما في ذلك في قطر وألمانيا وفرنسا. وشاركت الحركات الدارفورية في هذه الاجتماعات إما بصفتها طرفا منفردا، يتمثل عادة في جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي أو حركة العدل والمساواة، أو بالاشتراك مع القوات المعارضة السودانية الأخرى؛

(ب) والتنوع المتزايد في مبادرات السلام والمفاوضات التي تتم برعاية جهات فاعلة خارجية ومنظمات دولية بما في ذلك ما يلي: '١' متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ '٢' وخريطة طريق فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ المنطبقة على السودان بصفة عامة؛ '٣' والمبادرة التي أطلقتها جوبا مؤخرا ليقوم جنوب السودان بدور الوسيط في الحوار بين حكومة السودان والحركات المسلحة؛ '٤' ومبادرات أخرى متصلة بعملية السلام في دارفور؛

(ج) والموقف الثابت لحكومة السودان تجاه جميع مبادرات السلام، المستمد من فكرتها عن وثيقة الدوحة باعتبارها الإطار الوحيد لإجراء مزيد من المفاوضات؛

(د) والقول المأثور "كثرة الطهارة تُفسد الطبخة": فالخطوات المختلفة التي اتخذت لتحقيق السلام في دارفور لم تكن منسقة بالقدر الكافي، مما يعكس تباين مصالح الجهات الراعية لها ويجعلها تبدو أحيانا وكأنها تنافس على لفت انتباه الأطراف؛

(هـ) وضعف المؤسسات القائمة على أساس وثيقة الدوحة، والتي أفيد بأنها تعاني من نقص عدد الموظفين وتدني الأجور ومن عدم تمثيلها بالقدر الكافي في جميع ولايات دارفور.

وقد أسهمت كل هذه العوامل في عدم إحراز تقدم في المحادثات بين حكومة السودان والحركات الدارفورية غير الموقعة على اتفاق السلام. وترى الحكومة أنها كسبت الحرب، وأن الجماعات المسلحة المتبقية في دارفور لا تشكل أي تهديد حقيقي<sup>(١)</sup>.

## ألف - ديناميات عملية السلام

٨ - تعتبر حكومة السودان وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وثيقة السلام الرئيسية المفتوحة أمام كافة الجماعات الدارفورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبدت الحكومة استعدادها لمواصلة المحادثات مع الحركات غير الموقعة على اتفاق السلام. وشارك جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة والحكومة في محادثات غير رسمية عقدت في برلين في نيسان/أبريل ٢٠١٨ لمناقشة اتفاق لما قبل المفاوضات. إلا أن هذه المحادثات باءت بالفشل بسبب عدم تمكن الأطراف من الاتفاق على آليات تنفيذ اتفاق السلام في المستقبل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعلن ميني ميناوي رئيس جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي أن حكومة السودان وجيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وحركة العدل

(١) اجتماعات الفريق مع حكومة السودان، بما في ذلك وزارة الدفاع.

والمساواة قد توصلوا إلى اتفاق بشأن آليات التنفيذ<sup>(٢)</sup>. ولا تزال المناقشات بشأن اتفاق ما قبل المفاوضات مستمرة.

٩ - ولا يزال موقف الحركات الدارفورية تجاه وثيقة الدوحة غامضاً. وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي على استعداد للاعتراف بوثيقة الدوحة باعتبارها أساساً لإجراء مزيد من محادثات السلام شريطة أن تدرج مسائل إضافية في الوثيقة.

١٠ - ومن أجل تيسير محادثات السلام، أعلنت حكومة السودان مرارا وقف إطلاق النار من جانب واحد. وأعلنت بعض الحركات المسلحة أيضاً وقف إطلاق النار توخياً للأهداف نفسها. وفي الآونة الأخيرة، وفي إعلان مشترك، أعلنت حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي، وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي وقف إطلاق النار من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ لأغراض إنسانية.

١١ - ورفض جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد عملية السلام الحالية واستمر في القتال. وفي اجتماع مع الفريق في آذار/مارس ٢٠١٨، كرر عبد الواحد الإعراب عن رفضه التفاوض مع حكومة السودان في ظل الظروف السياسية والأمنية الراهنة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، وجه جيريمياه نياماني كينغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة لدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، رسالة إلى عبد الواحد يدعوه فيها إلى الانضمام إلى عملية السلام، لكنه لم يتلق أي رد. وفي أيلول/سبتمبر، سمح جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد للعملية المختلطة بالوصول إلى المناطق التي تخضع لسيطرة هذه الحركة والمتضررة بفعل بالانتماءات الوحشية في جبل مرة<sup>(٣)</sup>.

## باء - التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

١٢ - هناك عدة هيئات صدر تكليف بإنشائها بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لا تزال قائمة<sup>(٤)</sup>. غير أن هذه الهيئات لا تعمل بكامل طاقتها. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجهها في عملها، نقص التمويل ونقص عدد الموظفين وعدم كفاية الانتشار الميداني<sup>(٥)</sup>.

١٣ - وقد اتخذت، ضمن إطار وثيقة الدوحة، عدة مبادرات تدعمها مؤسسة قطر، مثل تشييد القرى النموذجية. كما قدمت جامعة الدول العربية الدعم لبعض المشاريع.

(٢) "مناوي يعلن تجاوز عقبة اتفاقية ما قبل التفاوض مع حكومة السودان"، *سودان تريبون*، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٣) جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، "تقرير عن زيارة فريق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى المناطق المنكوبة في جبل مرة"، الموقع الشبكي سودارس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، متاح في الموقع التالي: [www.sudaress.com/sudanile/109286](http://www.sudaress.com/sudanile/109286)

(٤) مفوضية أراضي دارفور، ومفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين، ولجنة العدالة والحقيقة والمصالحة، ولجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، وصندوق إعادة الإعمار والتنمية في دارفور.

(٥) اجتماعات الفريق مع حكومة السودان والعملية المختلطة ومصادر أخرى.

## جيم - الحوار والتشاور الداخلي في دارفور

١٤ - تواصل آلية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، في إطار وثيقة الدوحة، تعزيز السلام والمصالحة بين المجتمعات المحلية في دارفور. وتيسر العملية المختلطة أعمال تلك الهيئة. وخلال اجتماع عُقد مع المسؤولين والقائمين على الإدارة المحلية المشاركين في الآلية، أبلغ الفريق بأن مبادرات السلام على الصعيد المحلي أسفرت عن التوصل إلى سلسلة من الاتفاقات بين القبائل، بوساطة من سلطات الولايات والسلطات الاتحادية. وترتكز هذه العمليات على الأساليب التقليدية للمصالحة (الجودية) وتشمل تسوية قضايا من قبيل دفع الدية. وعززت أوجه الضعف الرئيسية للتسويات السلمية المحلية إلى المسائل المتعلقة بالتنفيذ وإلى عدم وجود سجل وطني أو إقليمي يوثق هذه الاتفاقات.

## دال - الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ

١٥ - يواصل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، برئاسة ثابو مبيكي، العمل على تحقيق السلام في دارفور، بدعم من العملية المختلطة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، دعا ثابو مبيكي المعارضة السودانية إلى اجتماع في أديس أبابا لمناقشة متابعة خريطة الطريق الموقعة في عام ٢٠١٦. غير أن ائتلاف نداء السودان (الذي يشمل جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة)، الذي يمثل قوة المعارضة الرئيسية في البلد، رفض هذه المبادرة.

١٦ - وعقد ائتلاف نداء السودان اجتماعا في باريس في الفترة بين ٢٤ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٨ لمناقشة تنظيم الائتلاف واستراتيجيته. واغتنم فريق الخبراء هذه الفرصة لمقابلة ممثلي الحركات الدارفورية، وكذلك الوسطاء. وحاول فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وألمانيا تيسير عملية السلام في دارفور، بالدخول في مشاورات مع جميع الأطراف من أجل استئناف محادثات السلام. وحث الاتحاد الأفريقي مرارا الحركات المسلحة الدارفورية على التوصل إلى اتفاق مع حكومة السودان تحت طائلة الجزاءات. وأجريت جولة أخرى من المحادثات غير الرسمية في برلين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بين أعضاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وأعضاء ائتلاف نداء السودان.

## هاء - خطوات أخرى لتحقيق السلام في دارفور

١٧ - تقدم المجموعة الثلاثية (المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية) الدعم لعملية السلام في دارفور. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أدانت المجموعة الثلاثية الاشتباكات التي وقعت بين قوات حكومة السودان وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، وكذلك "العنف بين القبائل" في جبل مرة، مؤكدةً على أنه "لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في دارفور، وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في إمكانية فرض عقوبات ضد الأشخاص الذين يواصلون التصرف كمتحيزين"<sup>(٦)</sup>.

(٦) وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، "Sudan: The Troika Condemns Continued Clashes in Jebel Marra, Darfur"، مذكرة إعلامية، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، متاحة في الموقع التالي: [www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/06/283317.htm](http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/06/283317.htm).

١٨ - وتتضمن عملية تطبيع العلاقات بين السودان والولايات المتحدة التي تجري حالياً وقف الأعمال العدائية في دارفور، ضمن أحد المسارات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ أطلق البَلَدان المرحلة الثانية من الحوار، بهدف إزالة تصنيف السودان "كدولة راعية للإرهاب"<sup>(٧)</sup>.

١٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ أيضاً، أعلن سلفاكير، رئيس جنوب السودان، عن مبادرة سلام جديدة تضم حكومة السودان والحركات المسلحة السودانية، بما في ذلك الحركات المسلحة في دارفور. ووافق الرئيس سلفاكير ورئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي، على تنسيق جهودهما<sup>(٨)</sup>.

## واو - الحوار الوطني

٢٠ - أطلقت حكومة السودان الحوار الوطني في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٦، وقعت الأطراف والحركات المشاركة على الوثيقة الوطنية<sup>(٩)</sup>. ولم تشارك قوى المعارضة الرئيسية والحركات في دارفور في هذه العملية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، أعلن رئيس السودان، عمر حسن البشير، بداية المرحلة الثانية من الحوار الوطني، التي ينبغي أن تسفر عن وضع الدستور الجديد الدائم للبلد. ودعت حكومة السودان جميع قوى المعارضة، بما في ذلك الحركات المسلحة، للانضمام إلى الحوار الوطني. وعلى الرغم من ذلك، لم تشارك في هذه العملية، حيث اعتبرت خروجاً عن خريطة الطريق التي وضعها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

٢١ - ودعت حكومة السودان الحركات غير الموقعة إلى المشاركة في صياغة الدستور الدائم. وحظيت هذه المبادرة بتأييد مجلس الحركات الموقعة على وثيقة السلام في دارفور<sup>(١٠)</sup>.

## رابعا - الديناميات الإقليمية

٢٢ - في عام ٢٠١٧ والأشهر الأولى من عام ٢٠١٨، كانت العلاقات بين السودان والدول المجاورة تتأرجح بين الانفراج والتأزم. فقد كانت العلاقات بين السودان من جهة ومصر وإريتريا من جهة أخرى

(٧) وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، "Sudan Commits to Strengthening Cooperation and Meaningful Reforms"، بيان صحفي، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، متاح في الموقع التالي: [www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/11/287197.htm](http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/11/287197.htm).

(٨) "كبير يوافق على التعاون مع مبيكي من أجل السلام في السودان"، سودان تريبون، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، متاح في الموقع التالي: <http://www.sudantribune.net/%D9%83%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84>.

(٩) نص الوثيقة الوطنية متاح في الموقع التالي: <http://hewarwatani.gov.sd/images/Papers/ND.pdf>.

(١٠) وزارة الخارجية، حكومة السودان، "Council of Darfur Peace Signatories Says Coalition Option is Open"، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، متاح في الموقع التالي: [http://mofa.gov.sd/en/more.php?main\\_id=6&sub\\_id=0&id=61533](http://mofa.gov.sd/en/more.php?main_id=6&sub_id=0&id=61533).

متوترة بشكل خاص في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٨. ومع ذلك، لم تؤثر هذه التوترات بشكل مباشر على الحالة في دارفور.

٢٣ - وأثرت الأزمات في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا على الاستقرار في السودان. وأدى النزاع في جنوب السودان إلى تدفق موجة كبيرة من اللاجئين إلى السودان، وقد تأثرت بها المناطق الحدودية في دارفور كذلك. وتسببت إثيوبيا وإريتريا في تدفق موجات الهجرة إلى السودان وعبر أراضيها، بما في ذلك دارفور. وهناك عوامل خارجية أخرى، مثل الأزمة التي تشهدها العلاقات بين قطر، وهي الراعي الرئيسي لعملية السلام في دارفور، من جهة، والمملكة العربية السعودية وحلفائها من جهة أخرى، تشير أيضا إلى احتمال استمرار عدم الاستقرار في المنطقة.

٢٤ - ومع ذلك، أظهرت الديناميات الإقليمية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بوادر تطورات إيجابية واضحة. فمع نهاية عام ٢٠١٨، عادت العلاقات بين السودان وجميع جيرانها إلى طبيعتها. ووفقا لتقييمات مختلفة، ترغب المنطقة في إحلال السلام. وقد يؤدي هذا الاتجاه إلى جلب فوائد سياسية واقتصادية للسودان، بما في ذلك دارفور كمنطقة حدودية.

٢٥ - وفي حين تطورت الحالة الإقليمية في اتجاه إيجابي بشكل عام، فإن الاستقرار الذي جرى تحقيقه لا يزال هشاً ويحتاج إلى الدعم السياسي والمالي من المجتمع الدولي. ولا تزال جميع دول المنطقة معرضة للمخاطر السياسية والاقتصادية الداخلية. ولا يزال من الممكن أن تمتد النزاعات الدائرة في ليبيا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى المنطقة، بما في ذلك دارفور، بوصفها منطقة مفتوحة أمام التأثيرات الخارجية الآتية من الدول المجاورة.

## ألف - العلاقات بين السودان ومصر

٢٦ - تحسنت العلاقات بين مصر والسودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما فتئت مصر تدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة السودان ماليا لمعالجة قضايا المشردين داخليا واللاجئين، لتجنب الانتكاس والعودة إلى النزاع في دارفور<sup>(١١)</sup>.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٧، اتهم السودان مصرَ بدعم الحركات الدارفورية (انظر S/2017/1125). وأكدت حكومة مصر أن بعض هذه الحركات، مثل حركة العدل والمساواة، يحتمل أنها تتلقى دعما غير مباشر من القوات التابعة لخليفة حفتر في ليبيا، ولكن ليس من مصر. وقالت حكومة مصر للفريق إنها أجرت اتصالات مع السلطات في شرق ليبيا، في محاولة لوضع قيود على أنشطة الحركات الدارفورية في المنطقة ولمساعدة حكومة السودان على تحقيق الاستقرار في دارفور. وفي أعقاب حادثٍ وقع في تموز/يوليه ٢٠١٨، حيث اختطف عدد قليل من الجنود المصريين على يد أحد الفصائل الليبية وأُفرج عنهم لاحقا نتيجة للتنسيق بين مصر والسودان، تعززت الاتصالات بين البلدين، حسبما أفيد به، من أجل تتبع الحركات الدارفورية المسلحة وتأمين الحدود بين مصر والسودان.

(١١) اجتماع الفريق مع وزارة الخارجية والمخابرات العامة في مصر، القاهرة، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢٨ - وقد يؤدي تحسن العلاقات بين السودان ومصر إلى وضع أكثر خطورة بالنسبة للناشطين من المعارضة السودانية الموجودين في مصر. وتعرض بعض اللاجئين وملتزمي اللجوء الدارفوريين للمضايقة من جانب أشخاص مجهولين، بما في ذلك التهديد بالترحيل إلى السودان<sup>(١٢)</sup>.

## باء - العلاقات بين السودان وإريتريا، وبين السودان وإثيوبيا

٢٩ - في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٨، مرت العلاقات الثنائية بين السودان وإريتريا بفترة من التوترات. وعادت العلاقات لاحقاً إلى الاستقرار النسبي.

٣٠ - وظلت العلاقات بين السودان وإثيوبيا ودية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أعلنت حكومتا إثيوبيا وإريتريا إنهاء حالة الحرب بين هذين البلدين. وكان لتحسن العلاقات الثنائية بين إثيوبيا وإريتريا أثر إيجابي على المنطقة، باعتباره، أولاً وقبل كل شيء، مثالا للحل الفعال للنزاعات.

## جيم - العلاقات بين السودان وجنوب السودان، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك تطورات إيجابية في عملية السلام في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تكون لهذه التطورات آثار إيجابية على دارفور، ولا سيما المناطق الحدودية في وسط وجنوب وشرق دارفور. ومع ذلك، ووفقاً لما أفادت به حكومة السودان، ما زالت الحالة في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى تهدد الأمن القومي للسودان.

٣٢ - وتأثرت العلاقات بين السودان وجنوب السودان بالنزاعات الحدودية التي لم تُحل بعد، والمشاكل الاقتصادية المتصلة بعائدات النفط، وإغلاق الحدود، فضلاً عن وجود اللاجئين من جنوب السودان في السودان. ومنذ عام ٢٠١١ وحتى وقت قريب، كانت حكومة جنوب السودان تؤيد الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة الدارفورية وغيرها من الجماعات المسلحة السودانية.

٣٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أبرمت الأطراف الرئيسية في النزاع في جنوب السودان اتفاق سلام في الخرطوم، توسطت فيه حكومة السودان وحكومة أوغندا. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، وُقِع في أديس أبابا الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وأسفر دور حكومة السودان كراعٍ للسلام عن تحسين العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وقد يكون لهذه العملية أثر سلبي على وضع الجماعات الدارفورية في جنوب السودان.

٣٤ - وواصلت حكومة السودان وحكومة جنوب السودان مناقشة سبل المضي في تحسين العلاقات الثنائية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالصناعات النفطية وترسيم الحدود، ولا سيما في إطار الآلية السياسية والأمنية المشتركة والآليات المشتركة الأخرى. وظلت بعض المناطق الحدودية في جنوب وشرق دارفور محل نزاع بين السودان وجنوب السودان، بما يمثل مخاطر تهدد العلاقات بين البلدين على المدى الطويل.

٣٥ - والمجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق المجاورة لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان (في دارفور) مترابطة ترابطاً عميقاً. إذ تستورد المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى معظم

(١٢) اجتماعات الفريق مع مصادر مختلفة في القاهرة، حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

الأغراض المنزلية من دارفور. وفي الوقت نفسه، تجد الأسلحة الآتية من دارفور طريقها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2018/729، المرفق ٦-٣).

٣٦ - وفي عام ٢٠١٨، تولى مدربون من الاتحاد الروسي تدريب القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى في ذلك البلد وفي السودان (في دارفور). ووفقا لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، أُجري هذا التدريب في أعقاب الحصول على الإعفاءات ذات الصلة وتوجيه إخطارات إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2018/729، الموجز).

٣٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، استضافت الخرطوم جولة للمفاوضات بين ائتلاف سيليكاس السابق وميليشيات أنتي بالاكاس، وهما من الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من الاتحاد الروسي وبرعاية الرئيس البشير. ووقعت الأطراف إعلان الخرطوم للتفاهم في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تُستأنف المحادثات في الخرطوم قبل نهاية عام ٢٠١٨. وشددت حكومة السودان وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مرارا على أن هذه المفاوضات لن تحل محل مبادرة الاتحاد الأفريقي الحالية الرامية لتحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

#### دال - العلاقات بين السودان وتشاد

٣٨ - ظلت العلاقات بين السودان وتشاد بمثابة حجر الزاوية للاستقرار في دارفور. وأقام البلدان تعاونًا وثيقًا، شمل نشر قوات حدودية مشتركة. وأعربت تشاد عن شواغل إزاء قوات السودان للدعم السريع، لأنها تضم بين صفوفها عناصر سابقة في الجماعات المسلحة التشادية<sup>(١٣)</sup>.

#### هاء - العلاقات بين السودان وليبيا

٣٩ - لا يزال النزاع الدائر في ليبيا قائما دون حل، ويشكل تهديدا كبيرا للاستقرار في المنطقة. وتواصل ليبيا اجتذاب المقاتلين والمهاجرين من السودان، بما في ذلك دارفور (انظر الفرع السادس - ألف).

٤٠ - وفي عام ٢٠١٨، اتفقت حكومة السودان وتشاد والنيجر وحكومة ليبيا المعترف بها دوليا على تحسين الأمن عبر الحدود. بيد أن السلطات في طرابلس ليس لها نفوذ كبير في منطقة شرق ليبيا المتاخمة لدارفور والخاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر والفصائل الليبية الأخرى.

٤١ - ولا تزال الحالة متوترة بشكل خاص في المناطق الجنوبية من ليبيا التي تتنازع عليها قوات مختلفة، بما في ذلك الجماعات المسلحة الدارفورية. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الأجنبية في هذه المناطق، وشجعت الجهات الفاعلة الإقليمية على دعم السلطات الليبية في معالجة الحالة، في ظل احترام سيادة ليبيا<sup>(١٤)</sup>.

(١٣) اجتماعات الفريق مع حكومة تشاد، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٤) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "بيان بشأن الأوضاع الأمنية في الجنوب الليبي"، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. متاح في الموقع التالي: <https://unsmil.unmissions.org/unsmil-statement-security-situation-southern-libya>.

٤٢ - وما زالت الحالة في ليبيا تعرض المناطق المتاخمة لدارفور لمخاطر عدم الاستقرار. ويسهم وجود مختلف الجماعات الدارفورية والتشادية والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا في التوتر في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في المثلث الحدودي الواقع بين ليبيا ومصر والسودان.

٤٣ - وعلى الرغم من وجود المقاتلين الدارفوريين في ليبيا، لا تزال الحدود السودانية مع ذلك البلد يسودها الهدوء منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧، حينما صدّت حكومة السودان آخر التوغلات الكبرى للحركات الدارفورية في السودان (انظر S/2017/1125، رابعا - ألف).

## خامسا - الحالة في جبل مرة

### ألف - ديناميات النزاع

٤٤ - كان التطور الرئيسي في ديناميات النزاع الدائر في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو استئناف الاشتباكات بشدة بين جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وقوات الأمن في عدة مناطق في جنوب شرق وغرب وشمال جبل مرة (انظر خريطة الاشتباكات في المرفق ٢)، وذلك بعد فترة هدوء نسبي لمدة تناهز السنة. وانخرط جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، الذي يسيطر على مناطق جبلية نائية يتعذر وصول القوات الحكومية إليها، في تنفيذ هجمات باتباع أسلوب الكر والفر ونصب الكمائن بشكل متكرر ضد القوافل والقواعد المتقدمة لقوات الأمن. وشنت الحكومة، من جانبها، عدة عمليات عسكرية<sup>(١٥)</sup> لطرد الجماعة من معقلها المتبقية، باستخدام مجموعة من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والمليشيات العربية المحلية.

٤٥ - وقد أسفرت الاشتباكات عن سقوط عشرات الضحايا من الجانبين. فعلى سبيل المثال، أودى القتال في قوبو في ١٦ أيلول/سبتمبر بحياة ١١ جندياً من القوات المسلحة السودانية/قوات الدعم السريع وعدة عناصر جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، وفقاً لمصادر الحكومة والأمم المتحدة. وتمكنت الحكومة من الاستيلاء على عدة معقل تابعة لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، مثل قرى قلوب وقوبو وبولي. ومع ذلك، فشلت الحكومة في هزم الجماعة. وارتكبت قوات الحكومة والمليشيات المتحالفة معها عدة انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الاشتباكات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تعهد قائد قوات الدعم السريع، اللواء محمد حمدان دوقلو "حميدي"، بتحرير جبل مرة من قبضة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، في غضون ثلاثة أشهر، مما يندرج بزيادة الاشتباكات.

٤٦ - ووقع أيضاً اقتتال داخلي بين مختلف فصائل جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. ففي أواخر عام ٢٠١٧ ومطلع عام ٢٠١٨، وقعت اشتباكات متفرقة في منطقة فينا (شرق جبل مرة) بين قوات القائد العام عبد القادر عبد الرحمن إبراهيم "قدورة" وجماعة بقيادة القائدين عثمان الزين وزنون عبد الشافي. ووفقاً لما أفادت به مصادر داخلية في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، فإن سبب الاشتباكات هو رغبة الزين في أن يحل محل "قدورة" كقائد عام، بدعم من رئيس الجيش عبد الواحد

(١٥) في اجتماعات مع الفريق، شدد عدة مسؤولين حكوميين، بمن فيهم رئيس هيئة أركان القوات المسلحة السودانية، على أن الاشتباكات بين قوات الأمن وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد لم تكن عمليات عسكرية، بل "عمليات أمنية ضد قطاع طرق"، و "عملية جمع للأسلحة بالقوة"، وكانت رداً على "هجمات استفزازية" شنها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد.

النور، حسبما ورد<sup>(١٦)</sup>. وقد انتهت جولة القتال هذه بعد وساطة من جانب قادة المشردين داخليا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وقعت اشتباكات جديدة بين جماعة الزين وجماعة يقودها شقيق عبد الواحد، دفع الله محمد أحمد النور، وصالح بورسو، في منطقة أمو وضيا (وسط جبل مرة)، ما أدى إلى مقتل الزين. وكانت قوة دفع الله قد نصبت كميناً لجماعة الزين لأنه كان على وشك توقيع اتفاق سلام مع حكومة السودان، وفقا لمصادر جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد.

٤٧ - وفي عدة مناسبات، كما كان الحال في شمال بلدة روكرو (شمال شرق جبل مرة)، جرى القتال أيضا بين رجال القبائل العربية المسلحين المحليين وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بسبب غارات سرقة المواشي التي يشنها جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. وفي إطار هذه الاشتباكات، هاجم رجال القبائل العربية أحيانا القرى التي يسكنها مدينيو قبيلة الفور (ينحدر معظم مقاتلي جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد من قبيلة الفور).

## باء - الأطراف المتحاربة

### ١ - جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد<sup>(١٧)</sup>

#### (أ) الوجود والهيكل التنظيمي

٤٨ - ما زال جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد الجماعة المسلحة الوحيدة التي لها وجود عسكري كبير في دارفور. ورغم أن قدراته محدودة الآن، فإنه يتسم بالمرونة. فهو يعرف منطقة جبل مرة جيدا، ويتنقل بسرعة، ويعرف كيف يستفيد من التضاريس الجبلية التي لا تتطلب أسلحة ومركبات ثقيلة تفتقر إليها الحركة حاليا. وتضم الجماعة الآن ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ مقاتل.

٤٩ - ويقود القوة العسكرية القائد العام عبد القادر عبد الرحمن إبراهيم "قدورة". ويشرف قدورة على مكتب عسكري يتشكل من عدة أقسام (التدريب، والعمليات، والاستخبارات، والإمداد، وشؤون الإدارة). وتساعد قدورة أيضاً عدة أقسام مدنية مسؤولة عن إدارة المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة (الشؤون الإنسانية، والقضاء، وغيرها). والمستشار القانوني، مجيب الرحمن، الذي يوجد مقره عادة في كويلا (غرب جبل مرة)، هو أحد الأعضاء البارزين في هذا العنصر المدني. وفي إطار المكتب العسكري، تنظم القوة في جبل مرة في ثمانية ألوية<sup>(١٨)</sup> تعكس حدود الإدارة المحلية، وتنقسم نفسها إلى أربعة فرق عسكرية<sup>(١٩)</sup>. بيد أن الضغط العسكري لحكومة السودان، وضعف قيادة عبد الواحد، وانشقاقات القادة المهمين، والتحديت اللوجستية، عوامل أدت جميعها إلى تآكل هيكل القوة على مر السنين، حيث أصبح غير

(١٦) وفقا لمصادر في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد ومصادر مدنية، تتنافس الجماعتان أيضا على فرض الضرائب على السكان المدنيين المحليين.

(١٧) يستند مضمون هذا الفرع، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية، إلى معلومات جمعها الفريق في اجتماعات مع أعضاء حاليين وسابقين في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في السودان والمنطقة وأوروبا في الفترة بين آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(١٨) لواء الشهيد محمد حسب الله؛ ولواء الشهيد علي دينار؛ ولواء الشهيد حسن سامو؛ ولواء الشهيد سلطان تيراب؛ ولواء الشهيد مجاهد؛ ولواء الشهيد كرم الدين؛ ولواء الشهيد عبد الله كارين؛ ولواء الشهيد أبو خيرات.

(١٩) فنقا/بولي؛ والمنطقة الممتدة من تورونق - تورا إلى قلول/بولدونق؛ والمنطقة الجنوبية الغربية (من تورونق - تورا إلى قلول)؛ والدريبات.

رسمي بصورة أكبر. وتتكون القوة الآن من عدة جماعات محلية ضعيفة التنسيق، ومتنافرة أحياناً، يرأسها عدة قادة عسكريين (انظر الخريطة في الملحق ٢).

### الشكل ١ صورة "قدورة"



المصدر: عضو في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد.

### الشكل ٢ صورة مجيب الرحمن



المصدر: عضو في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد.

٥٠ - ولا يزال قدورة، الذي يوجد مقره في منطقة تورونتونقا/قورلامبانق (جنوب جبل مرة)، القائد الأكثر نفوذاً. ويساعده القائدان عبد الرازق تورتي وموسى شوبا، والمستشار القانوني "إرتاكر"، ورئيس الشرطة العسكرية محمد يعقوب، وضابط المخابرات مصطفى روكو، الذين يوجد مقرهم أيضاً في منطقة تورونتونقا. وكانت علاقته مع عبد الواحد صعبة وغير متكافئة في السنوات الأخيرة. ويتصل عبد الواحد بالقادة المحليين مباشرة، متخطياً قدورة، ويقوض بذلك سلطته على القوة.

٥١ - وما فتئت الجماعة التي تزعمها الراحل الزين والقائدان مبارك ولدوك وفيصل آدم علي كونيو، ومقرهما في منطقة أمو وضيا، تتنافس مع قدورة على الزعامة والنفوذ لعدة سنوات. وكانت لهذه الجماعة علاقات وثيقة للغاية مع عبد الواحد والسياسي النافذ لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، محمد محمود (عم عبد الواحد الذي يوجد مقره في كمبالا)، بفضل الصداقة القديمة والروابط العائلية (قادة هذه الجماعة هم، مثل عبد الواحد، من قرى تورا وضيا وأممو). ومع ذلك، وكما ورد أعلاه، فقد دخلت هذه

الجماعة في الأشهر الأخيرة في محادثات سلام سرية مع حكومة السودان، مما أدى إلى وقوع صدامات مميتة مع عناصر أخرى من جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد المعارضة لهذه الصفقة.

الشكل ٣

صورة عثمان الزين



المصدر: عضو في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد

الشكل ٤

صورة مبارك ولدوك



المصدر: عضو في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد.

٥٢ - ويشمل القادة المحليون الآخرون الأشخاص التالي بيانهم:

(أ) عبد الله كارجيك، الموالي لقدورة، يقود لواءً في منطقة بولدونق (غرب جبل مرة)، ويسانده ياسين جوروكو. وأصيب كارجيك بجروح خطيرة في معركة ضد قوات الحكومة بمنطقة قلول في نيسان/أبريل ٢٠١٨؛

- (ب) تيركة سعيد تيركة، الموالي أيضاً لقدورة، مقره في بورو ويسيطر على منطقة وادي تورو (غرب جبل مرة). وتشمل هذه الجماعة أيضاً القائدين حبيب الرحمن موسى وعثمان صالح (مقرهما كويلا)، والمستشار ياسين أبو القاسم؛
- (ج) يوسف عبد الكريم الذي يتبع قدورة، مقره في منطقة بولي (شمال جبل مرة)، برفقة حوالي ٢٠٠ جندي؛
- (د) يحيى آدم، مقره في منطقة فينا (شرق جبل مرة). ويوجد مقر القائد محمد حسب الله في نفس المنطقة؛
- (هـ) زونون عبد الشافي، شاب من خريجي الجامعات برز في السنوات الأخيرة، مقره بالقرب من قريتي دوو ودولو (شرق جبل مرة). ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بجماعة الزين، وكان من المفترض أن ينضم إلى اتفاق السلام نفسه؛
- (و) دفع الله محمد أحمد النور وصالح بورسو ويوسف عبد الكريم يقودون قوة بالقرب من تورا. وهم عادة مقرّبون جداً من جماعة الزين، ولكنهم انقلبوا عليها وانضموا إلى قدورة عندما كان الزين بصدد عقد صفقة مع حكومة السودان. وبورسو أيضاً رئيس القوة الاحتياطية التابعة للجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، التي تتشكل من مقاتلين محنكين وتتم تعبئتهم لمهام خاصة؛
- (ز) خالد عمر بورنيول، مقره في منطقة تورونق - تورا (جنوب جبل مرة)؛
- (ح) الأمين ديكي، مقره في منطقة كارو (بين أومو والدرينات)؛
- (ط) هارون علي، مقره في منطقة صابون الفجر (جنوب جبل مرة)؛
- (ي) مصطفى ليه، مقره في منطقة ليا (شرق جبل مرة)؛
- (ك) محمد طه، قائد يرتبط ارتباطاً غير وثيق مع قدورة، ومقره في منطقة فوقولي قرب ليا.

الشكل ٥

صورة صالح بورسو، رئيس القوة الاحتياطية لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد



المصدر: عضو في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد.

٥٣ - ويحتفظ جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بأتباع في مخيمات المشردين داخليا. غير أن هذا الدعم تراجع بشكل واضح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أصبح بعض كبار قادة المشردين داخليا المنتسبين بشكل وثيق للحركة مستقلين عن عبد الواحد بشكل متزايد، حيث يعتبرون أن استراتيجيته المتطرفة المتمثلة في عدم التعامل مع حكومة السودان لم تأت بأي نتائج إيجابية للمشردين داخليا. وقد أدت هذه الاستقلالية المتزايدة إلى ظهور توترات في مخيمات المشردين داخليا، لا سيما في الحمديّة (وسط دارفور) وكالما (جنوب دارفور)، وهما عادةً مخيمان من أكثر المخيمات موالية لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد.

## (ب) المعدات العسكرية

٥٤ - ليس لدى جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في جبل مرة سوى مركبتين أو ثلاث مركبات في حالة سيئة للغاية، في تورونق - تورا. ويعزى ذلك إلى صعوبة التضاريس الجبلية، والمشاكل التي تواجهها الجماعة في شراء قطع الغيار. ويتحرك المقاتلون في الغالب مشيا أو على ظهور الخيل أو الجمال. والجماعة مجهزة في الغالب بأسلحة خفيفة، كالبنادق الهجومية والقنابل الصاروخية وبنادق القناصة ورشاشات آلية عيار ١٢,٧ ملم. وقد جعلت مواقعها النائية في جبل مرة من الصعب على الجماعة الحصول على الأسلحة والذخائر في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل سيطرة القوات الحكومية المحكمة على الطرق القليلة المؤدية إلى جبل مرة. وهناك أساسا طريقتان يحصل بهما الفريق على الأسلحة والذخائر. فكثيرا ما تستهدف المحجمات على مواقع القوات المسلحة السودانية الاستيلاء على المعدات. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن الجماعة استولت على كميات هامة من الأسلحة والذخيرة في الهجوم الذي شنته على قاعدة القوات المسلحة السودانية في قوبو في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتشتري الجماعة الأسلحة أيضا من قبائل عربية تعيش على مشارف جبل مرة.

## ٢ - القوات الحكومية والمليشيات المساعدة

٥٥ - في عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الحكومة عمليات في جبل مرة بمشاركة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وجماعات من رجال القبائل العرب المسلحين المحليين. ووفقاً لمصادر محلية، تظل القوات المسلحة السودانية، في أسلوب عملها المعتاد، في الصفوف الخلفية، وتنخرط أحيانا في قصف مدفعي؛ وتدخل قوات الدعم السريع، على متن مركبات، القرية المستهدفة؛ وتجول المليشيات القبلية، على ظهور الخيول والجمال، في مشارف القرية، وتهاجم المدنيين، قبل هب القرية. وحسبما أفادت المصادر، ترتكب الانتهاكات التي تحدث أثناء عمليات الحكومة على يد المليشيات في معظم الحالات، أو على يد قوات الدعم السريع في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، ووفقا لمصادر مختلفة، هب أفراد قبائل صعدة وقوات الدعم السريع عدة قرى تابعة لقبيلة الفور أثناء عمليات نفذتها الحكومة، وقاموا ببيع ممتلكات مسلوبة (فواكه ومحاصيل وأثاث) في أسواق محلية (شنقل طوباية وكاس ونيالا).

٥٦ - وفي شرق وجنوب شرق جبل مرة، ينحدر معظم المقاتلين المساعدين من قبيلة صعدة، التي هي على نزاع مع جماعة الفور في المنطقة منذ ثمانينات القرن الماضي. ويقال إن جماعتين رئيسيتين من مقاتلي قبيلة صعدة ضالعتان في هذه الانتهاكات. ومقر إحداهما في قرية الجابرة ويقودها الأشقاء محمد وعبد الله

وحسن الأزرق. ومقر الثانية في قرية قردود؛ ومن بين قادتها نور الدين حاج أحمد وشقيقه جدو حاج أحمد. وشارك أيضا في جانب من القتال أفراد قبيلة رواس (مقرها في منطقة ليمو).

٥٧ - وفي غرب جبل مرة، ينحدر العديد من أفراد الميليشيات من قبيلة النووية ذات الحضور القوي بين طور ونيرتي. والقرية من أشهر قادة ميليشيات النووية. وتشارك بعض عناصر عشيرة قلول من قبيلة الحاميد، مقرها حول نيرتي، في أنشطة الميليشيات أيضا.

٥٨ - وتتم تعبئة أفراد هذه القبائل العربية المحلية من أجل مهام خاصة من جانب قوات الأمن في العمليات العسكرية لحكومة السودان. وتستند العلاقة القائمة بين هذه الميليشيات القبلية وقوات الأمن في معظم الأحيان إلى روابط أسرية وقبلية<sup>(٢٠)</sup>. وعلى وجه الخصوص، ينحدر بعض أفراد قوات الدعم السريع من تلك القبائل، ويحشدون أفراد قبائلهم عندما تنشأ الحاجة إلى الدعم. فعلى سبيل المثال، ووفقا لما أفادت به مصادر محلية، فإن عدة قادة من قبيلة صعدة ممن سبق ذكرهم أعلاه هم أنفسهم ضباط في قوات الدعم السريع.

٥٩ - وتعتمد حكومة السودان كثيرا في عملياتها ضد جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد على جماعات جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد السابقة المنشقة التي انضمت إلى الحكومة في السنوات الأخيرة، وأدجت بعد ذلك في القوات المسلحة السودانية. ومنها جماعات بقيادة صادق الفوكة في شمال جبل مرة، والراحل الأمين تورو في غرب جبل مرة، وجيدو تاكو في جنوب جبل مرة. وهذه القوات على دراية واسعة بالحركة والتضاريس بوصف أفرادها أعضاء سابقين في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد.

### ٣ - عناصر موسى هلال

٦٠ - في الأسابيع السابقة واللاحقة لاعتقال موسى هلال، فر عشرات من عناصره إلى جبل مرة، على سبيل المثال بين قوبو وتورونق - تورا. وكثيرا ما تقيم هذه العناصر علاقات مع جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، ولكنها تتجنب لفت الأنظار إليها<sup>(٢١)</sup>.

### جيم - تمويل جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في جبل مرة

٦١ - يوجد جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بكثافة في عدد من مخيمات المشردين داخليا في دارفور. ويلزم المقيمون في هذه المخيمات بدفع الضرائب له. وفي الماضي، كانت هذه الرسوم مفروضة على نحو صارم، وعلى الرغم من أن هذه المخيمات كان يسكنها أشخاص غير مؤيدين للجيش، فقد كانوا يجبرون على الدفع. ويخصص جزء من هذه الأموال التي تجمع من المشردين داخليا للقادة في جبل مرة من أجل دعم عملياتهم، في حين يُرسل الجزء الآخر إلى عبد الواحد. ووفقا لبعض المصادر، يتكلف الشيخ يعقوب الفوري بجمع الأموال من المشردين داخليا في مخيم كالم، أما آدم رزبل هارون المقيم في الجنية فهو أحد المكلفين بتحويل الأموال إلى عبد الواحد. وعلى النحو المذكور أعلاه، تتراجع تدريجياً سيطرة عبد الواحد على المخيمات وينقلب ضده العديد من القادة في هذه المخيمات. وتتراجع أيضا التدفقات المالية من مخيمات المشردين داخليا في خزائن الجيش. وإضافة إلى جمع الأموال من مخيمات

(٢٠) اجتماعات مع مصادر محلية، السودان، في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٢١) المرجع نفسه.

المشردين داخلياً، يحول الجيش وجهة جزء من الإمدادات الغذائية التي يتلقاها المشردون داخلياً وكالات المعونة. وفي السنوات الأخيرة، بالنظر إلى تحسن الحالة واستناداً إلى تنقيح الاحتياجات التقديرية، تراجع حجم المعونة الغذائية التي يحصل عليها المشردون داخلياً. وبناء على ذلك، أصبح عناصر الحركة يتلقون من المخيمات كمية من الأغذية أقل من السابق.

٦٢ - ويطبق جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد نظام ضرائب في أراضيه في جبل مرة. ويتولى رئيس الإدارة المدنية في الحركة أيضاً مهمة مدير الضرائب. وتنجز عمليات تحليل وتقييم قبل تحديد مبلغ الضريبة التي يتعين دفعها. ويُلزم الأشخاص بدفع ضرائب يمكن أن تتراوح مبالغها من ٥٠ إلى ١٠٠ جنيه سوداني شهرياً، على أساس فصلي. وتُفرض الضرائب على أشجار الفاكهة والإبل والماشية والماعز، وتؤدى سنوياً دفعة واحدة أو على دفعتين. ويجمع جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد الضرائب من التجار العاملين في مختلف الأسواق الخاضعة لسيطرته. وتحصل رسوم المرور من المركبات التجارية التي تدخل إلى الأراضي الخاضعة لسيطرته وتخرج منها. وتعرض النزاعات المتعلقة بالضرائب على "محكمة المستشارين". ويعمل قادة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وجنوده في الزراعة في المناطق الخاضعة لكل منهم، مما يوفر الغذاء للجنود. وتجمع شعبة اللوجستيات أيضاً الحبوب وحصص الإعاشة من مختلف الأسر التي تسكن في المنطقة كل نصف شهر أو كل شهر.

٦٣ - ونتج عن تصاعد القتال بين جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وحكومة السودان منذ عام ٢٠١٦ نزوح عدد كبير من الأشخاص من قراهم إلى مخيمات المشردين داخلياً أو إلى مناطق نائية. وتعاني الزراعة والنشاط التجاري من جراء ذلك. وفي السنوات القليلة الماضية فقد جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد السيطرة على أسواق متعددة في كالوكتنج وقورلامبانق وكايرا وسارونق ودانغي وطور. وأدت زيادة النشاط المسلح وهجرة السكان من القرى وضياع المزروعات وفقدان السيطرة على الأسواق إلى تدني تحصيل الضرائب والرسوم. وفي مواجهة نقص الموارد المالية والأغذية، اتجه جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد غالباً إلى سرقة الماشية والإبل من الرعاة العرب. وسُجلت في الأشهر القليلة الماضية عدة حوادث لسرقة الماشية نُسبت إلى الجيش. ووفقاً لبعض المصادر، لا يزال الجيش يسيطر على بعض مناجم الذهب في جبل مرة (مثل توراي) ويجمع الضرائب منها.

٦٤ - وبموجب أمر صادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أنشأ جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد مكتب نائب قائد قيادة الشؤون المالية الذي يتكلف بضبط المالية العامة وتنظيمها وتحديد الميزانية (انظر المرفق ٣). وعموماً، يواجه جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد نقصاً في التمويل في جبل مرة.

## دال - انتهاكات حقوق الإنسان وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في منطقة جبل مرة

### ١ - الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية والقوات المساعدة

#### (أ) الهجمات ضد المدنيين

٦٥ - في انتهاك لمعايير حقوق الإنسان ومقتضيات القانون الدولي الإنساني التي تحكم النزاعات المسلحة الداخلية، تستمر بعض القوات المسلحة التابعة لحكومة السودان في المبادرة بإشعال فتيل الاشتباكات مع المدنيين وتنفيذ عمليات إطلاق النار بشكل عشوائي ونهب وحرق المنازل والقرى. ويُزعم أن معظم هذه الهجمات نفذها أفراد في قوات الدعم السريع. وبالإضافة إلى ضلوع قوات الدعم السريع

في حالات الاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية ضد النساء والفتيات، فهي متورطة أيضاً في أعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة للمدنيين والإفراط في استخدام القوة.

٦٦ - وفي حادث وقع بالقرب من طور، وسط دارفور، أُطلق جنود نظاميون، يشتبه في أنهم أفراد من قوات الدعم السريع، النار على شخصين وأصابوهما بجراح خطيرة. وتورط أفراد القوات المسلحة السودانية أيضاً في حوادث مماثلة. ونفذت قوات الدعم السريع أيضاً هجوماً لا مبرر له على قرية نارغلة في قولو، صباح يوم ٥ تموز/يوليه مما أسفر عن مقتل سبعة مدنيين، من بينهم طفل، وإصابة ١٠ آخرين بجروح. وعند انسحاب هذه القوات، سرقت الماشية ونُهبت الممتلكات من المدنيين. وأبلغ عن حادث مماثل بعد أسابيع قليلة في قرية كويلا في بلدة كاس، حيث أفادت التقارير بأن فريقاً مشتركاً بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية أطلق النار عشوائياً في الهواء. وأصيبت امرأة واحدة بإحدى الرصاصات. ويُزعم أيضاً أن الجنود نهبوا الإبل والأغنام عند انسحابهم.

٦٧ - وفي ٧ حزيران/يونيه، وفي انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي الإنساني، قطع أفراد قوات الدعم السريع جميع الطرق المؤدية إلى كاس ونيالا لمنع المدنيين النازحين حديثاً من جبل مرة بحثاً عن المأوى والمساعدة الإنسانية من أن يوثق وضعهم بصفتهم مشردين داخلياً. وخلال المواجهة، تعرضت ١٢ من النساء المهربات من قرية عمارا للمضايقة والاعتداء ويُزعم أن ثلاثاً منهن تعرضن للاغتصاب من جانب أفراد قوات الدعم السريع قبل أن تكره هؤلاء النساء على العودة إلى جبل مرة. ورفض اللواء حميدي، خلال اجتماع فريق الخبراء معه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في الخرطوم، جميع تهم الاغتصاب الموجهة لعناصر قوات الدعم السريع، وزعم أن أفراداً آخرين من قوات الأمن ضالعون فيها، مثل أفراد الشرطة. ويبدو أن هذا الإنكار القاطع يشير إلى أنه لن تجرى أي تحقيقات في هذه الادعاءات.

٦٨ - وفي نيسان/أبريل، أُطلق المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام نداء عاجلاً للتحقيق في وفاة مدني حينما كان قيد الاحتجاز لدى قوات الدعم السريع/القوات المسلحة السودانية في شرق جبل مرة، جنوب دارفور. ففي ١٣ نيسان/أبريل، اعتقل أفراد قوات الدعم السريع موسى محمد صالح، البالغ من العمر ٧٢ سنة والمنحدر من جماعة الفور، في قرية راكونا واقتادوه إلى معسكر قوات الدعم السريع/القوات المسلحة السودانية الواقع في ضاحية قرية راكونا. وأثناء احتجازه، تعرض للتعذيب للاشتباه في انتمائه لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وإتاحة المعلومات العسكرية له، وتوفي في اليوم التالي. وفي ١٥ نيسان/أبريل، حمل أفراد من قوات الدعم السريع جثمانه إلى قاعدة عسكرية في بلدة ميرشينج وأجبروا أسرته على القدوم وتسلم جثته. وأبلغت الأسرة الشرطة في ميرشينج بالوفاة، لكن الضابط رفض قيد الشكوى. ومُنعت الأسرة أيضاً من الحصول على الاستمارة الجنائية ٨، وهي استمارة للأدلة الطبية تُستخدم في الإجراءات الجنائية المتعلقة بالوفاة أو الضرر البدني الجسيم. وعلى الرغم من أن الدستور القومي الانتقالي للسودان لعام ٢٠٠٥ يحظر التعذيب، فإن تشريعات أخرى، مثل قانون الأمن القومي لعام ٢٠١٠ وقانون البيئة لعام ١٩٩٤، تهيئ ظروفاً تجعل المحتجزين يواجهون شدة مخاطر التعرض للتعذيب وسوء المعاملة. ويمنح كل من قانون القوات المسلحة لعام ٢٠٠٧ وقانون الشرطة لعام ٢٠٠٨ وقانون الأمن الوطني لعام ٢٠١٠ حصانات للجهات الحكومية، بما في ذلك قوات الدعم السريع.

٦٩ - وزعم حميدي أن قوات الدعم السريع تتخذ الإجراءات اللازمة وتحيل المتهمين بالإساءة إلى المدنيين إلى المحاكم، لكنه لم يذكر المحاكم التي يحال إليها الأفراد التابعون له أو نوع الانتهاكات أو الجرائم المحالة. وفي هذا السياق، خلال اجتماع مع فريق الخبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أخبر رئيس هيئة الأركان

المشتركة للقوات المسلحة السودانية الفريق أنه لم تسجل أي حالة لإجراءات متخذة ضد أفراد قوات الأمن فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان أو غير ذلك من المخالفات.

٧٠ - وبالإضافة إلى وقوع حوادث خلال الاشتباكات بين القوات الحكومية وعناصر جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، تعرض المدنيون مراراً وتكراراً لهجمات نفذها رُحّل مسلحون. ففي ١٩ آب/أغسطس، وصل ما يقرب من ٦٠ من الأسر النازحة حديثاً، معظمهم من النساء والأطفال، إلى مخيم المشردين داخلياً في الهشابة بعد أن فروا من أربع قرى في شرق جبل مرة (بما في ذلك فينا وسواني) عقب هجوم نفذته في ١١ آب/أغسطس مجموعة كبيرة من الرُحّل العرب المسلحين يمتطون الإبل والخيول. وأفادت تقارير أن بعض الرُحّل المسلحين كانوا يرتدون الزي العسكري على متن مركبتي نقل خفيف عسكريتين. وقُتل أربعة رجال وأصيب ١٠ مدنيين آخرين ونُقلوا إلى مستشفى نيالا. وأفادت التقارير بأن الجناة نهبوا الممتلكات والماشية.

## (ب) الاختفاء القسري

٧١ - تواصل توثيق الحالات التي يمكن أن تصنف على أنها حالات اختفاء قسري<sup>(٢٢)</sup> عقب اعتقالات نفذها عناصر المخابرات العسكرية. ففي أيلول/سبتمبر، اعتقلت المخابرات العسكرية ثلاثة نازحين في طور، وسط دارفور، واقتادتهم إلى مكان لم يفصح عنه، ولم يصل عنهم أي خبر منذ ذلك الحين. واعتقلت عناصر المخابرات العسكرية أيضاً أحد المقيمين في كاس، جنوب دارفور، في أيلول/سبتمبر، ولم يتضح بعدُ وضعه أو مكان وجوده. ومن شبه المؤكد أن هؤلاء المعتقلين يتعرضون للتعذيب، ومن المرجح أنهم يواجهون الموت أو السجن لمدة طويلة دون محاكمة وفق الأصول القانونية. وتصرح منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان أن العديد من الأشخاص الذين يؤخذون إلى سجون المخابرات العسكرية تنقطع أخبارهم إلى الأبد. وفي تموز/يوليه، أبلغت مصادر محلية العملية المختلطة بأنه في ٢٧ تموز/يوليه، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني مدنياً من الفور يُشتبه في أنه ينتمي إلى جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في قرية كومي، على بعد ٤ كيلومترات شرق قاعدة العمليات المؤقتة في قولو. ولا يزال مكانه مجهولاً.

## ٢ - نزوح السكان

٧٢ - استمر ارتفاع عدد النازحين في جبل مرة نتيجة الاشتباكات الجديدة وانتهاكات حقوق الإنسان. ففي تشرين الأول/أكتوبر، وثقت فرقة العمل المعنية بجبل مرة التابعة للعملية المختلطة وجود ما يقرب من ٦٥٥ ٠٠٠ من المشردين داخلياً في منطقة مسؤوليتها. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، تؤكد منذ كانون الثاني/يناير نزوح حوالي ١٤ ٠٢٦ من الأشخاص إلى مختلف المخيمات والمستوطنات في جبل مرة وفي المناطق المحيطة به في جنوب ووسط دارفور. ولم يتم التحقق من هوية نازحين آخرين حديثاً أو لا يجري النظر في تقديم المساعدة الإنسانية إليهم، ويعزى ذلك جزئياً إلى إعلان حكومة السودان أنه

(٢٢) وفقاً لأحكام الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (قرار الجمعية العامة ١٣٣/٤٧)، يأخذ الاختفاء القسري صورة "القبض على الأشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم رغماً عنهم أو حرمانهم من حريتهم على أي نحو آخر، على أيدي موظفين من مختلف فروع الحكومة أو مستوياتها أو على أيدي مجموعات منظمة أو أفراد عاديين يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو برضاها أو قبولها، ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعنيين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الاعتراف بحرمانهم من حريتهم، مما يجزّد هؤلاء الأشخاص من حماية القانون".

لن تُنشأ مواقع جديدة لتجمع المشردين داخلياً<sup>٢٣</sup> بالنظر إلى تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار في المنطقة“. ويجري تنفيذ هذه السياسة بشكل صارم في بلدات جبل مرة، مثل كاس وقولو، على الرغم من أنه من المرجح أن يستمر تعرض المدنيين لخطر النزوح بسبب الاشتباكات الجارية. وفي قولو، اتخذ جميع النازحين حديثاً - ويتألفون من ٤٤٢ أسرة و ١٨٢٤ من الأفراد معظمهم من النساء والأطفال - مأوى لهم في المدرسة الابتدائية الجديدة في قولو<sup>(٢٣)</sup>. ومن المتوقع أن يستقر هؤلاء المشردون داخلياً لدى المجتمعات المحلية المضيفة. وتعليم الطلاب النازحين حديثاً معلق، إذ على الرغم من الإغفاء من الرسوم المدرسية، لا يملك بعض الآباء الموارد لإرسال أطفالهم إلى المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن تستوعب المدرسة إلا ٤٠ طالباً بسبب عدم توافر الأماكن الكافية.

### ٣ - إمكانية وصول المساعدة الإنسانية

٧٣ - تعذر على العملية المختلطة التحقق من معظم البلاغات بوقوع اشتباكات وما يتصل بها من انتهاكات بسبب رفض حكومة السودان المتكرر إتاحة إمكانية الوصول لها. ففي الفترة بين آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ووجهت أفرقة العملية المختلطة في قطاعات الجنوب والوسط والشمال برفض وصولها في ٣٠ حالة، ولم تتمكن من التحقق إلا من ١٥ من أصل ٥٤ اشتباكاً مسلحاً/حادثة رئيسية. وتبرر حكومة السودان هذا الرفض باعتبارات السلامة والأمن. ومن ناحية أخرى، أبلغت بعض مصادر العملية المختلطة الفريق بأن جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد كثيراً ما يدعو البعثة إلى مواقعها. ويبدو أن منع وصول بعض الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني يعزى في المقام الأول إلى تفسيرات مختلفة لسياسة مفوضية العون الإنساني على الصعيد الوطني وعلى صعيد الحكومة الاتحادية والولايات. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه بعد الانهيارات الأرضية في شرق جبل مرة، أتيحت للعملية المختلطة والجهات الفاعلة الأخرى إمكانية الوصول من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى الضحايا المتضررين.

### ٤ - الانتهاكات التي يرتكبها جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد

٧٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكب بعض عناصر جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد انتهاكات لحقوق الإنسان في جبل مرة، من قبيل الهجمات على المدنيين والاحتجاز التعسفي. ومن أجل إدارة المناطق الخاضعة لسيطرته، أنشأ جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في مرحلة مبكرة من النزاع إدارة موازية في جبل مرة، تشمل نظاماً للعدالة ذات تشريعات خاصة يضم مختلف مستويات المحاكم والسجون. ووفقاً لما أفادت به مصادر محلية، توجد السجون المتبقية التابعة لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في قورلامبانق وتورونتونقا ولوجي (تخضع هذه المناطق الثلاث لقدورة)، وطورا (تحت سيطرة جماعة عثمان الزين)، ودوو (تحت سيطرة زونون عبد الشافي).

٧٥ - ونتيجة لانحلال هيكل الحركة على مر السنين، أصبح هذا النظام القضائي غير رسمي وتعسفياً بشكل متزايد، وفقاً لما أفادت به مصادر من جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. ويدير بعض القادة محاكم وسجوناً تابعة لهم خارج القوانين والهياكل التي وضعها جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد،

(٢٣) تحقق المنظمة الدولية للهجرة من المشردين داخلياً بين ١٦ حزيران/يونيه ونهاية أيلول/سبتمبر.

وحولوا النظام القضائي إلى أداة شخصية للابتزاز والسلطة. ويسجن بعض أعضاء الحركة بسبب النزاعات الداخلية، في حين تُفرض على بعض المدنيين الأغنياء غرامات تعسفية ويسجنون إذا رفضوا دفعها.

٧٦ - وأُبلغ أيضاً عن ارتكاب انتهاكات ضد المدنيين المحليين في الفور نتيجة للعلاقات المتوترة بين عناصر تابعة للزین وزونون وقُدورة. وعلى وجه الخصوص، اتهمت مصادر محلية زونون بشن هجمات على قرويین يعيشون في المنطقة التابعة لقُدورة وبنهب ممتلكاتهم وتجنيدهم القسري<sup>(٢٤)</sup>. ويشن جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد أيضاً هجمات متواترة على رعاة الإبل العرب. ويشتهر بهذا السلوك بعض القادة، مثل صلاح بورسو ومحمد طه.

## سادسا - الجماعات المسلحة الدarfورية الموجودة في البلدان المجاورة

### ألف - الجماعات المسلحة الدarfورية الموجودة في ليبيا<sup>(٢٥)</sup>

٧٧ - لا يزال هناك وجود ملحوظ في ليبيا للجماعات المسلحة الدarfورية الرئيسية (انظر خريطة ليبيا في الملحق ٤). وما دام ميزان القوى لا يميل لصالحها في السودان، فليس من المرجح أن تشرع في تنفيذ محاولة واسعة النطاق للعودة إلى دارفور، وإن كان من المحتمل أن تُشن هجمات كرفر من داخل ليبيا على مناطق الحدود مع دارفور. وفي ليبيا، تشارك هذه الجماعات في أنشطة الارتزاق و/أو أنشطة انتهازية (من بينها التهريب، وإقامة نقاط التفتيش غير القانونية، وقطع طريق القوافل). وهي تمارس هذه الأنشطة من أجل بناء قدراتها العسكرية، كي تكون جاهزة للعودة إلى السودان نهائياً متى سمح الوضع الداخلي في البلد بذلك. غير أنه إذا طالت فترة وجودها في ليبيا، فستكون مهددة بأن تفقد أهميتها في دارفور وأن تصبح جزءاً لا يتجزأ من النزاع في ليبيا.

### ١ - معلومات عن الجماعات

#### (أ) جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي

٧٨ - لا يزال جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي أكبر جماعات دارفور الموجودة في ليبيا. وبينما تتمركز القيادة السياسية لهذه الحركة أساساً في أوروبا وشرق إفريقيا، فإن قوتها العسكرية كلها موجودة في ليبيا، ويتولى قيادتها القائد العام جمعة حجار ونائبه جابر إسحاق. ويعد جابر إسحاق تحديداً هو المسؤول عن تعزيز وجود الجماعة في ليبيا (إذ أن جمعة حجار لم يذهب إلى ليبيا إلا في نيسان/أبريل ٢٠١٧). ومن كبار القادة الآخرين، فيصل صالح (القائد الثالث للقوة من حيث الترتيب)، ومختار شومو، وعبد المجيد علي سنين، وعباس أحمد أصيل "جبل مون"، ورمضان جابر نهار (مفوض بلدة دار السلام سابقاً، شمال دارفور)، وأحمد أركوري، ومنصور يحيى رمضان، وهارون صالح ضيفة "تاويلا". ويتألف جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وفقاً لبعض المصادر، من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ مقاتل لديهم ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مركبة. ومعظمهم يوجدون في منطقة الجفرة، وخاصة في منطقتي هون وزلة، ويوالون الجيش

(٢٤) اجتماعات الفريق مع مدنيين محليين نازحين حديثاً، أعضاء في حركة تحرير السودان/عبد الواحد.

(٢٥) يستند مضمون هذا الفرع، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية، إلى المعلومات التي جمعها الفريق في مقابلات أجراها مع أعضاء حاليين وسابقين في جماعات المتمردين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في السودان والمنطقة.

الوطني الليبي بقيادة الفريق حفتر. ويورد في المرفق ٥ استنساخ لمقابلة أجريت بالفيديو مع قائد في جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي اعتقل في ليبيا، وتتيح تفاصيل عن وجود الحركة في ليبيا.

الشكل ٦

صورة جابر إسحاق (الثاني من اليسار)، مع وفد من جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في ليبيا، أواخر عام ٢٠١٧



المصدر: سري.

### (ب) تجمع قوى تحرير السودان

٧٩ - يعد تجمع قوى تحرير السودان (أو Sudan Liberation Force Alliance) ثاني أكبر الجماعات الدارفورية المسلحة التي لها وجود في ليبيا<sup>(٢٦)</sup>. وبينما يتنقل رئيس التجمع، الطاهر حجر، بين القاهرة وليبيا، يتمركز في ليبيا نائبه عبد الله يحيى، ورئيس الأركان، عبد الله بشار جلي "جنا"<sup>(٢٧)</sup>، والجزء الأكبر من القوة. وحسب ما أفادت به المصادر، فإن هذا التجمع - الذي يتألف من ٥٠٠ رجل معهم حوالي ١٠٠ مركبة - يتمركز أساساً في إقليم الجفرة (زلة وهون) وووا الكبير (جنوب) ورأس لانوف (الهلل النفطي). وبالإضافة إلى "جنا"، تضم مجموعة كبار القادة العسكريين كل من أمين الشؤون الأمنية محمد عبد الله علي، ونائب القائد العام عبود آدم خاطر، والمستشار العسكري موسى إبراهيم، وأحمد أبو تونغا وموسى "مجموعة الاتصالات".

٨٠ - ويدين تجمع قوى تحرير السودان بالولاء في ليبيا لحفتر في المقام الأول. وتقول الجماعة إنها تتعاون معه على أساس المصلحة المشتركة في مكافحة التطرف الإسلامي، وكذلك لأنه معادي لحكومة

(٢٦) في تموز/يوليه ٢٠١٧، اندمجت ثلاثة من الجماعات المتمردة الدارفورية الموجودة في ليبيا منذ الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لتشكيل تجمع قوى تحرير السودان، وهي حركة جيش تحرير السودان للعدالة بقيادة الطاهر حجر، وحركة جيش تحرير السودان/جناح الوحدة بقيادة عبد الله يحيى، والجماعة المنشقة عن حركة العدل والمساواة السودانية/فصيل دجو بقيادة عبد الله بشار جلي "جنا".

(٢٧) تحتجز السلطات التشادية "جنا" في الجامينا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

السودان<sup>(٢٨)</sup>. غير أنه سبق لقادة الجماعة أن عملوا مع فصائل ليبية أخرى في بعض الحالات. وتتواصل الجماعة مع رئيس تشاد، ادريس ديبي، الذي يشجعها على إبرام اتفاق سلام مع حكومة السودان. وتتألف الجماعة في معظمها من أبناء قبيلة الزغاوة، مثلها في ذلك مثل جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي.

### (ج) حركة العدل والمساواة

٨١ - ما زالت حركة العدل والمساواة، التي بدأت تشارك في النزاع الليبي الحالي بعد غيرها من الجماعات الدارفورية، تسعى إلى زيادة وجودها في ليبيا. وهي تضم حاليا ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ مقاتل معهم ما بين ٢٠ و ٣٠ مركبة. وفي ٢٠١٨، أُبلغ بوجود هذه الجماعة في جنوب ليبيا (حول منطقة سبها على وجه الخصوص) وكذلك في المنطقة ما بين مصراتة وسبها. والقائد الأعلى لهذه الجماعة في ليبيا هو عبد الكريم تشوللوي، الذي كان يشغل منصب القائد العام لحركة العدل والمساواة سابقا. ووفقا لما أفادت به المصادر، تضم مجموعة كبار القادة كل من محمد داردوج (من قبيلة ميدوب) وأحمد نور الدين (من عشيرة الكوي المنتمية لقبيلة الزغاوة).

٨٢ - وفي ليبيا، تعمل الجماعة في المقام الأول لصالح القوات المناوئة لحفتر، ومنها سرايا الدفاع عن بنغازي والفصيل المناوئ لحفتر في مصراتة. وتتعاون حركة العدل والمساواة في ليبيا تعاونا وثيقا مع جماعة الثوار التشادية المعروفة باسم اتحاد قوى المقاومة، التي تتمركز في نفس المناطق وتعمل مع نفس الليبيين، وذلك بفضل العلاقات الشخصية والقبلية بين بعض قادة الجماعتين.

الشكل ٧

صورة عبد الكريم تشوللوي



المصدر: سري.

### (د) جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد

٨٣ - يمارس يوسف أحمد يوسف "كرجكولا"، رئيس أركان جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، نشاطه في ليبيا ومعه حوالي ١٠٠ مقاتل و ٥٠ مركبة. وفي العام الماضي، تعززت جماعته بوصول عناصر الحركة الذين كانوا متمركزين في عين سيرو (شمال دارفور)، بقيادة أيوب توكانج. وتضم مجموعة كبار قادة الجماعة أيضا كل من صلاح جوك (الذي ينتمي لقبيلة الزغاوة، والذي يعد من القادة القلائل في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد الذين لا ينتمون لقبيلة الفور)، ويوسف مولاجات. ووفقا لمعظم

(٢٨) اجتماع الفريق مع رئيس تجمع قوى تحرير السودان الطاهر حجر الذي جرى في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١٨.

المصادر، فإن هذه القوة تتصرف بشكل شبه مستقل عن الرئيس عبد الواحد. وبينما كانت الجماعة تعمل لصالح القوات المناوئة لحفتر، يُعتقد أنها أصبحت مؤخرا موالية للجيش الوطني الليبي.

#### (هـ) تحرير السودان/المجلس الانتقالي

٨٤ - يحتفظ جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي، المنشق عن جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، هو الآخر بمعظم قوته العسكرية (التي تتألف من عدة عشرات من المقاتلين ومعهم عشرات المركبات) في ليبيا. ويقود هذه القوة القائد العام صالح جبل سي، وهي تعمل عن قرب مع جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي الموالي للجيش الوطني الليبي. وتتواصل الجماعة أيضا باستمرار مع جماعة كرككولا التابعة لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد.

#### (و) العناصر الموالية لموسى هلال/مجلس الصحوة الثوري السوداني

٨٥ - بعد القبض على موسى هلال، فر العشرات من أنصاره (وخاصة المنتمون لقبيلة المحاميد التي ينتمي لها هلال) إلى ليبيا، عن طريق تشاد في أغلب الحالات. وبدأ هؤلاء العناصر في تنظيم أنفسهم والاتصال بعناصر جماعات المتمردين الدارفورية المتمركزة في ليبيا ومع الفصائل الليبية، التي تحرص جميعها على جذبهم. ويعتبر هؤلاء العناصر أنفسهم أعضاء في مجلس الصحوة الثوري السوداني، الذي أنشأه موسى هلال كمنظمة سياسية في عام ٢٠١٤. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعلن المجلس رسمياً معاداته لحكومة السودان والبدء في تنفيذ أعمال عسكرية ضد الحكومة<sup>(٢٩)</sup>.

٨٦ - والقادة الرئيسيون لهؤلاء العناصر هم زكريا الدوش (وهو قائد سابق في حركة العدل والمساواة، ومتمركز في ليبيا منذ عدة سنوات)، وعمدة زكريا ومحمد بجيت "دويدوي" (وهما ضابطان بحرس الحدود)، وأحمد محمد أبكر (وهو المتحدث باسم مجلس الصحوة الثوري السوداني)، وعبد الله ولدم الكتم (وهو من منطقة الجنيينة وينتمي لقبيلة المحاميد). وقاتل هؤلاء العناصر كمرتزقة لصالح مختلف الفصائل من أجل كسب العيش. ومعظم أعضاء هذه الجماعة موالون للجيش الوطني الليبي، وفقا للتقارير. وانضم بعض هؤلاء العناصر بقيادة بشير، السياسي الإسلامي المنتمي لقبيلة المحاميد، إلى حركة العدل والمساواة في منطقة سبها وشاركوا مع الحركة في تنفيذ عمليات عسكرية ضد حفتر. وتشارك العناصر الموالية لموسى هلال أيضا في التنقيب عن الذهب في المنطقة الواقعة بين كوري وبوغودي (على الحدود بين ليبيا وتشاد).

#### (ز) العناصر الانتهازية

٨٧ - قام العديد من المقاتلين الدارفوريين الذين ليست لهم أي مرام سياسية، ومن بينهم متمردون سابقون وأفراد تابعون للميليشيات العربية، بانتهاز فرصة النزاع الليبي ليشتركوا في أنشطة الارتزاق والاتجار غير المشروع في ليبيا (انظر المرفق ٦).

#### (ح) محاولات توحيد الصفوف

٨٨ - من منطلق إدراك المتمردين الدارفوريين الموجودين في ليبيا أن الانقسامات الداخلية أضعفت موقفهم في ميدان المعركة وعلى طاولة المفاوضات، ظلوا يناقشون سبل توحيد صفوفهم لمدة سنة تقريبا.

(٢٩) "Musa Hilal group says they would launch military attacks in Darfur"، سودان تريبون، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

واشتملت هذه المفاوضات على اتصالات رفيعة المستوى بين القادة السياسيين الموجودين في المنفى، واجتماعات مباشرة على الأرض في ليبيا بين القادة العسكريين والمسؤولين السياسيين لمختلف الجماعات. وكان تجمع قوى تحرير السودان هو القوة المحركة لهذه المحاولات.

٨٩ - وتمثلت الخطوة الأولى في إنشاء الائتلاف المعروف باسم تجمع قوى تحرير السودان في تموز/يوليه ٢٠١٧. ودخل التجمع في مفاوضات بشأن التوحيد مع جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي. وجرت جولتان من المحادثات بينهما في ليبيا في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، وقع التجمع وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد اتفاقاً أولياً بشأن توحيد الصفوف، في ليبيا. وكان هذا الاتفاق قد أعدّ من خلال مناقشات أجراها رئيس التجمع الطاهر حجر مع عبد الواحد، رئيس جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. وكان الموقع على الاتفاق باسم جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد هو رئيس الأركان، كرجكولا (انظر الفقرة ٨٣ أعلاه). غير أن محاولات التوحيد التي بذلها تجمع قوى تحرير السودان فشلت حتى الآن بسبب مشاكل تتعلق بالقيادة في المقام الأول. فبينما يبدو أن القادة العسكريين لكل الجماعات يؤيدون التوصل إلى اتفاق توحيد، فإن ميناوي وعبد الواحد مترددان في ذلك، حسبما قيل.

#### الشكل ٨

صورة لحفل توقيع الاتفاق بين تجمع قوى تحرير السودان وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد (كرجكولا باسم الجيش، على اليسار، ومبارك بخيت باسم التجمع، في المنتصف)



المصدر: سري.

#### ٢ - الشركاء الليبيين

٩٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الفصائل الليبية المتحاربة الرئيسية كلها في الاستعانة بتمرد دارفور كمقاتلين مساعدين. وعلى الرغم من أن الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر يدين عادة وجود مقاتلين أجنب في ليبيا، فهو نفسه يعتمد على متمرد دارفور، وخاصة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير السودان، بدرجة كبيرة في تنفيذ عملياته، مثل العمليات التي نفذها لتأمين منطقة الجفرة والهلل النفطي. وفي الجيش الوطني الليبي، يتولى اللواء عبدالكريم هدية، الأمين

العام للقيادة العامة لهذا الجيش، الذي يعتبر حفتر هو قائده المباشر، الإشراف على العلاقات مع جماعات المتمردين الدارفورين (والتشاديين)، وفقا لعدة مصادر من داخل المتمردين. غير أن الاعتقاد السائد بأن المتمردين الدارفورين غير جديرين بالثقة ويفتقرون للانضباط يسبب أحيانا احتكاكات بينهم وبين الجيش الوطني الليبي (انظر مراسلة الجيش المدرجة في الملحق ٧). وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨، قصف سلاح الجو بالجيش الوطني الليبي بعض عناصر تجمع قوى تحرير السودان بالقرب من تاميسه، مما أسفر عن مقتل شخص وجرح اثنين (يقول التجمع إن استهداف أعضائه لم يكن مقصودا).

٩١ - وعادة ما يؤدي بعض القادة والسياسيين الليبيين المحليين دور الوسيط بين الأطراف الليبية المتحاربة الرئيسية والمتمردين الدارفورين. ولا يزال الشيخ هلال موسى، أحد أنصار القذافي سابقا<sup>(٣٠)</sup>، المتمركز في مدينة زلة، هو الوسيط الرئيسي بين الجيش الوطني الليبي وحلفائه الدارفورين في منطقة الجفرة (جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وبعض عناصر تجمع قوى تحرير السودان). ويقدم لهم الدعم اللوجستي، بما يشمل توفير مزارع يقيمون فيها.

٩٢ - وناصر بن جريد، الذي يعد من زعماء قبيلة القذاذفة والذي يقيم في سبها، هو أحد الأشخاص الذين يؤدون دورا بالغ الأهمية في التنسيق مع متمردي دارفور في جنوب ليبيا وهو يمد مختلف الفصائل الليبية بالمقاتلين الدارفورين والتشاديين. وبصفة خاصة، عمل بن جريد، حسبما قيل، مع جماعة كرجاكولا التابعة لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بالإضافة إلى العناصر التابعة لتجمع قوى تحرير السودان التي تعمل تحت قيادة محمد عبد الله علي.

الصورة ٩

صورة ناصر بن جريد (في المنتصف)



المصدر: سري.

٩٣ - وحسن كيلى (المعروف أيضا باسم حسن موسى)، الذي يعد زعيما بارزا في قبيلة التبو في جنوب ليبيا ويتمتع بصلات رفيعة المستوى مع حكومة طرابلس وفي بلدان أجنبية مثل قطر، أصبح محاورا لا يمكن تجاهله عند التحاور مع الجماعات الدارفورية المتمردة التي تمارس نشاطها في ليبيا. وهو، على وجه الخصوص، الوسيط الرئيسي بين المتمردين الدارفورين (خصوصا حركة العدل والمساواة) والقوات

(٣٠) أي أنصار قائد ليبيا السابق معمر القذافي.

المناوئة لحفتر مثل سرايا الدفاع عن بنغازي. وتؤكد غالبية المصادر أنه يمتلك إمكانات مالية كبيرة تؤهله للاضطلاع بهذه المهمة.

الصورة ١٠

صورة حسن كيلى



المصدر: سري.

٩٤ - ويحتاج المتمرّدون، من أجل السماح لهم بممارسة نشاطهم في منطقة جنوب ليبيا التي تسيطر عليها قبيلة التبو بدرجة كبيرة، إلى تأييد قادة التبو المحليين. وفي سبها، يمارس حسن كاشا، وهو مساعد لحسن كيلى، دورا هاما في تسهيل وجود العناصر الدارفورية، حسبما قيل، حيث يضع تحت تصرفهم فيلات وقطع أراض في أحياء التبو مثل الناصرية. ويعمل كذلك علي محمد ”ووجيج“، القائد المحلي الذي ينتمي لقبيلة التبو ويسيطر على واو الكبير (يعتبر من مؤيدي حفتر)، مع المتمردين الدارفوريين منذ عام ٢٠١٥ على الأقل، ويسمح لبعض الجماعات مثل حركة العدل والمساواة وتجمع قوى تحرير السودان بالتمركز في المنطقة. وتحتفظ حركة العدل والمساواة بصفة خاصة بعلاقات طيبة مع قبيلة التبو بفضل وجود تشولوي (الذي ينتمي لقبيلة غوراني التي تتمتع بروابط وثيقة مع عشائر قبيلة التبو على النطاق الأوسع).

### ٣ - العمليات العسكرية

٩٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الجماعات الدارفورية في عدة عمليات عسكرية نفذتها الفصائل الليبية. فعلى وجه الخصوص، اشتبكت بعض القوات المناوئة لحفتر مع الجيش الوطني الليبي في الهلال النفطي في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وهاجم ائتلاف بقيادة إبراهيم الجضران في ١٤ حزيران/يونيه الهلال النفطي الذي يسيطر عليه الجيش الوطني الليبي واستولى على محطات النفط في رأس لانوف والسدرة بعد اشتباكات ضارية. وشن الجيش الوطني الليبي هجوما مضادا ناجحا بعد بضعة أيام واستعاد السيطرة على المحطات.

٩٦ - وشاركت الجماعات المسلحة الدارفورية في هذه الاشتباكات في صفوف كلا الطرفين. فقد كانت حركة العدل والمساواة وجماعة أنصار موسى هلال التي يقودها بشير (انظر الفقرة ٨٦ أعلاه) جزءا من القوة التي يقودها الجضران. وتولى حسن كيلى، المعروف بعلاقاته الجيدة مع الجضران، الترتيب لمشاركة

العناصر الدارفورية في العملية. وعلى الجانب الآخر، استعان الجيش الوطني الليبي بعناصر جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير السودان في الجفرة وراس لانوف في التصدي للهجوم. ورغم الخسائر الكبيرة التي تكبدتها هاتان الجماعتان أثناء الهجوم الذي شنه الجضران، فقد كان لهما دور حاسم في نجاح الهجوم المضاد الذي شنه الجيش الوطني الليبي. وقُتل أحد القادة الميدانيين المهمين في تجمع قوى تحرير السودان أثناء هذه الاشتباكات، وهو عبد الله موسى ميري. وخلال أي اشتباكات يشارك فيها المتمردون الدارفوريون في صفوف كلا الطرفين، يتواصلون مع بعضهم من أجل تفادي حدوث قتال مباشر بينهم.

٩٧ - وعادة ما يتسبب وجود المتمردين الدارفوريين في حدوث مشاكل مع السكان المحليين. فعلى سبيل المثال، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بعد العثور على أحد المقاتلين الدارفوريين ميتا في زلة، تسببت عناصر دارفورية (يُعتقد أنها تنتمي لجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي) في وقوع حوادث في البلدة، حيث أقاموا نقاط تفتيش وقتلوا ليبيا واحدا على الأقل.

#### ٤ - المعدات العسكرية

٩٨ - تتوجه أنشطة المتمردين الدارفوريين في ليبيا نحو بناء قدراتهم، لا سيما الحصول على مزيد من المركبات. وعندما يكسبون أموالا من خلال أنشطة الارتزاق والاتجار التي يضطلعون بها في البلد، يعيدون في كثير من الأحيان استثمارها فوراً في المركبات والأسلحة. وفي ليبيا، يتلقى المتمردون أحياناً مركبات من الفصائل الليبية مقابل ما يقدمونه لها من دعم، بما في ذلك المركبات المدرعة التي لم يكونوا يستخدمونها من قبل. إلا أنه، بعد أن انشقت بعض الجماعات المتمردة الدارفورية عن الجيش الوطني الليبي وانضم إلى سرايا الدفاع عن بنغازي في آذار/مارس ٢٠١٧، أصبح الجيش الوطني الليبي، وفقاً للتقارير، أكثر حذراً في تسليم المركبات إلى المتمردين في دارفور، ولا يوفر لهم سوى الغذاء.

٩٩ - وعند مشاركة الجماعات المتمردة في دارفور في العمليات العسكرية مع الفصائل الليبية، كثيراً ما يسمح لها شركاؤها الليبيون بنهب المركبات والأسلحة. فعلى سبيل المثال، أثناء هجوم إبراهيم الجضران على الهلال النفطي في حزيران/يونيه ٢٠١٨، استولت حركة العدل والمساواة على عدة مركبات وكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر (منها مدافع مضادة للطائرات، ومدافع عيار ١٠٦ ملم، وقنابل صاروخية)، وفقاً لما أفادت به التقارير.

١٠٠ - وتجلب الجماعات المتمردة الدارفورية الموجودة في ليبيا معظم أسلحتها من دارفور، لا سيما رشاشات عيار ١٢,٧ ملم و ١٤,٥ ملم ورشاشات من طراز غورونوف، التي كثيراً ما تستخدمها ولكنها نادراً ما تكون متاحة في ليبيا. وتشترى بعض هذه الأسلحة من المهريين الدارفوريين، وهم في كثير من الأحيان أفراد سابقون في الميليشيات العربية، يسلمون الأسلحة في تشاد أو ليبيا حيث تجري المعاملة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، مثلاً، أفاد مصدر من المتمردين بأن السلطات التشادية أوقفت بعض عناصر تجمع قوى تحرير السودان في طريق عودتهم إلى ليبيا بعد شراء أسلحة (رشاشات عيار ١٢,٧ ملم) جُلبت من دارفور إلى أحد مخيمات اللاجئين في شرق تشاد. ويستغل بعض المتمردون علاقاتهم الشخصية مع جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بقيادة سليمان مرجان في منطقة المالحة (شمال دارفور) للقدوم إلى منطقتي المالحة ومليط وشراء الأسلحة. وألقي القبض على أبو سن، وهو أحد قادة حركة العدل والمساواة من قبيلة الميدوب ومقره في ليبيا، بالقرب من المالحة في أوائل عام ٢٠١٨. وكان قد اشترى عدة رشاشات ثقيلة وقنابل صاروخية وبنادق من طراز AK47 وأنواع مختلفة من الذخائر

كان سيعود بها إلى ليبيا. والبندقية الهجومية من طراز FN نوع من السلاح يشتريه متمرّدو دارفور في ليبيا ذاتها، لأنها أحدث وأرخص مما هي عليه في دارفور.

## ٥ - التجنيد

١٠١ - يجند المتمرّدون الدارفوريون في ليبيا أفرادهم من عدة مصادر:

- في مجتمعاتهم المحلية في دارفور. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٨، ألقى القبض على رجلين في منطقة المالحه من أتباع قائد حركة العدل والمساواة دردوق، أفادت التقارير بأنهما جاءا لتجنيد مقاتلين؛
- في المجتمعات الدارفورية التي تعيش في مناطق أخرى من السودان. وعلى وجه الخصوص، يدرك الفريق وجود شبكات تجنيد في ولاية الجزيرة؛
- في مخيمات اللاجئين في شرق تشاد. وينتمي كثير من اللاجئين الدارفوريين إلى قبيلة الزغاوة، شأنهم في ذلك شأن معظم أفراد في جيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي، وحركة العدل والمساواة، وتجمع قوى تحرير السودان، ولهذه الجماعات مؤيدون في المخيمات؛
- في صفوف عمال المناجم الحرفيين العاملين في مناطق تعدين الذهب في المنطقة الحدودية بين السودان وليبيا وتشاد، وكثير منهم من المتمرّدين الدارفوريين السابقين أو من الزغاوة.

## باء - الجماعات المسلحة الدارفورية في جنوب السودان<sup>(٣١)</sup>

١٠٢ - لا يزال لكل من حركة العدل والمساواة، وجماعة منشقة عنها، وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وجود عسكري في جنوب السودان (انظر خريطة جنوب السودان، المرفق ٨). وقد تناقص الدعم المقدم من سلطات جنوب السودان بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة في جنوب السودان والضغط الدولية على حكومة جنوب السودان. ومع ذلك، لا تزال الجماعات تعمل بشكل وثيق مع بعض الأفراد والهيئات في جهاز الإدارة والأمن في جنوب السودان. وجماعات المتمرّدين الموجودة في جنوب السودان هي الآن ضعيفة للغاية بحيث لا تستطيع إجراء أي عملية تُذكر في دارفور وليس لها من خيار سوى إلقاء الأسلحة، أو الشروع في أعمال تجارية محلية في جنوب السودان أو المشاركة في النزاع في جنوب السودان من أجل البقاء.

## ١ - معلومات عن الجماعات

### (أ) حركة العدل والمساواة

١٠٣ - تحتفظ حركة العدل والمساواة بقوة صغيرة في جنوب السودان لول، ومعظمها في ولاية لول. ويقوض الافتقار إلى الآفاق السياسية والعسكرية وتدهور الظروف المادية معنويات الجماعة وتماسكها ويؤدي إلى فرار أفرادها.

(٣١) جمع الفريق المعلومات الواردة في هذا الفرع، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية، في الاجتماعات المعقودة مع أعضاء حاليين وسابقين في الجماعات المتمرّدة ومع ضباط سابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان في الفترة بين آذار/مارس وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٠٤ - وعانت الحركة صدمة كبيرة في نيسان/أبريل ٢٠١٨ عندما فر نحو ٧٠ من عناصرها مع ١٤ مركبة وكثير من الأسلحة. وعبرت هذه العناصر الحدود من ولاية لول إلى شرق تشاد عبر الزاوية الشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي تشاد، قام الرئيس ديبي بتيسير مفاوضاتهم مع حكومة السودان، ودخلوا غرب دارفور في حزيران/يونيه. ويتمركزون حاليا في قاعدة القوات المسلحة السودانية بالجنينة، ويناقشون ترتيبات أمنية مع حكومة السودان، سيتم بموجبها إدماج العناصر التي تستوفي المتطلبات المتعلقة بالصحة والسن في القوات المسلحة السودانية. ويقود هذه الجماعة حسين عبد الرحمن أركوري "أبو قرجة" وإبراهيم هاشم بشر "قارسيل"، وهما قائدان ذوا خبرة من عشيرة الكوي المنتمية لقبيلة الرغاوة التي تشكل معظم أعضاء حركة العدل والمساواة. وتمكن الفريق من الاجتماع بهذه الجماعة وتفتيش أسلحتها ومركباتها (انظر الفقرة ١١٤ أدناه).

١٠٥ - وغادر صديق "بنقو"، القائد العام لحركة العدل والمساواة، الميدان متوجها إلى كمبالا في أوائل عام ٢٠١٨، وأُعفي من منصبه في نهاية المطاف. والآن يتولى عمدة طاهر، وهو مستشار عسكري لرئيس الحركة، منصب القائد الميداني الأعلى في جنوب السودان. ومن كبار القادة الآخرين الطيب زكرياء وطه حسين إدريس (كلاهما من عشيرة الكوي). وتفيد التقارير بأن الجماعة تضم الآن أقل من ١٠٠ مقاتل لديهم حوالي ٢٠ مركبة. ووفقا لأحدث المعلومات التي تلقاها الفريق، يوجد مقر الحركة الآن في كتا، على الطريق بين راجا (عاصمة ولاية لول) وبورو مدين.

الشكل ١١

صورة الصديق "بنقو"



المصدر: سري.

الشكل ١٢  
صورة عمدة طاهر



المصدر: سري.

(ب) مجلس الثورة السوداني (الجماعة المنشقة عن حركة العدل والمساواة)

١٠٦ - أفاد الفريق، في تقريره النهائي في إطار ولاية عام ٢٠١٧ (S/2017/1125)، بأن عددا كبيرا من عناصر حركة العدل والمساواة معظمهم بقيادة المساليت، قد انشقوا في آذار/مارس ٢٠١٧، وشكلوا جماعة خاصة بهم في ولاية لول. وأعلنت هذه الجماعة وجودها رسميا في شباط/فبراير ٢٠١٨ باسم "مجلس الثورة السوداني" (انظر المرفق ٩). ورئيس الجماعة الجديدة هو بحر الدين آدم كرامة، وهو سياسي من قبيلة المساليت يوجد في القاهرة. والقائد الرئيسي في الميدان هو اللواء عبد الرحمن أرياب حميد، الذي عُين أمين الشؤون العسكرية للجماعة. ومن القادة الرئيسيين الآخرين حسني فضل الله وفرح أرياب عبد الله يونس. وتفيد التقارير بأن لدى الجماعة نحو ٢٠ مركبة وتتألف من ٢٠٠ فرد. وتفيد مصادر محلية بأن مقرها يوجد حاليا في بورو مدين (غرب راجا).

الشكل ١٣  
صورة اللواء عبد الرحمن أرياب حميد



المصدر: سري.

١٠٧ - وفي ولاية لول، تعمل حركة العدل والمساواة مع مجلس الثورة السوداني على نحو وثيق مع الوالي رزق زكريا حسن ومع الوحدات المحلية للجيش الشعبي لتحرير السودان، التي يقدمون لها المساعدة في تأمين المنطقة ضد المتمردين من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيات الفريت. ففي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على سبيل المثال، اشتبكت قافلة لحركة العدل والمساواة مع جماعة من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من راجا (قُتل ٦ من مقاتلي الحركة في هذا الحادث). كما أفادت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بوقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمتمردين الدارفوريين من جانب، وبين الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان من جانب آخر، يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في منطقتي سوبو ودم الزبير.

١٠٨ - وتفيد التقارير بأن كلا من حركة العدل والمساواة ومجلس الثورة السوداني يتلقى الغذاء والماء والإمدادات الطبية والوقود والذخائر الصغيرة مقابل المساعدة العسكرية التي يقدمها، على الرغم من أن هذه الإمدادات أقل حجماً الآن. ولتوليد الدخل، تشتغل الجماعتان أيضاً في الأنشطة التجارية المحلية، وفي الزراعة. ووفقاً لما أفادت به مصادر محلية، تنقلت الجماعتان كثيراً، في الأشهر الأخيرة، بين قواعدها المختلفة<sup>(٣٢)</sup> من أجل دعم عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان عند الحاجة، ولكن أيضاً خشية أن تكشف مواقعهما من قبل الاستخبارات السودانية والمراقبين الدوليين.

#### (د) جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد

١٠٩ - في جنوب السودان، توجد لدى جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد قوة عسكرية قوامها حوالي ٢٠٠ رجل (بمن فيهم عشرات السجناء) وما بين ٣٠ و ٤٠ مركبة (بما في ذلك عدة شاحنات تجارية استولى عليها أثناء الهجوم على أبو كرشولا في نيسان/أبريل ٢٠١٣). وتنفذ هذه الجماعة عملياتها في منطقة الحدود بين محلية باربانغ بولاية روينغ في جنوب السودان ومنطقة كاودا في ولاية جنوب كردفان السودانية. ويتولى قيادة هذه القوة اللواء عبد الله حران آدم، نائب رئيس جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بالنيابة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وللجماعة ملاذ آمن في جوبا أيضاً.

(٣٢) توجد هذه القواعد في بورو بحار (شمال راجا)، والموقع الجديد (بين راجا وبورو بحار)، وخور شمام (على الطريق بين راجا وأويل)، ويانغوشي (على بعد ٨ كيلومترات جنوب شرقي راجا، على طريق دم الزبير).

الشكل ١٤  
صورة اللواء عبد الله آدم حوران



المصدر: سري.

١١٠ - وفي الآونة الأخيرة، شهدت الجماعة انقسامات داخلية. ويبرهن على ذلك حادث اختطاف القائد عباس خميس وضربه على أيدي بعض زملائه في آب/أغسطس (انظر المرفق ١٠).

## ٢ - مكتب العمليات الخاصة للجيش الشعبي لتحرير السودان

١١١ - مكتب العمليات الخاصة التابع للاستخبارات العسكرية في جنوب السودان هو الهيئة الحكومية المسؤولة عن إدارة علاقات الجيش الشعبي لتحرير السودان مع الجماعات المتمردة في دارفور. وأنشئ المكتب في عام ٢٠١١ بعد انفصال جنوب السودان لتنظيم العلاقات مع المتمردين السودانيين (الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، والجماعات الدارفورية، ويوجد على رأسه اللواء أكول ماجوك نبيغان منذ عام ٢٠١٤. وتم تفكيك المكتب رسمياً في عام ٢٠١٧، وعين ماجوك مديراً للوجستيات والإمداد في الجيش الشعبي لتحرير السودان. بيد أن مكتب العمليات الخاصة لا يزال يعمل تحت جناح إدارة اللوجستيات والإمداد التي يرأسها ماجوك، بنفس الموظفين والمباني والأهداف كمن ذي قبل.

١١٢ - وتفيد مصادر بأن للمكتب ميزانية شهرية قدرها ٣٦ مليوناً من جنيهات جنوب السودان<sup>(٣٣)</sup>. وهو يتولى جميع الجوانب اللوجستية والعملياتية للعلاقة مع المتمردين السودانيين. ويشمل ذلك التنسيق مع الجماعات الدارفورية في جوبا وفي الميدان، واستئجار المساكن لزعماء وقادة المتمردين الدارفوريين في جوبا، وتوفير الأسلحة والذخائر<sup>(٣٤)</sup> والمركبات والمعدات الأخرى مثل الأزياء النظامية. وذلك يجعل من اللواء

(٣٣) يعادل حوالي ٢٧٦ ٣٠٠ دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١١، كان مبلغ الميزانية ١٢,٣ مليون دولار.

(٣٤) تفيد التقارير بأن للمكتب مخزنه الخاص في ثكنات القوات البرية.

ماجوك جهة التنسيق الرئيسية في جنوب السودان مع الجماعات الدارفورية حتى الآن، مع التمتع بقدر كبير من الاستقلال عن قيادة الاستخبارات العسكرية. وفي الأشهر الأخيرة، كان تعامل ماجوك مع الجماعات الدارفورية أقل مستوى، بسبب المشاكل الاقتصادية التي تواجه الجيش الشعبي لتحرير السودان. غير أن ماجوك لا يزال صاحب الرأي فيما يتعلق بالتمرد الدارفوريين في جهاز الأمن، كما يتبين ذلك من الدور المركزي الذي اضطلع به في تسوية الحادث الداخلي الذي شهدته جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بشأن عباس خميس.

١١٣ - ومن الموظفين الرئيسيين في مكتب العمليات الخاصة الرائد دينيس لومورو (نائب ماجوك)، وويليام ماك وتشارلز جوما (كلاهما مسؤول عن الشؤون المالية). أما النقيب أثيان دينغ، المسؤول عن أنشطة العمليات الخاصة في منطقة غرب بحر الغزال (بما فيها ولاية لول) فهو جهة اتصال محورية مع متمرد دارفور في الميدان.

الشكل ١٥

صورة اللواء أكول ماجوك نبيغان



المصدر: سري.

الشكل ١٦

صورة النقيب أثيان دينغ



المصدر: سري.

الشكل ١٧  
صورة الرائد دينيس لومورو



المصدر: سري.

- سابعاً - الأسلحة وتحديد الأسلحة  
ألف - انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة  
١ - الجماعة المنشقة عن حركة العدل والمساواة

١١٤ - في نيسان/أبريل ٢٠١٨، غادر بعض عناصر حركة العدل والمساواة الجماعة في جنوب السودان ووصلوا إلى الجنيينة (غرب دارفور) في حزيران/يونيه، سعياً منهم للتفاوض على ترتيبات أمنية مع حكومة السودان. وجاءوا على متن ١٤ مركبة (١٣ مركبة من طراز تويوتا لاندكروزر (Toyota Landcruisers) ومركبة من طراز تويوتا هيلوكس (Toyota Hilux) وكاميات هامة من مجهزة بمدافع ومركبة ذات مقصورتين من طراز تويوتا هيلوكس (Toyota Hilux) وكاميات هامة من الأسلحة سلموها إلى القوات المسلحة السودانية. والفريق على علم أن هذه المعدات قد جلبت إلى دارفور في إطار مبادرة سلام. بيد أن ذلك يشكل، من الناحية التقنية، انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة. وفي ٢ تموز/يوليه، قام الفريق بفحص المركبات والأسلحة في قاعدة القوات المسلحة السودانية بالجنيينة. وترد الأسلحة في الجدول أدناه.

منظومة دفاع جوي محمولة	مدافع مضاد للطائرات	مدافع رشاشة	قاذفات صواريخ	بنادق عديمة الارتداد	بنادق هجومية
طراز ZU-23-2 عيار ٢٣ ملم	طراز 56H	عيار ١٠٧ ملم من النوع 63	طراز SPG-9	من النوع 56-1	
طراز KPV	طراز 54	من النوع 69	من النوع 65	من النوع 56	
عيار ١٤,٥ ملم	طراز Khawad	طراز Sinnar		من النوع 58	
	من النوع M80			طراز MPi-KM	
	من النوع PKM			طراز AKM	
	من النوع MG			طراز AK-47	
				طراز M22	
				طراز MPi-AKM7	

وفيما يلي مختلف الصور التي التقطها الفريق لتلك الأسلحة.

مدفع مضاد للطائرات ZU-23-2 عيار ٢٣ ملم



بندفية عديمة الارتداد من طراز SPG-9 عيار ٧٣ ملم



قاذفات صواريخ متعددة من النوع ٦٣ عيار ١٠٧ ملم



## مدفع رشاش من طراز دوشكا عيار ١٢,٧ ملم



## منظومة دفاع جوي محمولة من طراز 9K38 Iгла (SA-18)



١١٥ - ومعظم هذه الأسلحة قديمة وشائعة في المنطقة، ومن الصعب تعقب مصادرها. غير أن عدة قطع منها جديدة بالملاحظة وتوفر مؤشرات عن كيفية حصول الجماعات المسلحة في دارفور على الأسلحة، لا سيما منظومة الدفاع الجوي المحمولة من طراز 9K38 Iгла (SA-18) (الجماعات لا تمتلك عادة مثل هذه الأسلحة المتطورة). ووفقاً للوسم الذي تحمله، صُنعت هذه المنظومة في إحدى بلدان أوروبا الشرقية عام ١٩٩٤<sup>(٣٥)</sup>. ومن الفرضيات ذات المصداقية أن حركة العدل والمساواة تلقت هذه القطعة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان. وأكد اثنان من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان السابقين للفريق أن الجيش الشعبي لتحرير السودان سلم عدة منظومات دفاع جوي محمولة من طراز 9K38 Iгла للجماعات المتمردة في دارفور. وعلى حد قولهما، اشترى الجيش الشعبي لتحرير السودان هذه الأسلحة من أوروبا

(٣٥) رداً على طلب قدمه الفريق للحصول على معلومات، صرح الاتحاد الروسي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ أنه، بسبب غياب علامات التصنيع ومرور وقت طويل على تاريخ إنتاج قطعة السلاح، لم يكن بوسعهم تأكيد ما إذا كانت قد صنعت في الاتحاد الروسي وتقديم معلومات إضافية.

الشرقية عن طريق بلد مجاور. ولم تستخدم هذه المنظومة إلا بشكل محدود من قبل الجماعات الدارفورية، لأن الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يقدم لها التدريب المرتبط بها.

١١٦ - والمدفع الرشاش من طراز Khawad (نسخة مصنوعة في السودان للمدفع الرشاش من طراز دوشكا)، الرقم التسلسلي 11-0206، جدير بالملاحظة أيضا. ويدل الرقم التسلسلي على أنه من المرجح أن يكون هذا السلاح من إنتاج صناعة الأسلحة السودانية في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، قامت منظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات بفحص اثنين من مدافع Khawad في ملكية الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال يميلان أرقاما تسلسلية قريبة من الرقم 11-0206 كانت الحركة قد استولت عليهما، حسب التقارير، من أيدي حكومة السودان. ويشير ذلك إلى أن مدفع Khawad الموجود لدى حركة العدل والمساواة يأتي من نفس المجموعة، وتم الحصول عليه في ظروف مماثلة، على الأرجح أثناء الاشتباكات بين تحالف الجبهة الثورية السودانية (الذي تنتمي إليه حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال) وحكومة السودان<sup>(٣٦)</sup>.

## ٢ - حكومة جنوب السودان

١١٧ - أبلغ أعضاء سابقون في جماعات المتمردين في دارفور والجيش الشعبي لتحرير السودان الفريق أن حكومة جنوب السودان زودت منذ عام ٢٠١١ الجماعات المتمردة في دارفور الموجودة في جنوب السودان (حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي، وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد) بمعدات عسكرية (مدافع رشاشة، وقنابل صاروخية، وبنادق كلاشنكوف، وذخيرة، وما إلى ذلك)، ومركبات من نوع تويوتا لاندكروزر وخدمات لوجستية (بتوفير الزي والوقود والغذاء). وقد تضاعف هذا الدعم منذ حوالي عامين، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأحوال الاقتصادية في جنوب السودان. وتلقى جماعات المتمردين في دارفور الآن كميات صغيرة من الذخيرة والوقود والغذاء عندما يتم حشدها من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان والسلطات المحلية للقيام بعمليات، في ولاية لول في الغالب. وأبلغت المصادر أيضا الفريق أنه، منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ على الأقل، قدم جنوب السودان إلى بعض أعضاء متمرد في دارفور تدريبات عسكرية في مجالات مختلفة مثل تشغيل الدبابات، والاستخبارات، والمدفعية، والدفاع الجوي، والاتصالات اللاسلكية، والحماية المباشرة. وعُقدت دورات تدريبية في عدة مواقع، بما في ذلك معسكر بيلفام التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا ومعسكر للجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من يامبيو (ولاية غبودو)، وبعض المواقع في ولاية لول.

١١٨ - وذكرت نفس المصادر أنه خلال الفترة نفسها، تلقى بعض أفراد الجماعات المتمردة في دارفور تدريباً عسكرياً في أوغندا من جانب الجيش الأوغندي، تحت غطاء الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقام الجيش الشعبي لتحرير السودان بإدخال بعض متمرد في دارفور في وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي أرسلت لتلقي التدريب في أوغندا. وزعمت المصادر أن حكومة أوغندا، التي كانت علاقاتها بحكومة السودان في ذلك الوقت تكتنفها المصاعب، كانت على علم بذلك. وتشكل هذه الأفعال انتهاكات لحظر الأسلحة من جانب جنوب السودان.

(٣٦) يود الفريق أن يشكر وارين ميليا ومنظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات على ما قدموه من مساعدة.

### ٣ - حكومة السودان

١١٩ - يشترط قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) أن توافق اللجنة المنشأة عملاً بالقرار على أي نقل للمعدات العسكرية من جانب حكومة السودان إلى دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة السودان نقل المعدات العسكرية دون الحصول على موافقة اللجنة. ولاحظ الفريق خلال وجوده في دارفور تفرغ بعض المعدات العسكرية من الطائرات في عدة مناسبات. وفي اجتماعات مختلفة مع الفريق، أكدت حكومة السودان نقل معدات عسكرية إلى دارفور. ويعد نقل هذه المعدات العسكرية انتهاكاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥).

١٢٠ - وقد قدمت حكومة السودان للفريق تفسيراً لنقل المعدات والقوات العسكرية من دارفور وإليها. حيث أوضحت الحكومة، بالإشارة إلى الفقرة ١٥ (أ) (١) من قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، أنها تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور<sup>(٣٧)</sup>. وفي اجتماع عقده الفريق في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أكد رئيس هيئة أركان القوات المسلحة السودانية للفريق أن الزيادة في الوجود العسكري تهدف إلى إرساء الأمن في دارفور. كما أكد اللواء حميدي، رئيس قوات الدعم السريع، في اجتماع مع الفريق عُقد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أنه قد جرى نشر قوات الدعم السريع في أنحاء دارفور. وكانت عناصر هذه القوات قد جرى تدريبها خارج دارفور، وجرى تدريب بعضها في الخرطوم، قبل الانتقال بمعداتهما إلى دارفور.

١٢١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، وفي اجتماع مع رئيس اللجنة حضره الفريق أيضاً، أكدت آية التنسيق الوطنية أن حكومة السودان لا تستطيع حماية المدنيين في دارفور دون تجهيز قواتها المسلحة وقوات الأمن الأخرى. وأعطت تبريراً إضافياً لنقل هذه المعدات العسكرية إلى دارفور، مستشهدة بالمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة والحاجة إلى حماية حدودها الدولية مع ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(٣٨)</sup>. وقالت السلطات إن حكومة السودان تحتاج إلى نقل الأسلحة إلى دارفور من أجل الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية، وينبغي بالتالي رفع حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن.

### باء - التحقيقات العسكرية الهجومية والأنشطة الحكومية

١٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الفريق معلومات غير مؤكدة ولكنها موثوقة عن تحقيقات وعمليات قصف من جانب القوات المسلحة السودانية في بعض الأجزاء السفلية من جبل مرة خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨. ولم يتمكن الفريق من تأكيد هذه المعلومات. غير أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الفريق معلومات من مصادر مستقلة متنوعة تتعلق بحادث قصف مدفعي عنيف من جانب القوات المسلحة السودانية في مناطق مثل سارون، بالقرب من كاس، وقولو<sup>(٣٩)</sup>. وفي بعض الحالات، كانت هناك تقارير عن سقوط ضحايا وجرحى من المدنيين. وقد أثار الفريق هذه القضية في عدة اجتماعات، بما في ذلك في اجتماعه مع رئيس أركان القوات المسلحة السودانية. وأقرت حكومة

(٣٧) بداية الفقرة ١٥ (أ) '١' كالتالي: "القيام، دون مساس بمسؤولية حماية المدنيين المنوطة أساساً بالسلطات السودانية، بتوفير الحماية للمدنيين في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك النساء والأطفال".

(٣٨) انظر الفقرة ١٢ من تقرير زيارة رئيس اللجنة إلى السودان في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(٣٩) هذه المعلومات مأخوذة من مقابلات أجراها النازحون مع موظفين في وكالات الأمم المتحدة وموظفين دوليين آخرين يعملون في دارفور.

السودان بأنها كانت نفذت هجمات انتقامية ضد المعارضة المسلحة في جبل مرة لكنها نفت باستمرار استخدام المدفعية الثقيلة.

### جيم - المركبات التي تستخدمها الجماعات المسلحة لدخول دارفور

١٢٣ - تعد المركبات أحد الأصول القيمة التي تستخدمها الجماعات المسلحة في دارفور والمنطقة، وعادة ما تكون من سيارات تويوتا ذات دفع رباعي يجري تركيب أسلحة خفيفة عليها، بما في ذلك المدافع الرشاشة. وبالنظر إلى تضاريس دارفور، فإن هذه المركبات تعتمد عليها وتنتفع بها بدرجة كبيرة الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية الانتهازية الأخرى، التي يشارك بعضها في تهريب المهاجرين وغير ذلك من الأنشطة. وقد وثق الفريق في السابق كيف تحصل هذه الجماعات على مركباتها (انظر S/2017/1125، الفقرة ١٤٩). فقد أجرت شركة Saud Bahwan Automotive LLC، ومقرها في عُمان، المعاملات المتعلقة بمعظم المركبات الموجودة في أيدي الجماعات المسلحة في دارفور التي فتشها الفريق. ولم تتجح محاولات الحصول على مزيد من المعلومات من هذه الشركة<sup>(٤٠)</sup>.

### دال - حملة جمع الأسلحة التي تقوم بها حكومة السودان

١٢٤ - بدأت حملة جمع الأسلحة بموجب المرسوم الرئاسي ٤١٩ لعام ٢٠١٧ بإنشاء اللجنة العليا لجمع السلاح والسيارات غير المقتنة. وبدأت هذه الحملة في آب/أغسطس ٢٠١٧ بمرحلة طوعية، تلتها مرحلة إجبارية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ستستمر حتى عام ٢٠٢٠.

١٢٥ - وفي أرض الميدان، تتولى قيادة العمليات قوات مشتركة من القوات المسلحة السودانية والشرطة وقوات الدعم السريع وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، تقوم بتطويق المناطق قبل إجراء عمليات تفتيش محددة الأهداف للمنازل. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، قالت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفريق إنه تم جمع ٦٥ ٥٤٧ قطعة سلاح حتى ذلك الحين، ١١ ٠٦٠ في شرق دارفور، و ١١ ٦٢٢ في وسط دارفور، و ١٢ ٠٧٠ في غرب دارفور، و ٢١ ١٣٥ في جنوب دارفور، و ٩ ٥٦٠ في شمال دارفور<sup>(٤١)</sup>. ووفقاً لحكومة السودان، يتم تخزين الأسلحة المضبوطة من جانب إدارة الخدمات اللوجستية التابعة للقوات المسلحة السودانية؛ ويجري توزيع الأسلحة التي هي في حالة جيدة على قوات الأمن، في حين يجري تدمير الأسلحة الأخرى<sup>(٤٢)</sup>.

١٢٦ - ووفقاً لروايات مختلفة، فقد ساهمت الحملة في تحسين البيئة الأمنية في دارفور، ولا سيما في المدن وعلى الطرق الرئيسية. وصار وجود الميليشيات المسلحة التي كانت تجوب المناطق الحضرية أقل وضوحاً بكثير، بينما تم تفكيك معظم نقاط التفتيش غير القانونية. وهذا التحسن يرجع جزئياً فقط إلى انخفاض عدد الأسلحة، حيث أن عدد الأسلحة التي تم جمعها كان متواضعاً نسبياً. بل يرجع في الغالب إلى نشر أعداد كبيرة من قوات الأمن في المدن الرئيسية كجزء من الحملة، مما كان عاملاً مثبطاً لتحرك الميليشيات والأفراد المسلحين بحرية. كما يرجع ذلك التحسن إلى إدراك جديد لدى الناس عموماً، ناتج عن حملة

(٤٠) انظر المرفق ١١ للاطلاع على تفاصيل المركبات التي أجرت هذه الشركة معاملات.

(٤١) لم تقدم حكومة السودان أرقاماً محدثة إلى الفريق بعد حزيران/يونيه.

(٤٢) لا يوجد خط أساس موثوق به فيما يتعلق بالأسلحة في دارفور. ويشير معظم المراقبين إلى أن هناك عدة مئات آلاف من الأسلحة النارية في دارفور.

جمع الأسلحة، بأن الحكومة السودانية مصممة الآن على اتخاذ إجراءات صارمة ضد المدنيين الذين يحملون الأسلحة النارية.

١٢٧ - ومع ذلك، يبدو أن العديد من الأفراد والقبائل المسلحة قد ابتكروا أساليب لإخفاء الأسلحة، بدلاً من تسليمها. ففي المناطق الريفية، ورد أنه لم يُجمع سوى القليل من الأسلحة. فكثير من الناس يميلون إلى التصرف بسرية أكبر فيما يتعلق بأسلحتهم والتقليل من استخدامها، وإخفائها في مخبأ للأسلحة أو تركها في المنزل. وبحسب ما ورد، قامت بعض القبائل المسلحة مثل قبيلة الفلاتة، في المناطق الحدودية مع جمهورية أفريقيا الوسطى، بنقل أهم أسلحتها مؤقتاً إلى أفراد القبيلة الآخرين في البلد المجاور من أجل التهرب من الحملة. كما يبدو أن بعض القبائل، لا سيما تلك التي تدعم العمليات العسكرية لحكومة السودان ضد جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، لم تستهدفها الحملة.

## هاء - قوات الدعم السريع والمليشيات

١٢٨ - استخدمت حكومة السودان حملة جمع الأسلحة لإعادة تأكيد سلطتها على المليشيات. وخلال النزاع في دارفور، اعتمدت حكومة السودان كثيراً على المليشيات التي تنتمي في أغلب الأحيان لقبائل عربية في دارفور من أجل مكافحة التمرد الذي هو في معظمه غير عربي. وجرى تشكيل وحدات شبه عسكرية متتالية من قبيل الشرطة الاحتياطية المركزية، وحرس الحدود، ثم قوات الدعم السريع لتحقيق هذه الغاية. غير أنه قد أصبح من الصعب السيطرة على العديد من هذه القوات (على النحو الذي توضحه حالة موسى هلال)، وتحولت أعمالها الإجرامية إلى تحدٍ كبير لسلطة الحكومة. كما أصبحت الحكومة تعتمد بشكل مفرط على مجموعة محددة - عرب دارفور - من أجل توفير الأمن.

١٢٩ - والآن بعد أن أصبحت حكومة السودان واثقة بأن المتمردين لا يشكلون إلا تهديداً محدوداً، يبدو أنها قد أعادت تقييم موقفها تجاه المليشيات وقررت كبح جماحها. وأجبرت حملة جمع الأسلحة بعض المليشيات التي كانت تسيطر على بعض المناطق الحضرية (في كبكاية على سبيل المثال) وتشغل نقاط تفتيش غير قانونية، على أن ترحل وتتصرف بتكتم أكبر. وكجزء من الحملة أيضاً، قامت حكومة السودان بحل حرس الحدود، وهي قوة كانت غالباً ما تفتقر إلى الانضباط وليس لها وضع واضح، ويجري حالياً دمج أعضائها في إطار قوات الدعم السريع التي تنسم بطابع نظامي أكبر<sup>(٤٣)</sup>.

١٣٠ - وعملت حكومة السودان أيضاً على جعل قوات الدعم السريع قوة أكثر احترافية وانتظاماً، دون أن تفقد مزاياها التكتيكية (سهولة الحركة، والسرعة، والمرونة). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، جرى دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية بموجب قانون صادر عن البرلمان. ومن أجل تخفيف الطابع "الدارفوري العربي" للقوة، جرى توسيع التحنيد ليشمل المجتمعات غير العربية في دارفور<sup>(٤٤)</sup> والقبائل من خارج دارفور. كما يجري توفير تدريب أكثر شمولاً وأطول مدة، ويتم إنفاذ الانضباط الداخلي بشكل أكثر صرامة. كما جرى دمج ضباط من جهاز الأمن والمخابرات الوطني والقوات المسلحة السودانية في قوات الدعم السريع لجعلها أكثر احترافية (ويقال إن ذلك من أجل تقليل تأثير اللواء حميدتي). ونتيجة لهذه الإصلاحات، فقد تحسن السلوك العام مقارنة بالسنوات الأولى عندما كانت القوة

(٤٣) تم دمج الدفعة الأولى من أفراد حرس الحدود السابقين في قوات الدعم السريع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٤) بما في ذلك عن طريق دمج المنشقين المتمردين، من قبيل عناصر محمد بن "أورقاجور" من جيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي في عام ٢٠١٤ وعناصر جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد التي كانت متمركزة سابقاً في عين سبوي في عام ٢٠١٧.

تلحق الدمار بكل مكان تحل به<sup>(٤٥)</sup>. ومع ذلك، يستمر الإبلاغ عن انتهاكات لحقوق الإنسان (انظر الفرع الثامن أدناه).

## واو - دارفور باعتبارها مصدراً للأسلحة في المنطقة

١٣١ - لا تزال دارفور مصدراً لأسلحة المتحاربين الأجانب في البلدان المجاورة. وتشترى بعض الجماعات المسلحة المشاركة في النزاع الليبي بعض أسلحتها وذخائرها (من قبيل المدافع الرشاشة من عيار ١٢,٧ ملم) في دارفور، خاصة من أعضاء المليشيات العربية في منطقة كتم/كبكاية في شمال دارفور. فعلى سبيل المثال، قالت السلطات التشادية للفريق أنها اكتشفت في النصف الثاني من عام ٢٠١٨ مخبأ مهما للأسلحة في مخيم كارياري للاجئين في شرق تشاد (يسكنه في الغالب لاجئون دارفوريون من الزغاوة). وهذه الأسلحة منشؤها دارفور وكان من المقرر إرسالها إلى المتمردين التشاديين في ليبيا<sup>(٤٦)</sup>.

١٣٢ - كما قامت بعض فصائل السيليكا المتمركزة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى بالحصول على بعض الأسلحة من ميليشيات دارفور في عام ٢٠١٨. ويبدو أن تهريب الأسلحة من دارفور إلى البلدان المجاورة قد زادت من حدته حملة جمع الأسلحة في دارفور، حيث دفعت الحملة بعض العناصر المسلحة الدارفورية إلى بيع فوائض الأسلحة لديها بسرعة<sup>(٤٧)</sup>.

## زاي - الأنشطة العابرة للحدود

١٣٣ - هناك تقليد نشأ منذ أمد بعيد يتمثل في أن المجتمعات المحلية تعيش وتتفاعل باستمرار مع بعضها البعض عبر الحدود، على سبيل المثال في تشاد والسودان. وهذا يعني أنه من الناحية التاريخية، يتحرك هؤلاء الأشخاص عبر الحدود دون أن يطلبوا إذناً رسمياً بذلك. وغالباً ما لا تُكتشف هذه الحركات لأن أجزاء كبيرة من الحدود بين السودان وتشاد وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ليس عليها حراسة. وعلى الرغم من كل الجهود المحلية والإقليمية، لا تزال إدارة ومراقبة الحدود الدولية للسودان تشكل تحدياً كبيراً للحكومة. والحدود التي يسهل اختراقها بين السودان وتشاد وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى تستغلها باستمرار العصابات الإجرامية الانتهازية وبقايا الجماعات المسلحة.

١٣٤ - ويشير التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437) إلى زيادة في الأنشطة الإجرامية عبر الحدود، التي تزداد سوءاً بسبب عدم وجود قوة شرطة فعالة وغياب سيادة القانون. وبمثل عدم الاستقرار في ليبيا وطبيعة الحدود التي يسهل اختراقها أمراً يجعل الإدارة الإقليمية للحدود تحدياً مستمراً لكل من السودان والدول المجاورة. وتواصل الجماعات الإجرامية العابرة للحدود نشاطها في المنطقة.

(٤٥) انظر: Enough Project, "Janjaweed reincarnate", 2014 (<https://enoughproject.org/blog/new-report-janjaweed-reincarnate>).

(٤٦) اجتماع مع السلطات التشادية، نجامينا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٧) اجتماعات مع مصادر مختلفة في دارفور.

## حاء - الجهود المحلية والدولية فيما يتعلق بمراقبة الحدود

١٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت حكومة السودان الفريق مرارا وتكرارا بأنها قد عززت حدودها من خلال نشر قوات الدعم السريع وقوات أمن أخرى على امتداد حدود السودان مع ليبيا وتشاد<sup>(٤٨)</sup>. ويقال إن هذا النشر كان له بعض التأثير الإيجابي، بما في ذلك ضبط الأسلحة والمواد المهربة والمخدرات من جانب قوات الدعم السريع.

١٣٦ - وفي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقدت حكومتا السودان وتشاد مؤتمرا في الجينية، بغرب دارفور، بشأن تحسين إدارة الحدود في إطار القوة الحدودية المشتركة المنشأة منذ عام ٢٠١٠. وأقر هذا المؤتمر، الذي حضره رئيسا كلا البلدين، توصيات في عدة مجالات: (أ) الأمن والتعاون العسكري؛ (ب) الاقتصاد والتجارة والاستثمارات؛ (ج) التماسك الاجتماعي والشؤون الثقافية ووسائل الإعلام والشباب. وفي إطار المجال الأول، اتفق البلدان على نشر مزيد من القوات وإضافة لجنة قضائية وموظفي جمارك وهجرة إلى القوة. وفي ١٧ تموز/يوليه، أصدر رئيس تشاد مرسوماً يعلن فيه دمج قوة الحدود المشتركة بين السودان وتشاد مع قوة الحدود الثلاثية المنشأة سابقا في السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٣٧ - وعقد السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى اجتماعا على مستوى القمة في الخرطوم، في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨. واتفق المشاركون على تشكيل قوة مشتركة ثلاثية الأطراف لحماية حدود بلدانهم. واتفقوا أيضا على التنسيق بين وزارات الداخلية الثلاث من أجل التحكم في التهريب والمهجرة عبر الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة. واتفقت الحكومات الثلاث على تشجيع التعايش السلمي بين المجتمعات الرعوية التي تعيش على طول الحدود المشتركة، وشجعت على العودة الطوعية للاجئين من البلدان الثلاثة<sup>(٤٩)</sup>.

١٣٨ - وبإذل المزيد من الجهود الإقليمية من أجل تعزيز التعاون وتحسين الأمن عبر الحدود<sup>(٥٠)</sup>. وقد استهدفت هذه الجهود الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، مثل الاتجار بالبشر والأسلحة وتهريب السلع. ومن شأن هذه المبادرات، إذا ما نُفذت بشكل سليم، أن تساعد على تحسين الأمن الإقليمي العام، بما في ذلك في حدود دارفور.

## طاء - تهريب المهاجرين

١٣٩ - كان السودان تاريخياً منطلقاً ومساراً للهجرة غير القانونية التي تيسرها شبكات تهريب مختلفة. وقد اعتُبر التهريب عاملاً يعيق السلام والاستقرار الإقليميين. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لحكومة السودان في التصدي لآفة عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإجرامية التي تهرب الأشخاص والبضائع إلى السودان ومنه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ذكرت حكومة السودان للفريق أنها تشارك في عمليات مشتركة للتصدي لتلك التحديات. والفريق على علم بأن السودان طرف في مبادرة يقودها الاتحاد الأفريقي

(٤٨) مقابلة مع اللواء حميدتي، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٩) انظر: "Summit of Chad, Sudan, and Central Africa concludes in Khartoum", Radio Dabanga, 25 May 2018.

(٥٠) انظر: Mustafa Fetouri, "Will Libya's newly signed border security agreement change anything?",

.Al-Monitor, 8 June 2018

لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وسيتيح إنشاء مركز عمليات إقليمي مقره في الخرطوم منبرا وموردا لتبادل المعلومات في إطار هذه المبادرة.

١٤٠ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، أوقفت قوات الدعم السريع ١٥٤ مهاجراً في شمال دارفور (الملحة) في طريقهم إلى ليبيا. واحتجز هؤلاء المهاجرون في سجن الجليل. وتفيد التقارير بأن الشهادات التي تم الحصول عليها من المحتجزين تشير إلى كونهم مدنيين شدوا الرحال إلى ليبيا وربما منها إلى وجهات أخرى لتلقي التعليم ولأسباب اقتصادية. ورغم تشديد قوات الدعم السريع على أنها تتقيد بالاتفاقيات الدولية وتحترم حقوق الضحايا، فقد صنفت هؤلاء المحتجزين بأنهم ينتمون إلى "منظمات إرهابية وحركات سلبية". ولا يوفر هذا التصنيف الحماية الدولية للفتنات الضعيفة ويمكن أن يعرضهم لمزيد من الإيذاء والانتهاكات. وتشير الأدلة إلى أن الضحايا لم يعاملوا بطريقة إنسانية. كما أن الحكومة تفتقر إلى المرافق الملائمة لإيواء المهاجرين بينما يجري تقييم وضعهم. وطلب الفريق زيارة المحتجزين، ولكن هذا لم يتحقق.

١٤١ - وشدد اللواء حميدي على أن مؤسسته تكافح الهجرة غير القانونية داخل منطقة صحراوية واسعة جداً وأشار إلى النجاحات التي تحققت في وقف تدفق الهجرة نحو ليبيا. إلا أن الفريق يلاحظ أن أفراد قوات الدعم السريع قد اتهموا أيضاً بالضلوع في تهريب المهاجرين. فقد قدم تقرير صادر عن معهد كلينغينديل في عام ٢٠١٨، استناداً إلى مقابلات مع المهاجرين ومهربي المهاجرين وبعض أفراد قوات الدعم السريع، معلومات موثوقة ومفصلة عن تورط بعض عناصر قوات الدعم السريع في تهريب المهاجرين<sup>(٥١)</sup>.

١٤٢ - وبوجه عام، أقرت حكومة السودان بأنها لا تملك قاعدة بيانات بشأن أعداد المهاجرين غير القانونيين أو العصابات النشطة في التهريب، وهو ما يعود بالأساس إلى نقص القدرات.

## ثامناً - حقوق الإنسان والحالة الإنسانية

١٤٣ - تشير المعلومات التي جُمعت من حكومة السودان والمجتمعات المحلية إلى حدوث تحسينات ملحوظة في الحالة الأمنية العامة في أجزاء من دارفور. ومع ذلك، فإن الأسباب الجذرية للنزاع لا تزال إلى حد كبير قائمة. وتزيد هذه الأسباب تعقيداً من جراء تزايد أوجه عدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان، والافتقار إلى الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، وغياب العدالة والمساءلة. وتزداد الحالة تفاقمًا من جراء أوجه الضعف وسيادة مناخ من الخوف، يعزى في بعض الأحيان إلى وجود الرعاة الذين يراعون حيواناتهم في مزارع مملوكة لأشخاص مشردين داخلها، مما يسفر عن تدمير المحاصيل. وقد عُرف عن بعضهم اللجوء إلى العنف في مواجهة المقاومة. وتشير الإحصاءات الواردة من العملية المختلطة إلى وقوع ١٥٢ حادثة اعتداء فيما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ومعظم الحوادث التي أدت إلى إلحاق إصابات بالضحايا، بعضها خطير، ارتكبها معتدون مسلحون يستخدمون الأسلحة النارية، وكذلك السكاكين والهرات. وفي سياق منفصل، أسفر ٧٤ اعتداء عن وفاة الضحايا.

(٥١) انظر: Jérôme Tubiana, Clotilde Warin and Gaffar Mohammad Saeneen, *Multilateral damage: The impact of*

*.EU migration policies on central Saharan routes* (Clingendael, September 2018). See in particular section 3

## ألف - العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات

١٤٤ - لقد ثبت أن موسمي الزرع والحصاد يشكّلان أكثر المواسم خطراً على النساء في دارفور، اللاتي يُشكّلن غالبية قوة العمل. ويستمر تعرّض النساء لمخاطر الاغتصاب وغيره من الاعتداءات، لا سيما عند انخراطهن في أنشطة كسب الرزق. وتستخدم القوة في أغلب هذه الاعتداءات على نحو يسفر عن إصابات جسيمة، وأحياناً عن وفاة الضحايا. والاعتصاب الجماعي، لا سيما من جانب رجال مسلحين، في صدد التحول إلى ظاهرة متزايدة الشيوع في دارفور، وفقاً لمعلومات جمعها الفريق، شأنه في ذلك شأن عمليات الاختطاف بأنواعه بغرض الاغتصاب المبلغ عنها. ويتعرّض الرجال الذين يحاولون مساعدة ضحايا الاغتصاب أيضاً لاعتداءات جسدية، ولقتل أحياناً. ويستمر الإفلات من العقاب عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان هذه والأعمال الإجرامية الأخرى التي تترك النساء والأطفال في حالة ضعف شديد. ولا يزال اغتصاب الأطفال أيضاً مصدر قلق بالغ في دارفور.

١٤٥ - وأبلغ الفريق عن ١٢٢ حالة وثقتها العملية المختلطة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وفي خضم آفة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، يشعر الضحايا بالجزع إزاء إفلات الجناة من العقاب تعود أحياناً إلى صعوبات في تحديد هويتهم، وهو ما يعزى جزئياً إلى البيئة التي تجري في ظلها تلك الأعمال الشنعاء. وفي أغلب حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، تجهل الضحايا هوية مرتكبيها الذين يتعرضون لهن عادة تحت جنح الظلام أو أثناء العمل في مزارعهن. ويتمكن أغلب الجناة من الفرار من المكان قبل وصول المساعدة أو بُعيد ارتكاب الفعل، ولا يعثر على أثر الجناة سوى في عدد ضئيل جداً من الحالات. وتشمل أوصاف الجناة رجالاً وصبية مدنيين، ورجالاً مسلحين، وأفراد ميليشيات يرتدون ملابس مدنية، وأفراداً من قوات الأمن التابعة للدولة، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وحرس الحدود، والشرطة. وأفيد عن ارتكاب تلك الأعمال أيضاً من قبل أفراد جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في جبل مرة.

١٤٦ - ولا يتلقى الكثير من الضحايا الرعاية الطبية الملائمة عقب محنتهن، إن تلقين أي رعاية على الإطلاق، عقب محنتهن. ويؤدي التحيز الثقافي والخوف من الوصم واحتمال التعرّض للإيذاء مرة أخرى إلى عدم الإبلاغ عن بعض الحوادث. ويتفاقم هذا الوضع بحكم عدم توافر الرعاية الطبية للضحايا، واللاتي لا يستطيع بعضهن الحصول على أي خدمات طبية ملائمة في الوقت المناسب. وفي جميع أنحاء منطقة دارفور، لا يتلقى سوى عدد ضئيل جداً من الضحايا أي شكل من أشكال الدعم النفسي - الاجتماعي، حيث أن المستشفى السعودي في الفاشر هو الجهة الوحيدة التي تقدم تلك الخدمات.

## باء - إمكانية لجوء ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء

١٤٧ - يساور الفريق القلق من استمرار مكتب المدعي العام والمدعي الخاص لجرائم دارفور في تصنيف أعمال العنف الجنسي الشنعاء، بما في ذلك الاغتصاب، كمجرد أعمال إجرامية وليس كعنف جنسي متصل بالنزاعات، وذلك رغم البيئة والظروف التي تُرتكب هذه الجرائم في ظلها. وفي هذا السياق، فإن التقارير التي تفيد أن مكتب المدعي الخاص في شمال دارفور قد توصل إلى ترتيب مع العملية المختلطة في آب/أغسطس هي موضع ترحاب. وبموجب هذا الاتفاق، ستُصنف أي حالة عنف جنسي مُبلغ عنها تقع خارج الإطار المنزلي كحالة عنف جنسي متصل بالنزاعات، وذلك في ضوء استمرار حالة النزاع والتشرد في دارفور.

١٤٨ - ويتطلب تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء إنشاء هياكل للشرطة مدربة ومهنية تؤدي مهامها بالكامل، تشمل موظفات، ووجود قضاة في المواقع الكبرى، بما يتيح القدرة على إجراء تحقيقات عاجلة في الوقت المناسب وعلى الفصل في القضايا بصورة ملائمة. ويحيط الفريق علماً بتدابير المساءلة المتخذة في أجزاء مختلفة من دارفور، في مجالات تشمل محاكمة مرتكبي العنف الجنسي وإصدار الأحكام ضدهم. بيد أن ثمة تحديات لا تزال قائمة، مثل غياب الحقوق والضمانات الإجرائية أثناء بعض جلسات المحاكم. وفي بعض الحالات، لا يتوفر تمثيل قانوني للأطراف. وعلى سبيل المثال، حكمت محكمة الأسرة والطفل في الجنيينة على فرد من القوات المسلحة السودانية في التاسعة عشرة من العمر بالسجن لمدة ٢٠ عاماً مع غرامة قدرها ٣٠٠٠ جنية سوداني (٧١ دولاراً) لاغتصابه فتاة في الخامسة عشرة من العمر في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ولم يتوفر للمتهم تمثيل قانوني.

١٤٩ - وأحياناً لا يكون لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والعنف الجنسي عموماً، أي رأي في نوع الانتصاف الذي يرغب به. وقد وافقت المحاكم على طلبات بإجراء تسويات خارج المحكمة يتوصل إليها أقارب الضحايا والجناة. ففي حالة فتاة قاصر مشردة داخلياً تبلغ من العمر ١٦ عاماً اغتصبها رجل يبلغ من العمر ٣٩ عاماً في نيسان/أبريل، على سبيل المثال، حكم القاضي بأن الضحية ينبغي أن تسوي القضية خارج المحكمة. وفي حالات أخرى شملت اغتصاب قصر، وفي انتهاك واضح لحقوق الطفل، كان على الأقارب أن يسمحوا بزواج الضحايا من المعتدين عليهن.

١٥٠ - وقامت الوحدة المعنية بمكافحة العنف ضد النساء والأطفال التابعة للحكومة بتوفير معلومات بشأن المبادرات الرامية إلى تحسين الدعم القانوني والطبي والنفسي - الاجتماعي المقدم للضحايا. وتشمل هذه المبادرات إضفاء طابع اللامركزية على الوحدة ليمتد وجودها إلى جميع ولايات دارفور، ونشر ضباط شرطة من النساء في مختلف المخيمات، وتحسين فرص اللجوء إلى القضاء المتاحة للنساء والأطفال. وأفاد مدير الوحدة أنها تواجه تحديات كبيرة في ضمان وصول الآليات تدريجياً إلى المناطق النائية. ويعني أيضاً الافتقار إلى التمويل اللازم لتشغيل وإدارة قاعدة بيانات أن الإحصاءات والمعلومات عن العنف ضد النساء والأطفال لا يجري توثيقها بصورة منهجية إلا على الصعيد الوطني. وإجمالاً، لا تزال هناك تحديات في تغيير ثقافة الوصم والنبد الناتجين عن أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة من أجل ضمان استجابة المجتمعات المحلية على النحو الملائم، وقيام السلطات بالتحقيق في الوقت المناسب في الحالات المبلغ عنها.

## جيم - إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً

١٥١ - يقر المبدأ ٢٨ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق) بأن السلطات المختصة تقع على عاتقها الواجبات والمسؤوليات الرئيسية المتصلة بتهيئة الظروف المؤاتية لعودة المشردين داخلياً طوعاً في أمان وكرامة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو لإعادة توطينهم طوعاً في جزء آخر من البلد وتوفير السبل اللازمة لذلك. وأبلغت حكومة السودان الفريق بأن حالة المشردين داخلياً في دارفور سيُعاد تنظيمها وفقاً للخيارات الثلاثة التالية.

### الخيار ١: الاندماج في المجتمعات المضيفة

١٥٢ - تحرز حكومة السودان تقدماً في الخطط الرامية إلى تحويل بعض مخيمات المشردين داخلياً إلى أماكن سكنى حضرية. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أطلق والي شمال دافور رسمياً عملية تحويل

مخيمات أبو شوك والسلام وزمزم في شمال دارفور إلى أحياء سكنية مزودة بخدمات كاملة. وتشمل المرحلة الأولى إعادة توطين زهاء ٤٥ ٠٠٠ أسرة ستمنح ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ متر مربع من الأراضي وشهادة ملكية. وقال الوالي إن السلطات ستعمل على تقديم الخدمات الأساسية، لا سيما المياه والصحة والتعليم والأمن والاستقرار. وحث المشردين داخلياً على أن يدعموا الخطة ويجعلوا من تلك المستوطنات أماكن سكنى دائمة لهم، مضيفاً أن مخيم أبو شوك ستعاد تسميته ليصبح اسمه ”الدوحة“. وقد قدم رؤساء المخيمات الثلاثة حزمة من الطلبات المتصلة بتنفيذ المشاريع السكنية الجديدة. وتشمل هذه الطلبات بناء مدارس ومساجد وإيجاد فرص عمل للشباب. وبالمثل، شرع والي جنوب دارفور في شباط/فبراير ٢٠١٨ في تحويل مخيم الشريف للمشردين داخلياً إلى بلدة دائمة، ستسمى ”مدينة الشريف“.

١٥٣ - وفي شمال دارفور، أُطلع الفريق على خطط هذه المستوطنات الحضرية الجديدة. غير أن بعض ممثلي المشردين داخلياً احتجوا، فيما يتعلق بإجراءات التحويل، بأن العملية لم تكن طوعية. وفي بعض الأماكن مثل كاس، تقاوم مجتمعات المشردين داخليا خطط التحويل خشية فقدان أراضيها الأصلية. ورغم طلبات الإيضاح المقدمة إلى مسؤولين مختلفين في حكومة السودان، لم يتمكن الفريق من الحصول على إجابات ملموسة بشأن وضع الأراضي الأصلية التي كانت مملوكة ذات يوم للأشخاص المشردين داخليا.

## الخيار ٢: العودة إلى القرى الأصلية

١٥٤ - نتيجة لبعض التحسن في الحالة الأمنية، حصلت عودة طوعية إلى بعض المناطق، بدعم من مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين التابعة للحكومة. وفي أيار/مايو، سجلت مصفوفة تتبع التشرد التي أعدها المنظمة الدولية للهجرة عودة ٦٢٣ ١٢ فرداً إلى مناطق مختلفة في شمال دارفور، حيث تعتبر بعض المناطق المحلية مناطق ذات معدلات عودة عالية.

١٥٥ - إلا أن العودة إلى العديد من المناطق يعيقها وجود مجتمعات محلية أخرى (تصفها المصادر غالباً بأنها من ”المستوطنين العرب“) على أرض المشردين داخليا. ويتعرض العائدون للاعتداءات والمضايقات من جانب المستوطنين الحاليين، مما يؤدي إلى رجوعهم إلى المخيمات. فعلى سبيل المثال، تلقى الفريق تقارير تفيد بقتل تسعة من العائدين طوعاً في حزيران/يونيه في منطقة قريضة في جنوب دارفور منذ بداية موسم الزراعة. واستجابة الحكومة لهذه الحوادث غالباً ما تكون محدودة. والسبب الذي قدمه الموظفون القضائيون في جنوب دارفور للفريق هو أنه لم تُقدم إلى السلطات أي شكاوى رسمية بشأن الاحتلال غير المأذون به، أو الاعتداء الجسدي، أو المضايقة فيما يتعلق بالنزاعات على الأراضي أو بتخريب الأراضي الزراعية.

١٥٦ - ووعدت قوات الدعم السريع بتقديم الحماية في مناطق العودة. بيد أن العديد من المشردين داخليا لا يثقون بقوات الدعم السريع بسبب الاعتقاد بوجود صلة وثيقة لها بالمجتمعات المحلية العربية وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ارتكبتها بعض أعضائها. وتشمل التحديات الأخرى توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والمدارس والمرافق الطبية في مناطق العودة.

١٥٧ - وأفادت حكومة السودان مرارا وتكراراً أن بعض الأشخاص غادروا أراضيهم الأصلية منذ سنوات ولم يستخدموها منذ ذلك الحين، مما أدى إلى احتلال الآخرين لها. وبموجب نظام الحاكرة التقليدي، يمكن للمرء أن يفقد ملكية الأرض إذا هجرها لمدة ثلاث سنوات أو أكثر. وعلى الرغم من أن بعض

سكان دارفور استقروا في مخيمات المشردين داخليا، إلا إنهم حاولوا مواصلة العمل في مزارعهم حتى لا يفقدوا ملكيتها.

### الخيار ٣: الانتقال إلى مكان آخر في البلد

١٥٨ - رغم أن السودانيين يتمتعون بحق دستوري في حرية التنقل في البلد، تبقى جدوى الانتقال إلى موقع جديد تماما مع القليل من الموارد أو دون موارد وبلا دعم من جانب الحكومة، موضع شك. وبحسب معلومات الفريق، يفضل القليل من الناس هذا الخيار. ومما يفاقم ذلك الحالة الاقتصادية الصعبة في السودان، التي تحرم حكومة السودان من الموارد اللازمة لدعم هذا الخيار.

### دال - العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن

١٥٩ - في أيلول/سبتمبر، قررت اللجنة الثلاثية المؤلفة من الحكومتين السودانية والتشادية إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استئناف العودة الطوعية للاجئين السودانيين من تشاد بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، والعودة الطوعية للاجئين التشاديين من السودان في كانون الأول/ديسمبر. ويأتي ذلك عقب عمليات العودة الطوعية الأولى من تشاد في نيسان/أبريل، عندما قامت مفوضية شؤون اللاجئين ومعتمد اللاجئين بمساعدة العشرات من اللاجئين السودانيين في تشاد في عودتهم إلى كيبكايية وسرف عمرة وكورنوي. وأفادت المفوضية إن العائدين السودانيين حظوا بمساعدة في شكل حزمة لإعادة الإدماج وتم نقلهم من مركز الاستقبال في الطينة إلى قراهم الأصلية في شمال دارفور. بيد أن عودة اللاجئين إلى وطنهم كانت محدودة جدا بسبب تحديات مختلفة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأراضي التي لم تحل بعد.

### هاء - التوترات بين المزارعين والرعاة الرحل

١٦٠ - على الرغم من التحسن المبلغ عنه في بعض المناطق، تستمر التوترات بين المزارعين والرعاة في العديد من المناطق. وتم التوصل إلى ترتيبات مختلفة بوساطة المديرين المحليين والسلطات التقليدية في بعض المناطق المحلية، مما يعزز التماسك الاجتماعي. غير أن بعض هذه الترتيبات غير متكافئة. فعلى سبيل المثال، لكي يتمكن بعض العائدين والمشردين داخليا من الوصول إلى مزارعهم، ينبغي لهم تقاسم عائدات محاصيلهم مع المستوطنين الجدد. وفي حالات أخرى، مثل معسكر السلام للمشردين داخليا (جنوب دارفور)، تضطر المجتمعات المحلية إلى تقاسم محاصيلها مع قوات الدعم السريع، مقابل الحماية، أو المخاطرة بالتعرض للهجمات. وعموما، يبدو أنه، ما لم تعالج الحالة السائدة، سيكون من شبه المستحيل أن تتمكن الغالبية العظمى من المزارعين الوصول إلى أراضيهم والعمل فيها كملاكها الوحيدين.

١٦١ - وللتصدي للتوترات، فإن مختلف المناطق المحلية بصدد وضع تدابير من قبيل ترسيم طرق الهجرة وتوفير مراكز لتوزيع المياه لحيوانات الرعي. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت مقترحات لتسييج مناطق محددة توضع فيها مؤقتا الماشية التي يُعثر عليها ترعى في المزارع، فضلا عن التعويض عن المحاصيل المتضررة. ويقال إن هذه الممارسة أثبتت فعاليتها في نيريتي.

## واو - التحديات التي تواجه الحلول الدائمة في دارفور

١٦٢ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وثق الفريق شواغل مجتمعات المشردين داخليا المتعلقة بالآليات التي تضعها حكومة السودان لتنفيذ حلول دائمة. وفي حين تم الترحيب باقتراح تخصيص الأراضي للأشخاص المشردين داخليا في بعض المجلدات، لا يبدو أن معالجة مسألة الوصول إلى الأراضي الأصلية تسير على نحو متسق. وبدلا من ذلك، يجري التوصل إلى اتفاقات مختلفة بوساطة الإدارة المحلية وبصورة غير رسمية، إلا أن استدامتها تبقى موضع قلق لدى البعض. ويقدر العديد من المشردين أن القيمة التجارية للأراضي الصغيرة المخصصة المقترحة من قبل الحكومة أدنى بكثير من قيمة أراضيهم الأصلية، التي غالبا ما تكون كبيرة وتقع في المناطق الخصبة<sup>(٥٢)</sup>. ويشير الفريق أيضا إلى أنه بالإضافة إلى تخریب الأراضي الزراعية من قبل الميليشيات المسلحة، فقد أدى العنف، بما في ذلك أعمال القتل والعنف الجنسي، إلى تخلي العائدين عن خطط الاستقرار الدائم في بعض المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل الشباب من المشردين داخليا تحديا خاصا بالنسبة للحكومة. فبحكم أنهم إما ولدوا في المخيمات أو وصلوا إليها في سن مبكرة، فهم لا يشعرون بصلة وثيقة تربطهم بموطنهم الأصلي. ولا يمكن التغاضي عن الاحتمال الكبير بأن تقع هذه الفئة من الأفراد خارج نطاق الحلول الدائمة المتعلقة بالمشردين داخليا. وما لم تتوفر فرص اجتماعية اقتصادية مستدامة لهذه الفئة من الأفراد، يخشى عدم معالجة احتياجاتهم، مما سيؤدي إلى تخلي المجتمع عنهم. وبشكل عام، ومع تعمق الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلد ككل، يساور الفريق القلق من أن تنفيذ الحلول الدائمة لن يسفر عن نتائج ملموسة، لا سيما في غياب التدابير الأمنية الملائمة والخدمات الأساسية لضمان استدامة العودة، بما في ذلك في الأحياء السكنية الجديدة المقترحة.

## زاي - تجدد احتلال الأراضي في شمال دارفور

١٦٣ - من الأمثلة على التوترات الكامنة، التي لها صلة بالمشردين داخليا واللاجئين، الحالة في منطقة زروق في شمال دارفور. ففي السنتين الماضيتين، أنشأت قوات الدعم السريع قاعدة هناك. وكان الهدف من ذلك، وفقا للواء حميدتي، قائد هذه القوات، هو السيطرة على الحدود مع ليبيا وتشاد وإنشاء "بيئة جاذبة" للاستقرار وتنمية المنطقة بمساعدة من دول الخليج لاستجلاب الناس من المدن<sup>(٥٣)</sup>. وموازية مع ذلك، استقر في المنطقة أعضاء عشيرة أولاد منصور التي ينتمي لها حميدتي. ويقود هؤلاء المستوطنين الجدد جمعة دوغولو، عم حميدتي، الذي عين نفسه حاليًا عمدة للمنطقة. وقد أدى هذا الاحتلال، الذي أفيد بأنه يتجاهل الحقوق التقليدية المرعية فيما يتعلق بالأراضي، إلى احتجاجات الرغوة الذين يعتبرون المنطقة جزءاً من أراضيهم. ويمثل جزء من الأراضي المحتلة حديثاً (مسبط) معقلاً تاريخياً لجيش تحرير السودان/ جناح مني مناوي. ويتهم العديد من المشردين داخليا واللاجئين والزعماء التقليديين من الرغوة قوات الدعم السريع والحكومة بإجراء تطهير عرقي واستقدام مستوطنين عرب جدد من الخارج (تشاد والنيجر ومالي). ودعمت صحة هذه المخاوف ادعاءات وردت في عدد قليل من المقالات في وسائل الإعلام السودانية بأن المنطقة تعود تاريخياً للعرب. وبقيت جميع الاحتجاجات والشكاوى الرسمية التي قدمها زعماء قبيلة الرغوة دون رد حسبما أفيد به. ولم يعد وجود العملية المختلطة في المنطقة، ولم يتمكن الفريق

(٥٢) تتراوح مساحتها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ متر مربع، وتصل إلى ٩٠٠ في بعض الحالات.

(٥٣) اجتماع فريق الخبراء مع اللواء محمد حمدان دقلو حميدتي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الخرطوم؛ وخطاباته والمقابلات التي أجريت معه في وسائل الإعلام السودانية.

من تأكيد أو نفي ادعاءات قوات الدعم السريع والزغاوة بشأن الحالة في المنطقة. وأبلغت مصادر مختلفة الفريق أن الحالة في زروق قد تصبح مصدرا لتجدد النزاع<sup>(٥٤)</sup>.

## حاء - قمع أنصار موسى هلال

١٦٤ - بعد اعتقال موسى هلال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تم احتجاز العديد من مؤيديه، ومعظمهم من عرب المحاميد. وقامت قوات الدعم السريع باعتقالات واسعة النطاق لاتباع موسى هلال. فعلى سبيل المثال، قام فريق من قوات الدعم السريع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بقيادة شقيق حميدي، بمداومة منازل اسماعيل أغبش (أحد كبار مساعدي موسى هلال) وأشخاص آخرين أفادت التقارير بأنهم يعارضون قيادة المحاميد الجديدة. وقد احتجزوا لبضعة أيام ثم أفرج عنه، ولكن المئات من أنصار موسى هلال ما زالوا رهن الاحتجاز حسبما أفيد به. ويواجه بعضهم محاكمات عسكرية في الخرطوم.

## طاء - المقاتلون المحتجزون

١٦٥ - في آب/أغسطس، توفي في السجن أحد المقاتلين المتمردين الذين أسروا أثناء الاشتباكات بين المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحكومة السودان في دارفور في أيار/مايو ٢٠١٧. وزعم المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان أن أربعة من مقاتليه توفوا منذ ذلك الحين بسبب "الإهمال الطبي للرهبائن الذين تعرضوا لإصابات خلال المعارك وللتعذيب".

١٦٦ - وفي أعقاب وفاته، تلقى الفريق تقارير عن سوء معاملة المقاتلين السابقين المحتجزين في مواقع مختلفة في السودان، بما في ذلك في سجن شالا الاتحادي في الفاشر وسجن الهدى في أم درمان. وتشمل ممارسات سوء المعاملة الافتقار إلى الفحص الطبي والرعاية الطبية المناسبين حتى في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، رُفضت الطلبات المقدمة من المحتجزين لزيارات الأسرة، فضلا عن عدم السماح بوصول المنظمات الوطنية و/أو الدولية، حسبما تفيد التقارير.

١٦٧ - وأبلغ الفريق بأنه قد تمت محاكمة بعض المحتجزين للمرة الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ولكن منذ ذلك الحين، لم تصدر المحكمة أي حكم بشأن التهم بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الدولة والإرهاب وتقويض النظام الدستوري والحيازة غير المشروعة للأسلحة. ويُزعم أيضا بأنه خلافا للأحكام الدستورية، لم تُحترم ضمانات الحقوق الإجرائية أمام المحكمة، وتمثل ذلك في عدم وجود تمثيل قانوني لأي من المحتجزين أثناء جلسات المحكمة<sup>(٥٥)</sup>. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لم يسفر طلب الفريق زيارة المحتجزين عن أي نتيجة.

(٥٤) اجتماعات مع مصادر مختلفة في الخرطوم والفاشر وأنجامينا والقاهرة.

(٥٥) في عام ٢٠٠٥، أنشأت حكومة السودان المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور لمحاكمة الجرائم الدولية المرتكبة في دارفور، بما في ذلك الهجمات الواسعة النطاق على المدنيين وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

## تاسعا - حظر السفر وتجميد الأصول

### ألف - التنفيذ من جانب الدول الأعضاء

١٦٨ - يواصل الفريق رصد تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر من جانب الدول الأعضاء، وقد بعث إليها رسائل طالبا الحصول على معلومات بشأن هذه المسألة. وقد قدمت هنغاريا مؤخرا من خلال مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ تقريرها عن التنفيذ إلى رئيس اللجنة (انظر S/AC.47/2018/1)<sup>(٥٦)</sup>. ويشير الفريق إلى أن العديد من الدول الأعضاء لم تقدم تقاريرها عن التنفيذ، وبالتالي فإن الفريق ليس في وضع يسمح له بتقييم حالة تنفيذ تدابير الجزاءات.

### باء - التنفيذ من جانب حكومة السودان

١٦٩ - لم تقدم حكومة السودان تقريرها المتعلق بتنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول. وردا على طلب من الفريق في عام ٢٠١٤، أعربت حكومة السودان عن عدم قدرتها على تنفيذ تدابير تجميد الأصول (انظر S/2015/31، الفقرات ٢٨ و ٢٠٨ و ٢١٤). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، طلب الفريق إلى الحكومة أن تقدم أي معلومات مستكملة عن المسألة نفسها (انظر S/2017/1125، الفقرة ١٨٤). وبالإضافة إلى ذلك، فقد طلب الفريق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى الحكومة أن تبلغه عن الخطوات المتخذة والتدابير الموضوعية لتحديد هوية الأشخاص المدرجين في القائمة وتجميد أصولهم. ويتواجد في السودان اثنان من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، وهما موسى هلال عبد الله النسيم (الرقم المرجعي الدائم SDI.002) وجعفر محمد الحسن (SDI.001). وموسى هلال يوجد قيد الاحتجاز لدى حكومة السودان. وأثيرت مسألة تجميد الأصول وحظر السفر مرة أخرى مع الحكومة أثناء الاجتماع مع الآلية الوطنية للتنسيق في الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ولم تقدم الحكومة أي رد بهذا الشأن.

١٧٠ - وفي غياب التعاون من جانب السودان بشأن مسألة تجميد الأصول فيما يتعلق بالأفراد السودانيين الأربعة المدرجين في القائمة، لا يزال من الصعب تنفيذ هذا التدبير.

### جيم - التحقيقات الجارية بشأن حظر السفر

١٧١ - في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، طلب الفريق من حكومة تشاد النظر في بعض حالات الانتهاكات المحتملة لحظر سفر موسى هلال عبد الله النسيم (الرقم المرجعي الدائم SDI.002) وجبريل عبد الكريم إبراهيم مايو (SDI.004)، المتعلقة بزياراتهما إلى تشاد خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ (S/2017/1125، الفقرة ١٨٨). وطلب الفريق مرة أخرى إلى حكومة تشاد تقديم المعلومات المطلوبة. وتلقى الفريق معلومات موثوقة تفيد بوجود جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو (SDI.004) في تشاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد طلب الفريق إلى حكومة تشاد تأكيد هذا الأمر.

### دال - تحديث محددات الهوية للأفراد المدرجة أسماؤهم

١٧٢ - فرض مجلس الأمن جزاءات على أربعة أفراد بموجب الفقرة ١ من قراره ١٦٧٢ (٢٠٠٦). والفريق مكلف بتقديم معلومات محدثة لتحديد هوية الأفراد الأربعة المدرجين في القائمة وهم آدم شريف،

(٥٦) انظر [www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/1591/implementation-reports](http://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/1591/implementation-reports).

وجيريل عبد الكريم إبراهيم مايو، وموسى هلال عبد الله النسيم، وجعفر محمد الحسن. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨، تم تعديل وتحديث المعلومات المتعلقة بثلاثة أفراد مدرجين في القائمة (آدم شريف، وجيريل عبد الكريم إبراهيم مايو، وموسى هلال عبد الله النسيم)<sup>(٥٧)</sup>. ويواصل الفريق مساعيه للحصول على معلومات محدثة بشأن هؤلاء الأشخاص الأربعة المدرجين في القائمة.

## عاشرا - تمويل الجماعات المسلحة الدarfورية

١٧٣ - تناول الفريق بالدراسة مختلف مصادر تمويل الجماعات الدarfورية. وكان جنوب السودان، عقب حصوله على استقلاله، مصدرا هاما من مصادر دعم مختلف الجماعات الدarfورية وإمدادها. بيد أن جنوب السودان الذي علق في حربه الأهلية ومشاكله الخاصة به، لم يعد المصدر الرئيسي لتمويل أو دعم الجماعات الدarfورية. وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت ليبيا مصدرا هاما لتمويل الجماعات الدarfورية. وأتاح الوضع السياسي والحرب الأهلية في ليبيا للعديد من العناصر الدarfورية فرصا للمشاركة في النزاع المسلح في ليبيا مقابل الحصول على المال والأسلحة والمعدات (انظر الفقرات ١٨٠-١٨٢ أدناه).

## ألف - الجماعات المتمردة في دارفور

١٧٤ - جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد يمثل الحركة النشطة الوحيدة داخل دارفور، إذ تتركز عملياتها في منطقة جبل مرة. وعلى الرغم من أنها تحصيل إيرادات كبيرة من داخل دارفور، فهي موجودة أيضا في ليبيا وفي جنوب السودان. ويرد في الفقرات ٥٥ إلى ٥٨ أعلاه بيان بتمويل الحركة في دارفور.

## باء - الجماعات المتمردة في جنوب السودان

١٧٥ - يتناول الفرع السادس - باء أعلاه وجود الجماعات الدarfورية في جنوب السودان وأنشطتها فيه. وفي السنوات الأخيرة، انخفض الدعم المقدم لتلك الجماعات في جنوب السودان من حيث الأموال والأسلحة والمعدات واللوازم. والروح المعنوية السائدة في صفوف هذه الجماعات الدarfورية في جنوب السودان منخفضة، حيث وقعت حالات انشقاق عديدة مؤخرا. ويرغب معظم الموجودين في جنوب السودان في الانضمام إلى مسرح الحرب الأهلية في ليبيا التي تتيح المزيد من الفرص والمكافآت المالية.

## ١ - جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد

١٧٦ - يركز جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد الآن على الأنشطة الاقتصادية أساسا، بما في ذلك الزراعة في المناطق المحيطة بقواعده العسكرية. وتُخصص بعض المنتجات الزراعية للاستهلاك من قبل القوات، في حين يُرصد جزء كبير منها (الطماطم والبصل) للأغراض التجارية والتصدير. ويعمل جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في مجال النقل داخل جنوب السودان وفي اتجاه أوغندا ويستغل بعض الشاحنات والمركبات. وعبد الحفيظ الزبير في جنوب السودان وعبد السامي الزبير في كمبالا هما من الأشخاص الذين عهد إليهم بإدارة الأموال والعمليات التجارية في جنوب السودان. وهما أخوان يرتبطان بعائلة عبد الواحد. وتُمارس الأنشطة التجارية بين أوغندا وجنوب السودان. ويسعى جيش تحرير

السودان/جناح عبد الواحد بانتظام للحصول على تبرعات من تجار قبائل الفور الذين يمارسون أعمالهم في جنوب السودان في مدن جوبا ومابان وملكال وفالوج (بالويش).

١٧٧ - وفي السنوات الأخيرة، قادت سلطات جنوب السودان أنشطة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد على أراضيها. وأثار حادث اعتقال قائده، عباس خميس، واحتجازه في جوبا مؤخراً (انظر المرفق ١٠) إزعاجاً لسلطات جنوب السودان، وقد يغدو من الأصعب على جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد أن يقوم بأنشطته التجارية في جنوب السودان.

## ٢ - فصائل حركة العدل والمساواة

١٧٨ - تقدم فصائل حركة العدل والمساواة الدعم الأمني لرزق زكريا حسن، والي ولاية لول، داخل مدينة راجا وحولها، وتعمل بوصفها قوة أمن خاصة به. ويستخدمها الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضاً لمساعدته في بعض عملياته ضد الجماعات المناوئة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي مقابل ذلك، تتلقى المساعدة المالية، بالإضافة إلى الأسلحة والأزياء الرسمية والإمدادات.

## ٣ - اغتيال النور أبكر إدريس في واو بجنوب السودان

١٧٩ - كان النور أبكر إدريس رجل أعمال ناجحاً من قبيلة الرغاوة من دارفور اتخذ من واو مقراً له، وكان مرتبطاً بجيش تحرير السودان/جناح ميني مناوي. وكانت لديه منشآت في سوق جوبا وهجار في واو، وكان يتاجر في السلع المنزلية الإلكترونية والمولدات الكهربائية، ويعمل في مجال العقارات وتأجير المباني. وكان النور أبكر يدعم المجتمع الدارفوري بالإضافة إلى حركات التمرد المختلفة في دارفور بجنوب السودان. وعلى الرغم من ارتباطه بميني مناوي وشغله منصباً رسمياً في جيش تحرير السودان/جناح ميني مناوي، فقد كان يشارك عن كثب في تمويل جميع الجماعات المسلحة في دارفور ودعمها. وكان أيضاً من المقربين من كبار القادة والمسؤولين الحكوميين في جنوب السودان. واغتال مسلحون مجهولون النور أبكر خارج منزله في ٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وتعتبر المنازعات الداخلية والتنافس داخل المجتمع الدارفوري في جنوب السودان أحد الأسباب المحتملة وراء اغتياله. وأثر مقتل النور أبكر في معنويات المجتمع الدارفوري في واو، وسيؤثر سلباً في عمليات الجماعات المتمردة الدارفورية في جنوب السودان.

الشكل ١٨

صورة النور أبكر



المصدر: سري.

## جيم - الجماعات الدارفورية في ليبيا

### ١ - أنشطة المرتزقة

١٨٠ - أتاحت الحرب الأهلية في ليبيا والصراع الدائر بين مختلف الفصائل الليبية من أجل السيطرة على الأراضي والنفط فرصاً للجماعات الدارفورية للمشاركة والاستفادة. وعلى الرغم من أن الفصائل الليبية غنية بالأموال، فهي تفتقر إلى المقاتلين، وتسعى لتجنيدهم من مناطق أخرى. وتوجد مختلف الجماعات الدارفورية في ليبيا كمرتزقة وتسعى إلى كسب المال والأسلحة والمعدات. ولا تعتمد موالاة مختلف الجماعات الدارفورية لمختلف الفصائل الليبية عادة على الأيديولوجية وإنما على المصالح وإبرام أفضل صفقة. وفي بعض الأحيان تغير الجماعات الدارفورية ولاءها. ولوحظ أيضاً أن الجماعات المتمردة الدارفورية التي تنشط معاً في دارفور تقدم الدعم أحياناً إلى فصائل ليبية متعارضة.

١٨١ - وتتوقف المبالغ التي تدفع للجماعات المسلحة على التفاهم الذي تتوصل إليه مع الجماعات المسلحة الليبية. وفي بعض الحالات، يزود الجناح الليبي بمجموعة من عشرة مقاتلين بمركبة وأسلحة. وأفيد بأن بعض الجماعات من المقاتلين الذين يملكون مركبات وأسلحة يدفع لها مبلغ يصل إلى ٥ ٠٠٠ دولار في الشهر لكل مركبة. والمبالغ المدفوعة عن العمليات الهجومية أعلى من المبالغ المدفوعة لحراسة المنشآت. وبعد تنفيذ هجوم ناجح يُسمح للمقاتلين بالاحتفاظ بالمركبات والممتلكات التي يستولون عليها. ووفقاً لبعض المصادر، يدفع سماسرة ووكلاء الأطراف المتحاربة في ليبيا مبلغاً يصل إلى ٣ ٠٠٠ دولار لكل مجند جديد ينضم إلى فصيل ليبي. ووفقاً لمصادر المتمردين، دفعت سرايا الدفاع عن بنغازي مبالغ لعدة جماعات دارفورية (من بينها عناصر حركة العدل والمساواة ومحمد عبد الله علي) لدعمها الهجوم الذي شنته السرايا في آذار/مارس ٢٠١٧ على منطقة الهلال النفطي التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي. وسُددت المبالغ، التي ذكرت التقارير أنها تصل إلى عدة ملايين من الدينارات الليبية، عن طريق جماعة متمردة تشادية مشاركة أيضاً في العملية، تلقت الأموال من سرايا الدفاع عن بنغازي وتقاسمتها مع الجماعات الدارفورية قبل شن الهجوم.

١٨٢ - واستفاد جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد من مشاركته في النزاع الدائر في ليبيا. ووفقاً للشهادات التي تلقاها الفريق، حصلت الجماعة في الآونة الأخيرة على قرابة ٢٠ مركبة كمقابل لخدماتها. وعلم الفريق أن جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في ليبيا أرسل بعض المال إلى قادته في جبل مرة.

### ٢ - الأنشطة الإجرامية

١٨٣ - تلقى الفريق معلومات تفيد بأن بعض الجماعات الدارفورية تشارك أيضاً، إلى جانب كونها تمد مختلف الفصائل الليبية بالمقاتلين المرتزقة، في توفير الحماية والمرور الآمن لمهربي المهاجرين، وفي عمليات الخطف طلباً للقدية، وتهريب الأسلحة والمخدرات والمركبات وتحصيل الرسوم المفروضة على المركبات التجارية. وتنفذ هذه الأنشطة بالتعاون مع العصابات الإجرامية المحلية العاملة في ليبيا وتشاد. وطبقاً لمصدر من المتمردين، يتعاون بعض متمرد دارفور الذين يعملون في جنوب ليبيا أحياناً مع مهربي مهاجرين من قبيلة الزغاوة السودانية يدعى عبد العزيز طيارة ومهربي مهاجرين من ليبيا مقيم في بني وليد يعرف باسم محمد المزري، بهدف توفير الحراسة الأمنية لقوافل المهاجرين العابرة من الحدود بين السودان وليبيا حتى سبها.

١٨٤ - وفي جنوب ليبيا، يسير بعض متمردى دارفور دوريات في الصحراء لاعتراض قوافل مهربي المهاجرين والمخدرات، وفقاً لمصادر محلية مختلفة. ثم يقومون بتحصيل رسوم من أجل السماح للقوافل بمواصلة طريقها أو يستولون على البضائع ويعيدون بيعها. وتجري هذه العمليات في بعض الأحيان بالشراكة مع حماهم المحليين من عشائر التبو الذين يعرفون طرق التهريب ويقتطعون لأنفسهم قسطاً من المكاسب التي يجنيها الدارفوريون. فعلى سبيل المثال، في أواخر عام ٢٠١٦، اعترض بعض أتباع عبد الله بشار جلي "جنا" مركبة تحمل مخدرات في جنوب ليبيا، وفقاً لمصادر مختلفة. وباعوا المخدرات التي استولوا عليها إلى تجار مخدرات واشتروا بما حصلوا عليه من إيرادات ثلاث مركبات من نوع لاندكروزر في تشاد ونقلوها إلى ليبيا. وجميع هذه الأنشطة ظرفية وانتهازية. ووفقاً لبعض المصادر، تفتقر معظم جماعات المتمردين في دارفور إلى المعرفة والاتصالات اللازمة للاندماج بشكل محكم في شبكات الاتجار.

### ٣ - تهريب المركبات من ليبيا إلى دارفور

١٨٥ - على الرغم من اتخاذ حكومة السودان إجراءات ضد تهريب المركبات بمصادرتها وفرض الرسوم الجمركية وغيرها من الغرامات والجزاءات عليها، فقد أُبلغ الفريق أن عمليات تهريب المركبات من ليبيا إلى شمال دارفور لا تزال مستمرة. وتنقل المركبات عادة على شاحنات عن طريق منطقة المالحة. ولكن غالباً ما يسوق المهربون المركبات عبر الصحراء إلى شمال دارفور، بغرض الإفلات من الوكالات الحكومية. ويسدد المهربون في ليبيا ثمن هذه المركبات بالنفط، ثم تنقل إلى دارفور في غضون ثلاثة أسابيع من دخولها إلى ليبيا.

### دال - المليشيات العربية العاملة في دارفور

١٨٦ - تنشط ميليشيات عربية شتى في دارفور، وتفيد التقارير أنها ضالعة في أنشطة إجرامية من قبيل عمليات الخطف طلباً للقدية، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وسرقة الماشية. وتبيع بعض الجماعات العربية الأسلحة والدخائر إلى جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في جبل مرة.

### هاء - الشركات والمؤسسات التجارية التي توفر مصادر الدخل

١٨٧ - تلقى الفريق معلومات تفيد بأن الجماعات الدارفورية تدير مؤسسات تجارية وشركات تستخدم إيراداتها لتمويل ودعم أنشطة هذه الجماعات. فلدى جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد أعمال تجارية في جنوب السودان وأوغندا والبلدان المجاورة حيث تمثل أنشطته الرئيسية في التجارة والنقل. ويتولى أشخاص من عائلة عبد الواحد إدارة معظم هذه الأعمال، كما هو الحال فيما يتصل بجميع المسائل المتعلقة بالأموال والشؤون المالية. ويشترك عبد الحفيظ الزبير في جنوب السودان وعبد السامي الزبير في كمبالا في إدارة العمليات التجارية لفائدة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في جنوب السودان. أما حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي فلهيما مؤسسات في أوروبا، وأعمال في أوغندا، والإمارات العربية المتحدة، وغرب أفريقيا تنشط في مجال التجارة. ويجري تحويل الأموال لدعم حركات دارفور مالياً عن طريق جهات تتولى نقلها، ونظام الحوالة، والخدمات النقدية المتنقلة، وخدمة ويسترن يونيون. ويضطلع الفريق بمواصلة دراسة روابط هذه المؤسسات في مختلف البلدان مع المجموعات الدارفورية.

## واو - تبرعات المغتربين

١٨٨ - كانت للحركات الدارفورية مكاتب في جميع أنحاء العالم ودأبت على جمع تبرعات من المغتربين الدارفوريين لدعم كفاحها المسلح في دارفور. أما الآن، باستثناء جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، لا تنشط هذه الحركات في دارفور. ويلتمس جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد التبرعات من المغتربين الفوريين. وعلى الرغم من أن هذه التبرعات كانت كبيرة فيما سبق، فقد تضاءلت مع فقدان ثقة المغتربين في هذه الحركات وفتور الحماس لمساعدتها.

## حادي عشر - التوصيات

### ألف - التوصيات المقدمة إلى اللجنة

١٨٩ - يوصي الفريق للجنة بأن تنظر في البيانات التعليلية المقدمة من الفريق عملاً بالفقرة ٣ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥).

١٩٠ - ويلاحظ الفريق حضور موظفي حكومة السودان على نحو منتظم في بعض الاجتماعات التي عقدها الفريق مع محاورين غير حكوميين. وهذا يتعارض مع استقلال الفريق، ويمنعه من مقابلة بعض المحاورين، ويثير أيضاً مخاطر متعلقة بحماية المصادر. ويوصي الفريق بأن يرأس الرئيس حكومة السودان ليوصيها بإبداء التعاون مع الفريق والاحترام الكامل لاستقلاله ولولاية التحقيق المنوطة به.

١٩١ - وينبغي للجنة أن تشجع حكومة السودان على استكمال تحويل قوات الدعم السريع بشكل كامل إلى قوة مهنية وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، وفقاً لقانون قوات الدعم السريع.

١٩٢ - وينبغي للجنة أن تشجع حكومة السودان والجهات المانحة على أن توفر للجان والهيئات الأخرى التي أنشئت عقب اعتماد وثيقة الدوحة ما يلزم من الموارد لتنفيذ ولاياتها.

١٩٣ - وينبغي للجنة أن توصي حكومة السودان بتوفير التدريب وبناء القدرات على الصعيد الوطني بشأن العنف الجنسي وحماية النساء والفتيات، وتعزيز توفير الخدمات القانونية والرعاية الطبية والدعم النفسي - الاجتماعي للناجيات من العنف الجنسي.

١٩٤ - وينبغي للجنة أن تشجع حكومة السودان على التعجيل ببسط سلطة الدولة، ولا سيما الشرطة والمؤسسات القضائية، لتشمل المواقع النائية من أجل تيسير الوصول إلى العدالة. وينبغي أيضاً أن تكون المؤسسات المذكورة مجهزة بالكامل ومزودة بالموارد وقادرة على العمل بشكل مستقل فيما يتعلق بإجراء التحقيقات ومحاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

١٩٥ - وإذ يشير الفريق إلى توصياته السابقة بشأن هذا الموضوع، فإنه يكرر التأكيد أن اللجنة قد تود حث حكومة السودان والدول الأعضاء على وضع آليات (مثل تشديد عمليات مراقبة الحدود والجوازات) من أجل رصد حظر السفر المفروض على الأفراد المدرجين في القائمة وتنفيذه.

١٩٦ - وإذ يشير الفريق إلى توصياته السابقة بشأن هذا الموضوع، فإنه يكرر التأكيد أن اللجنة قد تود حث حكومة السودان والدول الأعضاء على تنفيذ تدابير تجميد الأصول على الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة.

١٩٧ - وينبغي للجنة أن تحث الدول الأعضاء على التعاون الكامل مع الفريق وتقديم ردود في الوقت المناسب لطلباته المتعلقة بالحصول على المعلومات.

#### باء - التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن

١٩٨ - يوصي الفريق مجلس الأمن بأن يحث الفصائل المتحاربة الليبية على الكف عن التعاون مع الجماعات المسلحة الدارفورية.

١٩٩ - وينبغي أن تدعم الدول الأعضاء مركز العمليات الإقليمي في الخرطوم والمبادرات الإقليمية المماثلة في إطار نهج كلي وشامل لبناء السلام وإدارة الحدود والتصدي للتحديات الشاملة مثل تهريب المهاجرين.

## Annex 1 — Mandate and Methodology

### Mandate

In paragraph 7 of resolution [1556 \(2004\)](#), the Security Council mandated all states to take the necessary measures to prevent the sale or supply, to all non-governmental entities and individuals, including the Janjaweed, operating in the states of North Darfur, South Darfur and West Darfur, by their nationals or from their territories or using their flag vessels or aircraft, of arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned, whether or not originating in their territories.

In paragraph 8 of the resolution [1556 \(2004\)](#), the Council further mandated all states to take the necessary measures to prevent any provision to the non-governmental entities and individuals identified in paragraph 7, by their nationals or from their territories of technical training or assistance related to the provision, manufacture, maintenance or use of the items listed in paragraph 7.

In paragraph 7 of its resolution [1591 \(2005\)](#), the Council extended the arms embargo to include all parties to the N'Djamena Ceasefire Agreement and any other belligerents in the aforementioned areas in Darfur.

In its resolution [2035 \(2012\)](#), the Council extended the reference to the three states of Darfur to all the territory of Darfur, including the new states of Eastern and Central Darfur created on 11 January 2012.

The enforcement of arms embargo was further strengthened, in Paragraph 10 of the resolution [1945](#), by imposing the condition of end user documentation for any sale or supply of arms and related materiel that is otherwise not prohibited by resolutions [1556](#) and [1591](#).

In paragraphs 3 (d) and 3 (e) of resolution [1591 \(2005\)](#), the Council imposed targeted travel and financial sanctions on designated individuals (the listing criteria were further extended to entities in resolution [2035 \(2012\)](#)), to be designated by the Security Council Committee established pursuant to resolution [1591 \(2005\)](#), on the basis of the criteria set out in paragraph 3 (c) of that resolution. In its resolution [1672 \(2006\)](#), the Council designated four individuals.

The Panel operates under the direction of the Security Council Committee established pursuant to resolution [1591 \(2005\)](#). The mandate of the Panel, as set out in resolution [1591 \(2005\)](#), is:

- a- To assist the Committee in monitoring implementation of the arms embargo;
- b- To assist the Committee in monitoring implementation of the targeted travel and financial sanctions; and
- c- To make recommendations to the Committee on actions that the Security Council may want to consider.

In its resolution [2340 \(2017\)](#) and preceding resolutions, the Security Council also requested that the Panel:

- d- Report on the implementation and effectiveness of paragraph 10 of resolution [1945 \(2010\)](#) in quarterly updates;
- e- Continue to coordinate its activities, as appropriate, with the operations of the UNAMID, with international efforts to promote a political process in Darfur, and with other Panels or Groups of Experts, established by the Security Council, as relevant to the implementation of its mandate;

- f- Assess in its first and final reports;
- g- Progress towards reducing violations by all parties of the measures imposed by paragraphs 7 and 8 of resolution [1556 \(2004\)](#), paragraph 7 of resolution [1591 \(2005\)](#) and paragraph 10 of resolution [1945 \(2010\)](#);
- h- Progress towards removing impediments to the political process and threats to stability in Darfur and the region;
- i- Violations of international humanitarian law or violations or abuses of human rights, including those that involve attacks on the civilian population, sexual and gender-based violence and violations and abuses against children; and
- j- Other violations of the above-mentioned resolutions;
- k- Provide the Committee with information on those individuals and entities meeting the listing criteria in paragraph 3 (c) of resolution [1591 \(2005\)](#);
- l- Continue to investigate the financing and role of armed, military and political groups in attacks against UNAMID personnel in Darfur, noting that individuals and entities planning, sponsoring or participating in such attacks constitute a threat to stability in Darfur and may therefore meet the designation criteria provided for in paragraph 3 (c) of resolution [1591 \(2005\)](#); and
- m- Investigate any means of the financing of armed groups in Darfur.

### **Methodology**

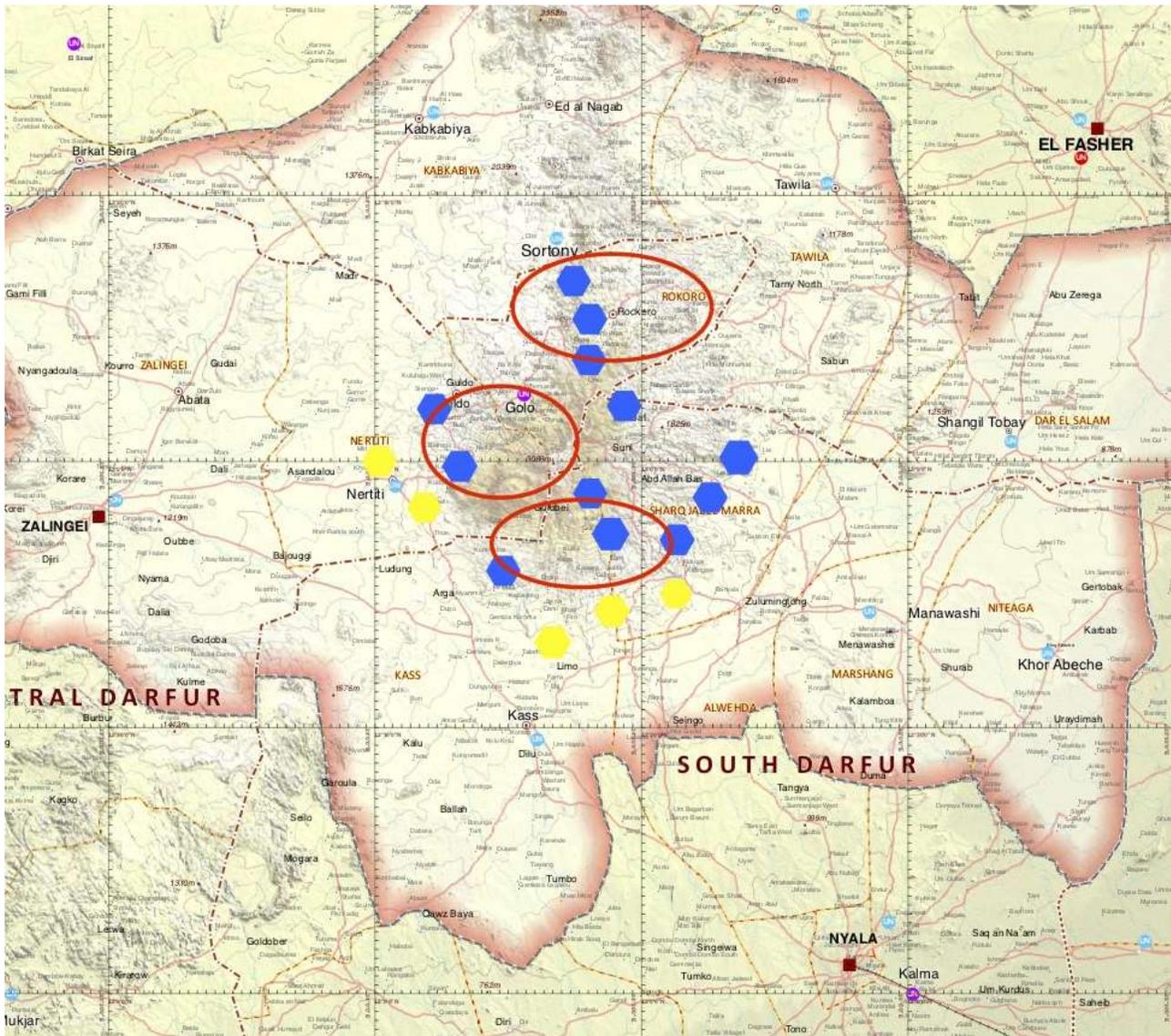
The Panel followed a professional and technical methodology underpinned by the maintenance of transparency, objectivity, impartiality and independence. It worked in full conformity with the best practices and methods recommended by the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions (see [S/2006/997](#)). Emphasis was placed on adherence to standards regarding transparency and sources, documentary evidence, corroboration of independent verifiable sources and providing the right of reply to interlocutors. The Panel based its reasoning on a balance of probability to ascertain that a reported fact or piece of information can be substantiated on the basis of credible sources or verifiable evidence. The Panel has collected information on incidents and topics from multiple sources, with first-hand knowledge of events as much as possible.

The report is based on information gathered during the Panel's visits to Sudan and other countries from March to December 2018. The Panel met with a wide range of interlocutors, including the Government of Sudan (GoS), foreign Governments, the African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur (UNAMID), armed groups, Internally Displaced Persons (IDP), civil society organizations and United Nations bodies.

During the reporting period, the Panel has had regular exchanges with the UN Panel of experts on CAR, Libya and South Sudan, in order to address the crossborder aspects of the Darfur file and of the Sudan sanctions regime.

The Panel has retained the terms used in previous reports, as understood in the context of the Darfur conflict and by most interlocutors. We define as "militias", armed groups which are neither part of the rebellion nor have any official governmental status. We define as "rebel groups", armed groups with an anti-government agenda.

## Annex 2 — Conflict dynamics in Jebel Marra



SLA/AW

Arab militias

Area of clashes

### Annex 3 — Transcript of a SLA/AW internal document regarding the establishment of the movement's Public Finance Office

*Translated from Arabic*

Sudan Liberation Army movement

General Command

Office of the Commander-in-Chief No. *mim*

No. *mim/qaf/ayn*

To: Office of the Vice-President of the movement, General Harran

Subject: Establishment of the Public Finance Office in the liberated territories

With regard to the above subject and in accordance with your instructions, I, the Commander-in-Chief of the Sudan Liberation Army, have established the Office of Deputy Commander of the Finance Command and have issued the following decision:

The office shall function for one year. It shall approve a budget every six months and monitor the performance of those who have been designated. At the end of the year, nominations shall be made, and direct elections held.

Following is the composition of the Public Finance Office:

1. Uthman Adam Umar Yahya, general commander of public finance
2. Muhammad Ali Taha Abdulghani, deputy [commander] of public finance
3. Abdulaziz Bashar Abu Taqiyah, public finance rapporteur (administration)
4. Al-Tayyib Muhammad Muhammad Ali, office of the secretary of public finance

The heads of the branch finance offices:

1. Yusuf Abdullah Sulayman Muhammad, Martyr Muhammad Hasbullah Brigade
2. Ya'qub Ali Salih, Martyr Ali Dinar Brigade
3. Ahmad Adam Harun Rahamh, Martyr Ali Dinar Brigade
4. Muhammad Ali Khamis Hamid, Martyr Hasan Samu Brigade
5. Siddiq Abdulmawla Abdullah Nayrubi, Martyr Sultan Tayrab Brigade
6. Abdulhamid Abu al-Qasim Arbab (teacher), Martyr Mujahid Brigade
7. Abu Bakr Abdullah Muhammad Sawmit, Martyr Karam al-Din Brigade
8. Adam Harun Muhammad Buway, Martyr Abdullah Karin
9. *To be determined*, Martyr Abu al-Khayrat Brigade A
10. *To be determined*, Martyr Abu al-Khayrat Brigade B

Orders:

1. Control financial resources.
2. Maintain the financial foundations and controls of the movement.
3. Work with other branches of the movement, with a view to ensuring that their needs are met.
4. Audit and develop budgets.

5. Mobilize public finance resources.
6. Control spending in such a manner as to serve the general interest.
7. Identify and distribute resources year-round.
8. With the authorization of command, develop plans to secure funds and regulate financial operations.
9. Establish spending priorities.
10. Secure the sites where funds are held.
11. Maintain clear income and expense ledgers.
12. Ensure that disbursement authorizations are dated and clearly written.
13. Equitable distribution to the entire army, in accordance with instructions from command.
14. Revitalize investment plans.
15. Carry out any other tasks assigned to them.

The Office of the Deputy Commander of the General Command was hereby established.

16 to 18 October at General Command.

The restructuring of the Office of Local Administration and the Office of Humanitarian Affairs will be addressed at the next meeting on 30 October 2018.

Revolution, revolution until victory.

Endorsed by

Commander-in-Chief

Abdulqadir Abdulrahman Ibrahim

Gaddura



**Annex 5 — Transcript of a video interrogation of an SLA-MM commander captured in Libya**

*Translated from Arabic*

Question: What is your name?  
Answer: My name is Amir Adam [incomprehensible].  
Question: What is your age?  
Answer: 32 years.  
Question: What is your nationality?  
Answer: I am a Sudanese national.  
Question: When did you enter Libya?  
Answer: I have been in Libya for one year.  
Question: What is your affiliation?  
Answer: [Unintelligible] Sudan Liberation Army/Minawi branch.  
Question: What is your rank in the movement?  
Answer: Huh?  
Question: The movement, what is your rank in the movement?  
Answer: Major.  
Question: Uh-huh. What exactly is it that you do in the movement?  
Answer: I am a group commander.  
Question: Group commander. You mean that you are in charge of a group?  
Answer: Group commander.  
Question: When you entered Libya... where exactly did you enter Libya?  
Answer: I entered Libya [unintelligible] and headed to Awbari, then I went to Bazimah, then on to Zella and Sarim.  
Question: You went to Zella and Sarim?  
Answer: Yes.  
Question: In which battles did you participate in Libya?  
Answer: I participated in battles at Bazimah?  
Question: What did you participate in at Awbari?  
Answer: At Awbari, I [unintelligible].  
Question: When you entered Libya... how many of you were there when you entered Libya?  
Answer: Huh?  
Question: How many persons entered Libya?  
Answer: How many were we?  
Question: Yes, how many?  
Answer: We had five dead.  
Question: No. How many persons entered Libya? How many vehicles and how many persons?  
Answer: We entered Libya with 25 vehicles and 300 persons.  
Question: 300 persons?  
Answer: Yes.  
Question: Alright. With which Libyans did you deal?  
Answer: In Libya, we dealt with Hajj Husayn.  
Question: From where is Hajj Husayn?  
Answer: Husayn is from [unintelligible].  
Question: Which tribe?  
Answer: Tubu.  
Question: Who supported you and came to you in Awbari?  
Answer: Hajj Husayn.  
Question: Anyone else?  
Answer: Ali Sidi.  
Question: Who is Ali Sidi?

- Answer: Ali Sidi.
- Question: What does he do?
- Answer: Ali Sidi said, 'I am the head of southern Libya'.
- Question: Head of southern Libya?
- Answer: Yes.
- Question: Alright. What was the purpose?
- Answer: He said, 'I have problems in southern Libya'.
- Question: Speak louder, speak louder.
- Answer: I have problems in southern Libya, in Awbari, Safa and Kufrah.
- Question: Okay. Alright. You participated in the battle at Bazimah?
- Answer: I participated in the battle at Bazimah.
- Question: Alright. When they captured you, what vehicle were you driving?
- Answer: A Toyota.
- Question: A Toyota [Land] Cruiser?
- Answer: Yes, a [Land] Cruiser.
- Question: What weapons?
- Answer: A 14.5 [gun].
- Question: What are the weapons for which you have received training?
- Answer: I am trained to use 14.5 [guns] and Dushkas.
- Question: Alright? Where were you trained, exactly? In which region were you trained?
- Answer: I trained in Jebel Marra.
- Question: Where is Jebel Marra?
- Answer: In northern Darfur.
- Question: Northern Darfur?
- Answer: In the Sudan.
- Question: Alright. Did you participate in the battles at Bawabat Abu Zurayq?
- Answer: Abu Zurayq, no I did not participate.
- Question: Did you loot?
- Answer: Abu Zurayq.
- Question: Loot. Loot. Did you or did you not loot?
- Answer: No, I did not loot Abu Zurayq.
- Question: Alright, [unintelligible] stole the vehicle?
- Answer: Yes, at the battle of Tazarbu I had a commander named Muhammad Tubah.
- Question: Muhammad Tubah.
- Answer: Yes.
- Question: [Unintelligible].
- Answer: He stopped the vehicles and had soldiers disembark. He said, 'Inspect these vehicles, the vehicles with [unintelligible]'.
- Question: What did they have with them?
- Answer: [Unintelligible] and took money and telephones from them.
- Question: Were you with him?
- Answer: I was with him, on top of the vehicle.
- Question: Alright. What happened then?
- Answer: We could see far. I was on top of the vehicle.
- Question: Alright. What happened then? Did he steal a larger vehicle?
- Answer: From there we headed in the direction of Zallah. We came across a vehicle on the road. A civilian vehicle. A [Land] Cruiser [unintelligible].
- Question: A [Land] Cruiser [unintelligible]?
- Answer: Yes, [unintelligible] a man, two women and a small child.
- Question: Alright.
- Answer: He made them get out right there, on the road.

Question: He made them get out right there on the road?  
Answer: He told them [unintelligible] here with [unintelligible] he gave them water, then we returned to Bazimah.

Question: You took their vehicle?  
Answer: The vehicle on the road to Zella [unintelligible] in Bazimah.

Question: Very well, very well. Where were you headed originally? Where did you go to in Zella? To whom?  
Answer: Huh?

Question: Where were you quartered exactly in Zallah?  
Answer: We were at a farm in Zella?

Question: Whose farm?  
Answer: The farm of Shaykh Hilal.

Question: Who?  
Answer: Shaykh Hilal

Question: Shaykh Hilal?  
Answer: Yes.

Question: What is his nationality? Libyan?  
Answer: Shaykh Hilal is a Libyan.

Question: Libyan?  
Answer: Yes.

Question: Alright. Who was at the farm?  
Answer: Huh?

Question: Who, who was staying at the farm?  
Answer: The farm! Shaykh Hilal.

Question: Alright. You went to the farm, and who was there? All Saudi Arabians, or were there other nationalities?  
Answer: All Saudi Arabians.

Question: How many?  
Answer: Almost 600 persons.

Question: Alright. How many vehicles were there?  
Answer: 50 vehicles.

Question: What weapons were mounted on them?  
Answer: [Incomprehensible], rocket launchers, Dushkas, 106, RPG 9, and [incomprehensible]

Question: Alright? Where did you get all these weapons?  
Answer: Huh?

Question: Where did you get the weapons and vehicles?  
Answer: They came from the Sudan.

Question: You brought them from the Sudan?  
Answer: Yes.

## Annex 6 — Opportunistic Darfur elements in Libya

1. Various Darfuri elements not aligned with Darfuri armed groups have been engaging in various illegal activities in Libya. For instance, Jibril Ibrahim Abdulkarim Mayu ‘Tek’, who is subject to the 1591 Sanctions regime, is reportedly involved in various criminal activities between Darfur, Libya and Chad. A member of the Liberation Justice Movement (LJM) rebel coalition which signed the DDPD, he suddenly left Sudan for Libya about two years ago.

2. Mubarak Jeli, a former JEM-Dabajo commander who refused to join the DDPD with JEM-Dabajo, is another good example of these former rebels who operate independently in Libya as mercenaries and traffickers. In September 2017, Jeli was captured with his men in southern Libya by the Conseil de Commandement Militaire pour le Salut de la Republique (CCMSR) Chadian rebel group, who proposed to deliver him to the Sudanese authorities (who refused). After a mediation by local Tubu leaders, Jeli was eventually released by the CCMSR.

*Jeli taken by the CCMSR*



3. Abdallah Banda, an ex-JEM commander charged and wanted by the ICC for his alleged involvement in an attack on African Union peacekeepers in Darfur in 2007, has been engaged in artisanal gold mining in the Kouri Bougoudi area for 2 or 3 years. In November 2018, his team clashed with the CCMSR Chadian rebel group in southern Libya and reportedly suffered heavy losses.

4. According to several sources, many members of Arab tribes of Darfur work as mercenaries for all the Libyan factions (LNA, BDB, etc). Recruitment has reportedly increased recently. This is partly because in a context where Libyan parties accuse each other of using foreign mercenaries, their Arab ethnicity makes them less noticeable than the mostly black Darfur rebels.

Annex 7 — Internal LNA correspondence on Darfuri rebel auxiliaries  
(Source: Confidential)

حول إفادة الموضوع : التاريخ : الموافق : الإشاري :

21 محرم الحرام 1439 هـ  
2017/10/11 م  
م.س. 14 / 36 / 36

القيادة العامة للقوات المسلحة  
رئاسة الأركان العامة  
منطقة سبها العسكرية

3015

إلي / القيادة العامة للقوات المسلحة

أفيدكم بأن القوة المساندة السودانية منتشرة في مناطق الواو وسبها وأم الأرنب وتمسه وهي غير منضبطة وأفرادها يمارسون في أعمال التهريب حيث تم ضبط أحد أفرادها بحوزته مواد مخدرة علي إثر ذلك تهجم فرد آخر من أجل تخليص زميله وحاول الاستيلاء علي سلاح فرد الشرطة العسكرية بالبوابة مما اضطره إلى الرماية علي أرجله أدى ذلك إلي وفاته أثناء إسعافه لتعرضه لنزيف حاد .

تقدم أمر هذه القوة إلى أهل فرد الشرطة العسكرية مطالباً بالفدية أو أخذ الثار من أبنيهم وطالبهم بمبلغ مائتان وخمسة وعشرون ألف دينار وتخوفاً من أهل الشرطي علي أبنيهم وافقوا علي ذلك وقاموا بدفع مبلغ خمسون ألف دينار كدفعة أولى وطالبوا بمهلة حتى يتمكنوا من تجميع بقية المبلغ .

عليه يرجى أمركم إلى أمر هذه القوة بإلغاء هذا الاتفاق نظراً لأن فرد الشرطة العسكرية كان يقوم بمهامه المكلف بها قانوناً والرماية كانت للدفاع عن النفس ولم يقصد القتل المباشر حيث كانت على الأرجل وإن تعذر ذلك يرجى الموافقة علي دفع الفدية كاملة من مخصصات إدارة الشرطة العسكرية .

يرجى الاستلام ،،،،،

المرفقات :  
صورة من الاتفاق

لواء /

امضان عطية الله أبوزيد البرعصي  
م.س. 14 / 36 / 36

القيادة العامة للقوات المسلحة  
رئاسة الأركان العامة  
منطقة سبها العسكرية

صورة منه إلى :  
فرع إدارة الاستخبارات العسكرية / للعلم

**Translation from Arabic**

Armed Forces General Command  
Office of the Chief of Staff  
1439  
Sabha Military Zone

Subject: For information  
Date: 21 Muharram A.H.

Corresponding to: 11 October 2017

Reference no.: Sabha Military  
District / / 36 [illegible]

[Handwritten:] 345

To: Armed Forces General Command

I hereby inform you that the Sudanese auxiliary force deployed in the Waw, Sabha, Umm al-Arnab and Tumsah zones is indisciplined. Its members are engaging in smuggling operations. One of them was arrested in possession of narcotic substances. Subsequently, another member made an attack to free his comrade. He tried to grab the weapon of a military policeman at the checkpoint. He was forced to shoot at his legs. He died enroute to hospital from loss of blood.

The commander of that force went to the family of the military policeman demanding a ransom or retaliation against their son. He asked them for 225,000 dinars, and out of fear for their son, the family of the policeman agreed to that. They paid 50,000 as a first instalment and asked for extra time to enable them to collect the rest.

We ask you to order the commander of that force to cancel that agreement. The military policeman was only carrying out the duties he was charged with under the law. He fired in self-defence, without intent to kill, shooting at the legs. If that is not possible, then we request approval to pay the full ransom out of the allocations for the military police administration.

Please be so advised.

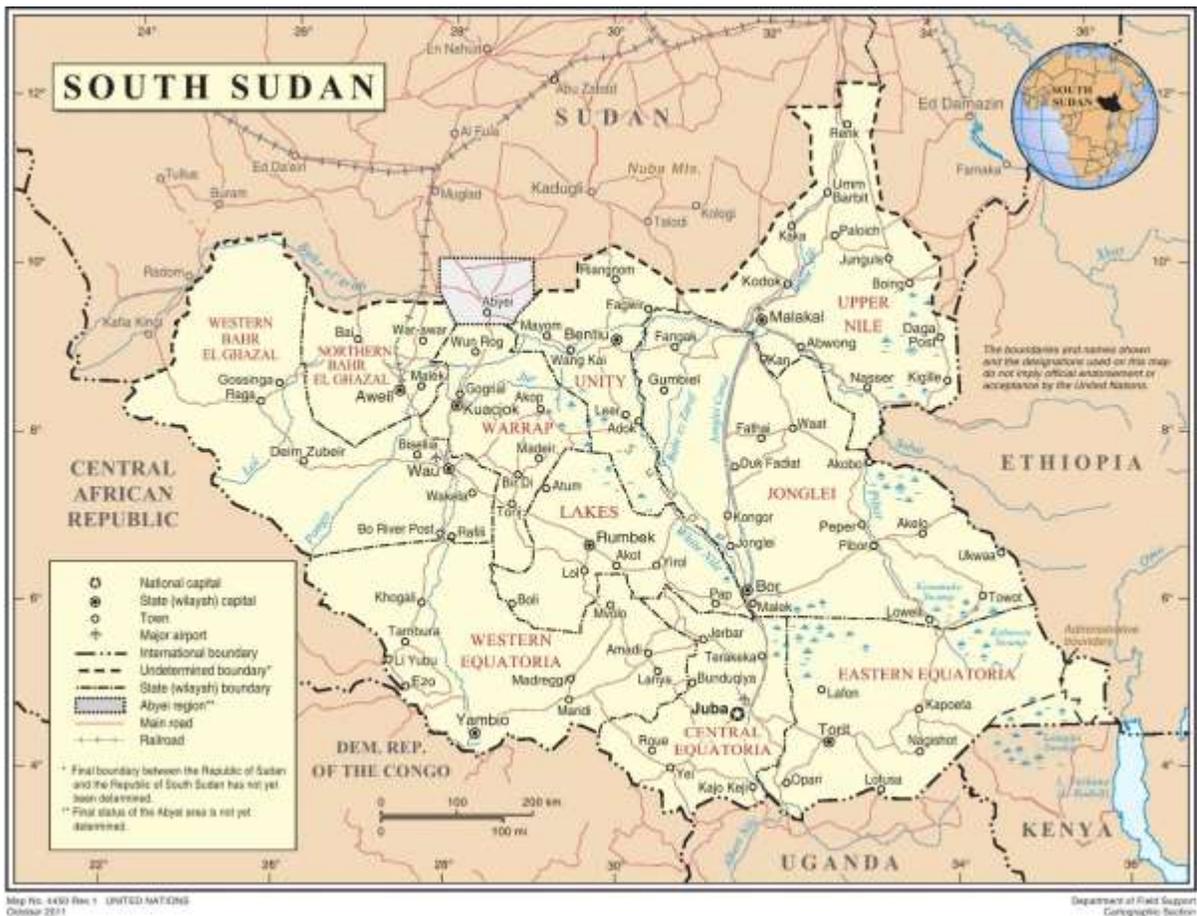
Annexes:  
Photocopy of the agreement

(Signed) Ramadan Atiyatullah Abu Zayd al-Birr **al-Bar'asi**  
Commander of the Sabha Military Zone

[Seal: Armed Forces General Command  
Sabha Military Zone  
Office of the Chief of Staff]

CC:  
Military intelligence administration branch / For information  
[Bottom of page cut off]

### Annex 8 — Map of South Sudan



**Annex 9 — Official statement by “Sudanese Revolutionary Council”,  
15 February 2018 (translated from Arabic)**

*In the name of God, the Merciful, the Compassionate*

The Sudanese Revolutionary Council

Decisions of the Chairman of the Revolutionary Council

Decision No. 5 (2018)

Name of decision and entry into force:

This decision shall be called the “Decision appointing the secretaries of the Council’s executive secretariats”. It shall enter into force from the date of its signature.

In accordance with the powers conferred upon me by the Basic Statute, I hereby issue the following decision:

The following persons shall be appointed secretaries of the executive secretariats indicated next to their names:

- |    |                                 |                                                  |
|----|---------------------------------|--------------------------------------------------|
| 1. | General Abdulrahman Arbab Hamid | Secretary of Military Affairs                    |
| 2. | Ahmad Hamid Ahmad               | Secretary of Political Affairs                   |
| 3. | Husni Fadlullah Farah           | Secretary of Justice and<br>Humanitarian Affairs |
| 4. | Abdulraziq Qamr Adam            | Secretary of Foreign Affairs                     |
| 5. | Isa Adam Muhammad               | Secretary of Organization Affairs                |
| 6. | Adam Abdullah Muhammad          | Secretary of Media Affairs                       |

Issued under my signature and seal

15 February 2018

Bahrudin Adam Karamah

Chair of the Sudanese Revolutionary Council

General Commander of the Council’s forces

## Annex 10 — Incident about Abbas Khamis (SLA/AW)

On 15 August 2018, Abbas Khamis, deputy-commander of the force in South Sudan, was kidnapped by SPLA Military Intelligence (MI) personnel in Rajal-Mafi area of Juba. The SPLA MI informed Abbas that he was detained on the orders of Abdullah Haran. While in captivity, he was badly injured during a scuffle with his captors. The SLA/AW men Abdul Hafiz, Adam Ortega Haroon, Mubarak and Abu Shanab took custody of Abbas and moved him from the MI premises to the SLA/AW safe house in Guedele, Block 8 in Juba where he was chained and beaten up. The plan was reportedly to transfer Abbas Khamis to the SLA/AW base in Pariang area and to eliminate him. For carrying out this operation the MI members were allegedly paid 300000 South Sudanese Pounds by Mubarak and Sultan Adam Fur, on behalf of Abdullah Haran. Abbas was able to inform some of his colleagues about his detention, who reached out to SPLA Major General Akol Majok Nyigan. General Majok had Abbas traced and released from his captors. The SLA/AW members and MI staff involved in the incident were arrested by General Majok.

This information was sourced from the interviews conducted with various SLA/AW members who were closely involved with this incident.

Abbas Khamis' injury



Source: Confidential

## Annex 11 — 4X4 vehicles in possession of armed groups

The Panel of Experts, in the course of their work have found 4X4 vehicles used by the various Darfuri armed groups in Darfur and elsewhere. The Panel has deliberately attempted to find out how the said vehicles have come into possession of the groups.

Most of these vehicles have been handled or sold through the following company based in Oman.

Oman vehicles  
 Saud Bahwan Group  
 P.O Box 3168, Ruwi  
 Postal Code 112 Sultanate of Oman  
 Telephone: (968) 24578000  
 Fax (968) 24561631  
 e-mail: sbgroup@omantel.net.om

The Panel has written this company asking for details including who was the final recipient, who paid for the vehicles among other important details. The table below show the reference numbers of letters the Panel has written to this company requesting for information.

Table showing letters written by the Panel on 4X4 vehicles to Saud Bahwan group

Date of inquiry	Number of vehicles	Letter reference number
September 2014	11	<a href="#">S/AC.47/2014/PE/OC.188</a> of 26 September 2014
September 2017	5	<a href="#">S/AC.47/2017/PE/OC.88</a> of 29 September 2017
August 2018	11	<a href="#">S/AC.47/2018/PE/OC.29</a> of 7 August 2018

## Annex 12: Abbreviations

AU	African Union
AUHIP	AU High-Level Panel
BDB	Benghazi Defence Brigades
CAR	Central African Republic
CCMSR	Conseil de Commandement Militaire pour le Salut de la République
DDPD	Doha Document for Peace in Darfur
DDR	Disarmament, Demobilization and Reintegration.
DRA	Darfur Regional Authority
DTP	Darfur Travel Permit
EU	European Union
EUC	End User Certificate
GoS	Government of Sudan
GoSS	Government of South Sudan
GSLF	Gathering of the Sudan Liberation Forces
HAC	Humanitarian Aid Commission
IDP	Internally Displaced Person(s)
IHL	International Humanitarian Law
IOM	International Organization for Migration
JEM	Justice and Equality Movement
JSR	Joint Special Representative
MI	Military Intelligence
LNA	Libyan National Army
NCP	National Congress Party
NFP	National Focal Point
NGO	Non-Government Organisation
NISS	National Intelligence and Security Service (Sudan)
OCHA	Office for Coordination of Humanitarian Affairs (UN)
RPG	Rocket Propelled Grenade
RSF	Rapid Support Force(s)
SAF	Sudanese Armed Forces
SDG	Sudanese Pound
SLA/AW	Sudan Liberation Army-Abdul Wahed Mohamed Nour
SLA-Justice	Sudan Liberation Army-Justice
SLA-MM	Sudan Liberation Army-Arkou Minni Minawi
SLA-TC	Sudan Liberation Army-Transitional Council

---

SLA-Unity	Sudan Liberation Army-Unity
SLFA	Sudan Liberation Forces Alliance
SPLA	Sudan People's Liberation Army (South Sudanese Army)
SPLM-N	Sudan People's Liberation Movement-North
SRF	Sudanese Revolutionary Front
SRS	Special Representative of the Secretary General
TS	Team Site
UK	United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
UN	United Nations
UNAMID	African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees
UNMISS	United Nations Mission in South Sudan
UNSC	United Nations Security Council
UNSMIL	United Nations Special Mission in Libya
USA	United States of America
USD	United States Dollar
VIN	Vehicle Identification Numbers

---